أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي

د.أحمد حويتي
د. عبدالمنعم بدر
أ. دمبا شيرنو ديالو

الريـــــاض
١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م

المحتويـــات

الفصل الأول

مدخـل الدراسـة

أو لاً : موضوع الدراسة .

ثانيـــاً : اشكالية الدراسة .

ثالثـــاً : أهمية الدراســـة .

رابعـــاً : أهداف الدراسـة .

خامساً : تساؤلات الدراسة .

الفصل الأول

مدخـل الدراسـة

أولاً : موضوع الدراسة:

ذهب المفكرون الإجتماعيون وعلماء الإجرام في تفسيرهم للسلوك الإجرامي والانحرافي مذاهب شتى، إلا أنهم قد عزوه في إجماله إلى مجموعتين بعينهما من العوامل وهي العوامل الشخصية (الداخلية)، والعوامل البيئية (الخارجية).

العوامل الشخصية تتعلق أساساً بشخصية الفرد وظروفه التكوينية من حيث الوراثة والبناء العضوي والعقلي والنفسي، ينتج عنها أن يكون هناك أناس لديهم استعداد - أكثر من غيرهم - للإنحراف والإجرام.

أما العوامل البيئية، وهي التي تعنينا أكثر في هذه الدراسة، فهي التي تتعلق بكل ما يقع على الفرد من ضغوط خارجية تدفعه إلى ارتكاب السلوك الإنحرافي والإجرامي.

والعوامل الخارجية (البيئية) التي تدفع الفرد لارتكاب الفعل الانحرافي أو الإجرامي متعددة بدورها :

فمنها ما يتعلق بالبيئة الفيزيقية (Physical Environment) وما قد تتسم به من عزلة وهدوء وقلة سكان ومحدودية حركة وفعاليات، أو شدة زحام وكثافة سكان وسرعة حركة وفعاليات.

ومنها ما يتعلق بالبيئة السياسية (Political Environment) وما قد تتسم

به من ضغوط سياسية وغياب الشورى والديموقراطية والحرية وسيادة التحكم والتسلط وممارسة رذيلة الإضطهاد لسبب أو لآخر .

ومنها ما يتعلق بالبيئة الثقافية (Cultural Environment) وما قد ينتشر بها من من ثقافة انحرافية يجد الفرد نفسه وسطها مضطراً إلى تقبلها والتعامل معها ـ لأن الخروج عليها يعتبر في حد ذاته انحرافاً عن المعايير (الإنحرافية) يتعرض الشخص بمقتضاه لعقاب الجماعة ـ كما هو الحال مع ثقافة الأخذ بالثأر أو ثقافة ميثاق شرف جماعة اللصوص .

ومنها ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية (Social Environment) ممثلة في الأسرة وما يكون بها من أسلوب خاطئ للتنشئة وما تتعايش معه من عدم توافق وتفكك ، وجماعة الرفاق وفسادها وتأثيرها السلبي على الفرد ، والمؤسسة التعليمية وفشلها في تخريج المواطن الواعي الصالح القادر على البناء ، والمؤسسة الإعلامية وما قد تتمتع به من مقدرة على جعل الإعلام أداة للهدم والإفساد وتكريساً للإنحراف بدلاً من كونها أداة بناء وإصلاح وتربية وتثقيف وتوجيه وإرشاد إلى جانب الترويح والترفيه .

على أن منها أيضاً ما يهمنا بشكل أخص في دراستنا وهو ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية (Economic Environment) المتمثلة في الظروف الاقتصادية عامة والبطالة خاصة .

فقد توقف المهتمون بالجريمة والإنحراف عند البيئة الاقتصادية كثيراً ، وركزوا على علاقتها بالسلوك الانحرافي والإجرامي عامة . واذا كان وليام بونجر (Bonger . W) قد ركز على عنصر بعينه من عناصر البيئة الاقتصادية وهو الفقر ، فإن هذه الدراسة ترى أن للفقر ذاته أسباباً كثيرة ، وأن البطالة تأتي في المقدمة منها ، باعتبارها تفرز اليأس والإحباط ، وتؤدي إلى فقد الكيان واختلال التوازن الشخصي ، وتكرس الضياع ، وتلك جميعاً قد تقود

إلى الانحراف والجريمة.

على أية حال، إن الدراسة التي نحن بصددها تولى وجهها شطر هذه الجزئية الأخيرة لتعمل على الكشف عن علاقة البطالة بالجريمة والإنحراف ـ بالتطبيق على الوطن العربي، طريقاً إلى طرح تصور لمواجهة المشكلة التي باتت تهدد أمن وسلامة الوطن والمواطن على السواء.

ثانياً : إشكالية الدراسة:

الأمن مطلب إنساني سعت ـ وما زالت تسعى ـ إليه المجتمعات، وبذلت وما زالت تبذل في سبيل الوصول إليه الكثير من الجهود.

بيد أنه على الرغم من تلك الجهود المبذولة فإن المحافل الدولية ما زالت تدفع ببيانات تفيد باستمرار تزايد الجرائم والانحرافات على كل المستويات.

وعلى سبيل المثال فإنه في تقرير صادر عن الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، المنعقد بمدينة هافانا (كوبا) سنة ١٩٩٠م[١]، أشير إلى أن هناك زيادة عامة في معدل الجريمة على مستوى دول العالم، وأن صورتها ستزداد سوءاً في المستقبل، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل الجريمة يزيد في الدول مجتمعة بشكل كبير، وإلى الدرجة التي قد يصبح في نهاية القرن الحالي ضعفي ما كان عليه في عام ١٩٧٥م.

وفي المسار ذاته، أوضحت نتائج مسح منظمة الأمم المتحدة الرابع لاتجاهات الجريمة في دول العالم، خلال الفترة من عام ١٩٨٦م إلى عام

---

(١) محسن، عبدالحميد أحمد. «الوقاية من الجريمة: نظرة إلى الحاضر للإعداد للمستقبل». *دورية الفكر الشرطي*، العدد الأول، المجلد الرابع، الشارقة، محرم ١٤١٦هـ، ص ١٤٥.

١٩٩٠م، أن الجريمة تزداد معدلاتها بنسبة ٥٪ سنوياً في معظم الدول الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية[١]، بمعنى أن معدل الجريمة يتضاعف بهذه الدول كل ما يقرب من أربعة عشر عاماً.

وعلى المستوى العربي، لم يكن حال الجريمة بأفضل مما عليه حالها في الدول المتقدمة، بل كان أسوأ، حيث تراوح ارتفاع معدل الجريمة ما بين ٦ ـ ٨٪ سنوياً (ضمن معدلات الدول النامية)[٢].

إن هذا التنامي في معدلات الجريمة وراءه بكل التأكيد العديد من العوامل والأسباب التي قد يكون ضمنها تسارع النمو السكاني، وارتفاع (أو انخفاض) معدلات التنمية، والتصنيع، والهجرة، وتواضع فعالية البرامج الإصلاحية، إلى جانب تواضع جهود التوعية الأمنية، إلا أنه قد يكون بينها أيضاً تفشي البطالة.

فالكثير من الدراسات والبحوث[٣] قد ربطت بين البطالة والجريمة والإنحراف، وأكدت على وجود علاقة طردية بينهما، بحيث أنه كلما

---

(١) محسن، عبدالحميد أحمد. المرجع السابق، ص ١٤٦.
(٢) نفس المرجع، ص ١٤٧.
(٣) انظر على سبيل المثال:
أ ـ طارق عبدالوهاب، سليم. ***البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي***. الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس، ١٩٩٦م.
ب ـ عبدالفتاح، عجوة. ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.
جـ ـ مركز بحوث الشرطة. ***البطالة والأمن***. وزارة الداخلية، القاهرة، ١٩٩٦م.
د ـ مركز بحوث الشرطة. ***مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها الأمنية***. مركز بحوث الشرطة، القاهرة، ١٩٩٢م.
هـ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ***مشكلة البطالة في الوطن العربي***. المنظمة العربية للثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٢م.

ارتفعت معدلات البطالة تزايدت معدلات الجريمة والانحراف، والعكس صحيح.

وإذا كانت الغالبية العظمى من تلك الدراسات والبحوث قد سيطر عليها التوجه النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وأن الأغلب الأعم منها قد أجرى في بيئات غير عربية، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يكون عن مدى انطباق هذه المقولة على الوطن العربي.

وانطلاقاً من هذا، فإن التركيز في هذه الدراسة سيكون في إتجاه محاولة فهم العلاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي، وخاصة في ظل البيانات التي تؤكد على ارتفاع معدلات البطالة (نسبياً) فيه، وما قد يكون له من علاقة بارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وانتشارها به.

ثالثاً : أهمية الدراسة:

تعد مشكلة البطالة واحدة من المشكلات الهامة التي يجدر دراستها، وخاصة في ظل ظروف تفاقمها على كل المستويات. وتكمن أهمية الدراسة في النقاط الأساسية الآتية:

١ ـ مناقشة مشكلة البطالة باعتبارها إحدى المشكلات التي تعاني منها مختلف الدول العربية ـ كما تعاني منها كل دول العالم.
٢ ـ السعي إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي مقارنة بما عليه وضع حجمها في دول أخرى.
٣ ـ الوقوف على العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي.
٤ ـ الكشف عن الآثار الناجمة عن البطالة.
٥ ـ التصدي للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة رالإنحراف.
٦ ـ طرح تصور لمواجهة المشكلة والحد من آثارها على المستوى العربي.

رابعاً : أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١ ـ الوقوف على حجم البطالة في الوطن العربي ـ مقارناً بحجمها في دول أخرى .

٢ ـ الكشف عن العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي .

٣ ـ الوقوف على الآثار الناجمة عن البطالة .

٤ ـ التحقق مما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والجريمة والإنحراف .

٥ ـ طرح تصور لمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي .

خامساً : تساؤلات الدراسة:

يمكن إيجاز التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الأجابة عليها في الآتي :

١ ـ ما هي أبعاد وحدود مشكلة البطالة في الوطن العربي؟

٢ ـ ما العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي؟

٣ ـ ما الآثار الناجمة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي؟

٤ ـ هل هناك علاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي؟

٥ ـ ما السبل الكفيلة بمواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي؟

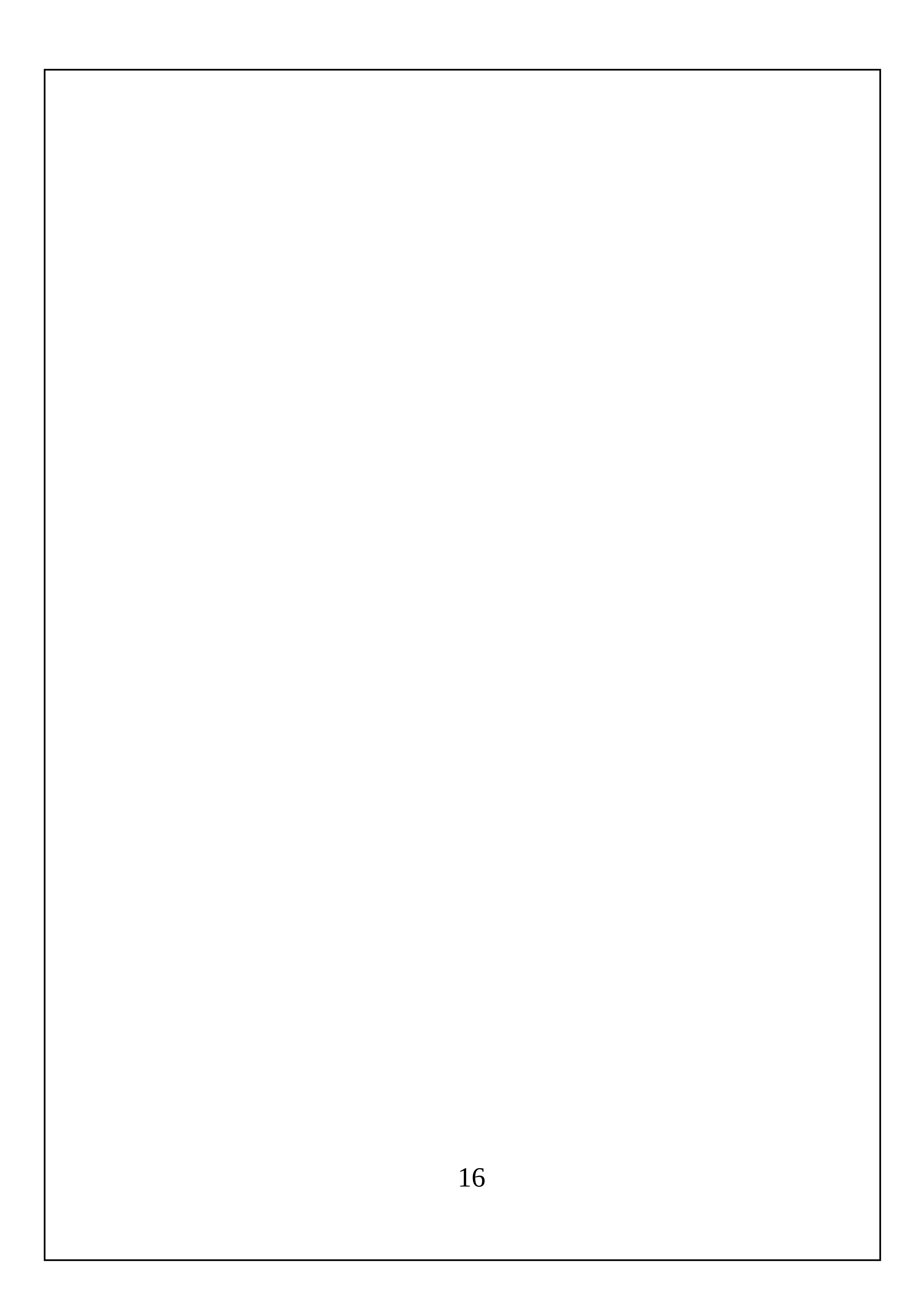
الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً : التعريف بالبطالة .

ثانيـــاً : أنواع البطالة .

ثالثـــاً : الدراسات السابقة .


16

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً : التعريف بالبطالة:

البطالة (Unemployment) ظاهرة اجتماعية اقتصادية (Socio-Economic Phenomenon) وجدت مع وجود الإنسان وخاصة في المجتمعات الحديثة، وأغلب التوقعات تشير إلى أنها ستظل باقية ببقائه على وجه الأرض. بل والأدهى من هذا هو أنها - في رأي كوكبة كبيرة من الاقتصاديين والاجتماعيين - تتفاقم على مر الزمن وخاصة في ظروف الدول النامية (التي ما زال الوطن العربي كله يقع في دائرتها).

وعلى سبيل المثال، يذكر غنطوس أنه منذ السبعينات من القرن الحالي برزت مشكلة التعطل عن العمل بالدول العربية (غير النفطية بالذات)، حيث قدر حجم البطالة في تلك الحقبة بما معدله ٥ - ٦٪ من إجمالي القوة العاملة، مع وجود بطالة مقنعة تزيد المشكلة تعقيداً[(١)].

ويذكر غنيمي أنه حيثما وجدت إحصاءات عن البطالة فإنها تؤكد حقيقة انتشارها على نطاق واسع بالدول العربية، فضلاً عن اتجاه معدلاتها إلى الزيادة . . . ويضيف أننا لا نميل إلى الاعتقاد بوجود فائض كبير في القوى العاملة تتجاوز معدلات الاستيعاب في مختلف القطاعات الاقتصادية في

(١) إلياس، غنطوس. «هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي». في *التعطل في دول الاسكوا*. عمان: منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣م، ص ٤٦٠.

الوقت الحالي فقط، وإنما أيضاً استمرار هذا الإتجاه في المستقبل[١].

والبطالة أيضاً موجود اجتماعي (Social-Being) لايخلو منه حديثاً مكان أو زمان، كما أنها مشكلة تعاني منها جل المجتمعات متقدمة ونامية.

إن حجم البطالة على مستوى العالم ـ كما ينقل الوهيب عن أحد خبراء الاقتصاد العالميين «مايك كاري» في تزايد، حيث يوجد ٣٥ مليون عاطل عن العمل بالدول الصناعية . . . فالمشكلة ـ كما يضيف ـ مشكلة عالمية وليست مشكلة دول عربية أو دول نامية[٢].

صحيح أن المشكلة قد تأخذ شكلاً أو آخر، وتسير في أتجاه الارتفاع أو شبه الثبات أو الانخفاض، إلا أنها تظل بعد كل هذه قائمة رغم تكاتف وكثافة الجهود التي تبذل للقضاء عليها أو على الأقل التخفيف من حدتها وتحجيم معدلات انتشارها.

١ ـ مفهوم البطالــة :

البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لاتزال تلقى ـ عند محاولة التعريف بها ـ الكثير من الخلاف، وإلى الدرجة التي يمكن معها القول أن تعريفاً جامعاً مانعاً لها من الصعب الوصول إليه.

إن عدم الاتفاق قد أتى أساساً من اختلاف الرؤى بين مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق أصلاً بتوجههم نحو مفاهيم أخرى مثل العمالة،

---

(١) محمد محمود، غنيمي. *فائض العمالة في الدول النامية*. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م، ص ص ٧١ ـ ٧٥.

(٢) وليد عبدالمحسن، الوهيب. في *ندوة البطالة في الكويت: الواقع والمستقبل*. الكويت: منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، ١٩٩٧م، ص ٤٨.

والتشغيل، والتشغيل الكامل، والتشغيل الناقص، ومدى التعطل، وأنواع التعطل، وأنواع البطالة، وغير ذلك من المقولات التي تدخل في صلب المشكلة.

وانطلاقاً من هذا، فإن الوصول إلى تعريف متفق عليه للبطالة ـ كما جاء بدائرة معارف العلوم الاجتماعية[1] أمر صعب بعيد المنال، حيث يتوقف التعريف بها على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين.

وعلى سبيل المثال، فإنه في المسح الذي أجرى على الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٤م، أشير إلى المتعطلين بأنهم كل الأفراد الذين يبلغون من العمر أربع عشرة سنة فما فوق، والذين لا يعملون بأجر خارج الأسرة لمدة ساعة واحدة يومياً على الأقل . هذا في الوقت الذي رأت فيه كثير من الدول أنه لاينبغي لأي فرد أن يعمل إلا إذا بلغ من العمر ستة عشر عاماً فأكثر، وأنه إذا قلت مدة عمله عن ثلاث ساعات يومياً يمكن أن يعتبر الشخص في عداد العاطلين[٢].

على أي حال، البطالة لفظ مقابل للعمالة ومضاد له، والعامل والعاطل يكونان على طرفي نقيض. إن اللفظ، لغة، كما ورد عند ابن منظور[٣]. قد أتى من الفعل بطل وبطُل، وله معان كثيرة ومنها أنه يعني التعطل، وأنه يقال بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة وبطالة/ أي تعطل، فهو بطال . وهي

---

(1) David ,Sills L. **International Encyclopedia of Social Sciences**. New York: The Macmillan Company & the Free Press, 1977, p.49.

(٢) انظر : على سبيل المثال :

أ - رمزي، زكي. ***الاقتصادي السياسي للبطالة***، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٢٠.

ب ـ طارق، سليم. ***البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي***. مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. ***لسان العرب***. «المجلد الأول»، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢٢٧.

في معجم الرائد تدور في نفس الإطار، حيث يذكر أيضاً أنها قد اشتقت من بطل وبطل وبطيل، وتعني عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه[١].

واللفظ ـ إصطلاحاً (اقتصادياً) ـ لم يخرج عن هذا، حيث يذكر الوزان. أنها في القاموس الاقتصادي كلمة تعني الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل[٢].

وهذا على أي حال يتمشى مع ما ورد في دائرة المعارف الأمريكية[٣] حين أوضحت أن البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي، التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولكنهم لايجدونه. ومن هذا المنطلق، فإن البطالة تشمل مجموعات مختلفة من الأفراد، وهم :

- الذين لا يعملون.
- الذين يعملون في مواسم معينة فقط (ولا يعملون في مواسم أخرى).
- الذين لا يعملون بشكل مؤقت (دون الارتباط بموسم معين).
- العاملون فعلا، ولكن ذوي انتاجية منخفضة (البطالة المقنعة).

وإذا كان ما سبق يشير إلى البطالة وإلى التعطل في الوقت نفسه، فإن دائرة المعارف الأمريكية قد نحت نفس النحو، ولكنها فضلت الدخول إلى القضية من باب المتعطل، وذلك حين أوضحت أن المعنى الحرفي للكلمة

---

(١) مسعود، جبران. *الرائد*. الطبعة الخامسة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦م، ص٣٢٦.

(٢) عبدالوهاب محمد، الوزان. في ***ندوة البطالة في الكويت***. مرجع سابق، ص١٣.

(3) American Corporation. **The Encyclopedia Americana**. New York: American Corporation, 1982, p. 362.

كان يقصد به في الماضي كل الأشخاص الذين بدون عمل . أما حديثاً ، فقد أصبح له معنى أكثر تحديداً ، حيث قصد به هؤلاء الأشخاص الذين لايعملون لمدة محددة ، وهم قادرون عليه ، وراغبون فيه ، ويبحثون عنه بجدية[١] .

على أي حال ، إن هذا التوجه بعينه هو ما استقر عليه رأي منظمة العمل الدولية أيضاً في تعريفها للبطالة ، وذلك على الرغم مما أضافته من جديد في هذا الصدد ، حيث عرّفت العاطل على أنه كل قادر على العمل ، وراغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى (أي لايجده)[٢] .

وبالنظر لما سبق ، فإنه يمكن القول أن تعريف البطالة ، أو التعطل ، المتفق عليه دولياً ، والذي يتمشى أيضاً مع توجهات دراستنا الحالية ، يستند إلى ثلاثة معايير أساسية ينبغي أن تتوفر في الوقت ذاته لكي يكون الشخص بالفعل متعطلاً بالفعل . وحسب مجمل التوجهات المرصودة ، فإن عبارة «العاطلين عن العمل» ينطبق على كل من هم في سن العمل طبقاً لما هو محدد في الوضع المعين ، أي النشطين اقتصادياً ، وكانوا ضمن الفئات التالية[٣] :

ـ بدون عمل : أي الذين لايعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص .
ـ متاح للعمل : أي الذين في انتظار عمل بأجر ، أو العمل لحسابهم الخاص .
ـ يبحث عن عمل : أي الذين أتخذوا خطوات محدده للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص .

---

(1) Op. CiT, p. 364.

(2) International Labor Office. **Yearbook of Statistics**. Geneva: ILO, 1996, p. 17.

(٣) منظمة العمل الدولية . ***التعطل في دول الاسكوا*** . عمان : منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٣م ، ص ١١ .

ثانياً : أنواع البطالــة:

يتضح مما سبق أن المحاولات التي تعرضت للتعريف بالبطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل . إن هذا الخلاف في حد ذاته ، وهو ظاهرة صحية أصلاً ، قد أتى في أساسه من تباين الآراء حول أنواع البطالة ، وتحديد كل مفكر باحث أنواعاً بعينها لها ، والنظر إليها بالتالي من زوايا مختلفة ، انطلقت في العادة من مجموع الظروف التي يتعايش معها . وبوجه عام ، فإن صعوبة الإلتقاء بين هؤلاء قد أتت من عدة إعتبارات جوهرية ، وهي أن البطالة :

- متغيرة ومتجددة على الدوام ، بمعنى أنه يمكن أن يضاف إليها ما هو جديد باستمرار .
- متداخلة ، ويصعب فض الاشتباك بين عناصرها ومتغيراتها ، (كما سيتضح من استعراض أنواعها) .
- يصعب قياسها ، حيث الإختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة ، والعامل والمتعطل ، ومدة التعطل ، وسن العمل ، وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة .

وعلى وجه العموم ، فقد تضمنت الأدبيات التي تعاملت مع الموضوع أنواعاً متعددة من البطالة ، وهي : البطالة الدورية ، البطالة الموسمية ، البطالة الاحتكاكية ، البطالة الهيكلية ، البطالة الإجبارية ، البطالة الإختيارية ، البطالة الجزئية ، البطالة المقنعة ، والبطالة السافرة ، ويمكن لأية واحدة منها الدخول في مقولة البطالة (عامة) .

١ ـ البطالة الدورية :

البطالة الدورية (Circlical Unemployment) هي البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة، أو منتظمة، في الفترات الزمنية المختلفة، بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وفترات هبوط دورية [١].

ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشرة سنوات، مصطلح الدورة الاقتصادية (Business Cricle) التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين، ومن نقطتي تحول : المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع (Expansion)، يتجه فيها حجم الانتاج والدخل والتوظف نحو التزايد، إلى أن يبلغ التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، وعندما تبدأ الأزمة في الحدوث وهي نقطة تحول. وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته حول الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الإنكماش (Recession)، إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الإنكماش، وبعدها مباشرة يبدأ ـ من جديد الانتعاش (Recovery). وهي نقطة تحول، يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى . . . وهكذا[٢]. وعلى هذا، فإن المتوقع أن يزيد الطلب على العمالة في أوقات الصعود (الرواج)، وأن يقل الطلب في فترات الهبوط والانكماش.

---

(١) رمزي، زكي. *الاقتصاد السياسي للبطالة*. مرجع سابق، ص٢٥.
(٢) نفس المرجع، ص٢٦.

٢ ـ البطالة الموسمية :

البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment) أو ما يعرف أيضاً بالبطالة المؤقتة (Temporary Unemployment)، وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الأفراد بمقتضاها يعملون فترات ولا يعملون فترات أخرى، وذلك مثلما يحدث في معظم الأرياف العربية، حيث يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتفي في ثالثة. ومثل أن يعمل الطلاب في فصل الصيف فقط ولا يعملون في بقية فصول السنة (ولو أن من الطلاب من لا يفترض أن يدخلوا في مرحلة العمالة أساساً). هذا وجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية ـ التي سيشار إليها تواً، على أساس أن العامل لا يعمل طوال السنة[١].

٣ ـ البطالة الجزئية :

رغم التداخل الكائن بين البطالة الموسمية والبطالة الجزئية (Fractural Unemployment)، فإن الأخيرة توجد إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداماً تاماً، أي أن يعمل الأفراد ساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية[٢]. إنه إذا كان من الممكن اعتبار البطالة الموسمية نوعاً من البطالة الجزئية، فإن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين، يتمثل في أن الأخيرة تكون فيها عمالة كاملة في فترة من الفترات (السنوية) ولا عمالة إطلاقاً في فترة أخرى.

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***. مرجع سابق، ص٣١.

(٢) نفس المرجع، ص٣٢.

٤ ـ البطالة الاحتكاكية :

البطالة الإحتكاكية (Frictional Unemployment) هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة فيه[١]. إن نقص هذه المعلومات يطال الباحثين عن العمل كما يطال صاحب العمل أيضاً، بمعنى أن فترة البحث عن العمل قد تطول نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى أصحاب الأعمال أو الباحثين عن عمل، رغم أن كلا منهما يبحث عن الآخر[٢]. وفي هذا الأتجاه يرى عدد من الباحثين أن البطالة الإحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، كما يرون أن إعانة البطالة التي تقرر الدول المتقدمة صناعياً عادة صرفها للعاطلين، ويؤمل أن تأخذ بها الدول النامية وفي المقدمة منها الدول العربية، تسهم في حجم ومعدل البطالة الإحتكاكية لأنها (أي الإعانة) قد تجعل العاطل يتقاعس في البحث عن عمل فتطول بالتالي مدة تعطله[٣].

٥ ـ البطالة الهيكلية :

البطالة الهيكلية، أو ما يعرف أيضاً بالبطالة البنائية (Structural Unemployment) هي ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية

---

(١) رمزي، زكي. ***الاقتصاد السياسي للبطالة***. مرجع سابق، ص ٢٩.
(٢) نفس المرجع ، ص ٢٩.
(٣) نفس المرجع ، ص ٣٠.

حديثة (كالميكنة والربوت والتكنولوجيا عامة . . .)، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات، وكذلك دخول فئات ومهارات إضافية (غير متوقعة غالباً) إلى مجال العمل . وكما يذكر زكي، فإننا في هذه الحالة نواجه فائض عرض (Excess Supply) في سوق عمل ما، وفائض طلب (Excess Demand) - أي نقص عرض - في سوق عمل أخرى، ويظل هذا الإختلال قائماً إلى أن تتوافق قوى العرض على قوى الطلب[١] .

٦ ـ البطالة الإجبارية :

البطالة الإجبارية (Involuntary Unemployment) تعرف أيضاً بالبطالة الاضطرارية (Obligatory Unemployment)، وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله بسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلاً، أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم .

إنها - كما في رأي زكي - ذلك النوع من البطالة الذي يتعطل فيه العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته . وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين، أي الإستغناء عنهم بشكل قسري، رغم أن العامل يكون راغباً في العمل وقادراً عليه وقابلاً لمستوى الأجر السائد[٢] .

وهذا النوع من البطالة - كما يضيف زكي - يسود بشكل واضح مراحل الكساد الدوري، وخاصة في البلدان الصناعية[٣]، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية .

---

(١) رمزي، زكي . *الإقتصاد السياسي للبطالة*، مرجع سابق، ص ص ٣١ ـ ٣٢ .
(٢) نفس المرجع، ص ٣٤ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٣٤ .

٧ ـ البطالة الاختيارية:

يعرف هذا النوع من البطالة بالبطالة الإرادية أو الطوعية (Voluntary Unemployment) ، كما قد يطلق عليها أيضاً مصطلح التبطل الذي هو ـ كما يذكر عامر تعبير يقصد به قعود الشخص عن العمل اختيارياً رغم قدرته عليه ووجود فرصة متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت للرزق أو وسيلة مشروعة للعيش[١] . أما البطالة الإختيارية أو اللا إرادية أو الطوعية فهي تكون حين يقدم العامل استقالته من العمل الذي كان يعمل به بمحض إرادته، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن[٢] .

والبطالة الإختيارية قد تنطبق أيضاً ـ كما يوضح زكي ـ على الأفراد الذين يمكنهم العمل عملاً إضافياً، ولكنهم يحجمون عن ذلك . فالفرد هنا يختار الفراغ بدلاً من العمل، لا لأنه حقق دخلاً كبيراً، وفر له مستوى معيشياً مرتفعاً، تصبح معه الراحة هي السلعة الكمالية المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل الذي رآه كافياً لاشباع حاجاته وتطلعاته، بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلاً على بذل المزيد من الجهد[٣] .

على أن ما ينبغي الإلتفات إليه هنا هو أن الفرد إذا ترك العمل باختياره وإرادته الحرة لأن لديه ما يكفيه من إدارة مشاريعه أو أملاكه مثلاً، فإنه في هذه الحالة قد لايندرج تحت بند المتعطلين اختيارياً ـ لأنه يقوم بعمل ما فعلاً، وبالتالي قد يكون أقرب هنا إلى مجال البطالة الاحتكاكية (رغم أنه لم يتعرض لبطالة أصلاً) .

---

(١) نقلاً عن رمزي، زكي . *الاقتصاد السياسي للبطالة* . مرجع سابق، ص ٣٤ .
(٢) نفس المرجع، ص ٣٥ .
(٣) نقلاً عن محمد عبداللطيف، فرج . *البطالة والأمن* . مرجع سابق، ص ١٤ .

٨ ـ البطالة المقنعة :

تعرف البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) أيضاً بالبطالة المستترة. وهذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي، على اعتبار أن كل ما سبق من أنواع واشكال البطالة يمكن أن تنضوي ـ بصورة أو بأخرى ـ تحت مظلتها. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النوع من البطالة كان (خاصة بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي) وما زال هو الأكثر إنتشاراً في بناء الاقتصاد العربي عامة والاقتصاد الزراعي ـ ومعه اقتصاد الخدمات الحكومي ـ خاصة.

على أي حال، البطالة المقنعة أو المستترة هي العمل ولو لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى إنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات، ومع ضعف القدرة على الوفاء بالحاجات. إن الحالة الأولى ـ كما جاء لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ـ تعبر عن تدني الإنتاجية الاجتماعية، فيما تنتج الثانية عن عدم الموازنة بين النظم التعليمية (والتدريبية) واحتياجات سوق العمل، أما الحالة الثالثة فتعبر عن انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية الكلية[١].

والبطالة المقنعة ـ كما تنقلها منظمة العمل الدولية عن ربنسون (Robinson) ـ تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالاً تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى المفترض وفقاً لمستواهم التعليمي والتدريبي والمهاري، وذلك بسبب تعرض الاقتصاد لحالة من الركود نجم عنها تراجع حاد في الطلب الكلي وفي فرص العمل المتاحة في المجتمع[٢]. كما أنها تصف حالة من سوء استخدام عنصر العمل التي تتمثل في نقص تشغيل

---

(١) منظمة العمل الدولية. *التعطل في دول الاسكوا*، مرجع سابق، ص ٢٦٤.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٣.

هذا العنصر عن مستوى معياري معين، أو ما يعرف بنقص التشغيل (Underemployment).

وحين يتعلق الأمر بنقص التشغيل، فإنه يتفرع في اتجاهين أساسيين: نقص التشغيل الظاهر (Visible Underemployment)، ونقص التشغيل المستتر (Invisible Underemployment).

في الإتجاه الأول، ووفقاً للتعريف الدولي [1]، فإن الفرد يكون في حالة نقص التشغيل الظاهر إذا انطبقت عليه ثلاثة شروط أساسية، وهي:

- العمل لعدد ساعات أقل من المستوى السائد في سوق العمل (وهذا أشير إليه أيضاً تحت مسمى البطالة الجزئية).
- أن يكون هذا الوضع مفروضاً على العامل وليس بمحض اختياره (وهذا مشار إليه أيضاً تحت مسمى البطالة الجبرية أو الاضطرارية).
- أن يكون الفرد في حالة بحث عن عمل إضافي.

أما في الإتجاه الثاني، نقص التشغيل المستتر، فإن الفرد يكون في حالة نقص تشغيل مستتر إذا توافر فيه واحد من الشروط الأساسية الآتية:

- الحصول على دخل منخفض لايسمح باشباع حاجاته الأساسية.
- عدم الاستخدام الأمثل لمهاراته في فرصة العمل التي يشغلها.
- إنخفاض إنتاجيته الحدية في العمل الذي يؤديه.

إن البطالة المقنعة - كما يذكر عجوة - تحدث عندما يكون عدد الأيدي العاملة، أو حجم العمل (كعنصر إنتاج متغير)، في ازدياد مستمر، بينما عناصر الإنتاج الأخرى - كرأس المال أو الأرض أو التنظيم والإدارة ثابتة،

---

(١) منظمة العمل الدولية. ***التعطل في دول الاسكوا***، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

وبالتالي يتفاعل عنصر العمل المتزايد مع كميات أقل من العناصر الثانية. ونتيجة لانخفاض نصيبه من العناصر الثانية، يتناقص الناتج الحدي حتى يصبح صفراً، وربما سالباً[١].

وفي الاقتصاد الرأسمالي الذي كاد يعم كل دول العالم (والعالم العربي جزء لا يتجزأ منه)، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لا يمكن أن يدفع أجراً لعامل تكون إنتاجيته صفراً أو بالسلب. لكن في الإنتاج الأسري، الذي تترابط فيه علاقات أفراده بعضهم بالبعض ـ خاصة القطاع الزراعي ـ قد يظل الأبن أو الأخ يعمل ويحصل على أجر أو دخل رغم أن انتاجه الحدي يساوي صفراً. ويحدث هذا أيضاً كثيراً في القطاع الحكومي، وخصوصاً عندما تلتزم الدول بتعيين (أي تشغيل)، خريجي المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها، ويفيض العدد المعين عن حاجة العمل، فينخفض الناتج الحدي إلى درجة كبيرة، وتحدث بطالة مقنعة أو مستترة. وهي مستترة أو مقنعة لأن الشخص يحصل على أجر أو راتب، ويعمل ظاهرياً أو رسمياً، ولكنه لا ينتج فعلياً أو حقيقياً.

وعند تناوله لهذا النوع من البطالة، يسير زكي في نفس المسار، ويذكر أن البطالة المقنعة هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل ـ أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً ـ ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج[٢].

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص٢٨.
(٢) رمزي، زكي. *الاقتصاد السياسي للبطالة*، مرجع سابق، ص ٣٣.

وإذا كان هذا النوع من البطالة قد ظل منتشراً طويلاً في القطاع الزراعي (بالذات) في الدول النامية عامة بما فيها الدول العربية، نظراً لما يوجد به من فائض نسبي للسكان[1] فإنه (أي نوع البطالة) قد انتقل بعد ذلك إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من تلك الدول بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات (وخاصة ما كان اشتراكياً منها) بتعيين مخرجات التعليم، في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

إلا أنه مع أفول نجم المذهب الاشتراكي (Socialism)، وتحول - أو بالاحرى عودة - كثير من الدول إلى المذهب الرأسمالي (Capitalism)، واتجاهها بالتالي نحو الخصخصة (Privatization)، فإنه يتوقع أن ينخفض هذا النوع من البطالة في هذه الدول - رغم ما يتوقع أيضاً من أنه قد يصاحب هذه الخصخصة - على الجانب الآخر - زيادة في معدلات البطالة (السافرة) ولو في الأجل القصير، يسترد بعدها الاقتصاد القومي عافيته.

إن هذا يؤكده غنطوس حين يذكر أن برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح التي تقوم به بعض البلاد العربية، وفي مقدمتها مصر والمغرب والجزائر وتونس والأردن، من شأنها أن توفر فرصاً للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. ولكن من جهة أخرى فإن عمليات تخصيص الشركات والمؤسسات العامة سيكون لها آثار سلبية من حيث زيادة العاطلين عن العمل. فهذه العمليات تستهدف ليس فقط انتقال الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص، وإنما أيضاً

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

ترشيد الشركات والمؤسسات بحيث تكون على قدر أكبر من الكفاءة الإنتاجية. وبناء عليه فإن برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح قد لا تؤدي إلى التخفيف من التعطل في المدى القصير، وإنما سيكون لها على المدى البعيد أثر في توجيه الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة فرص العمل. وفي هذا الإطار، هناك ما يشير إلى أن مصر استطاعت إلى حد ما تطويق الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبدأت تجني ثمار ذلك، مما أوجد بعض الارتفاع في الدخل الفردي[١].

٩ ـ البطالة السافرة:

يعرف هذا النوع من البطالة أيضاً بالبطالة الظاهرة أو البطالة المسجلة (Open/Registerd Unemployment)، ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. ولذلك فهم في حالة تعطل كامل، لا يمارسون أي عمل.

والبطالة السافرة، رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية[٢]، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة بالاقتصاد القومي.

---

(١) إلياس، غنطوس. *هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي*. مرجع سابق، ص٤٦٦.

(٢) رمزي، زكي. *الاقتصاد السياسي للبطالة*، مرجع سابق، ص٣٣.

وعند تناوله للبطالة السافرة، فإن غنيمي لم يخرج عن المفهوم السابق كثيراً. فهي عنده تعني وجود الشخص خارج دائرة العمل، أي أنه لا يؤدي أي عمل رغم قدرته عليه ورغبته في القيام به وبحثه عنه[١].

ويسير سليم في ذات المسار، ويذكر أن البطالة السافرة تتمثل في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارناً بالطلب عليه . . . ويرجع هذا إلى عدم ملاحقة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة على سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع[٢].

ويتفق غنيمي مع سليم في هذه المقولة، وذلك حين يرى أن هذا النوع من البطالة غالباً ما يتحقق أثناء فترات الركود الاقتصادي، حيث يكون عدد الباحثين عن العمل أكبر بكثير من عدد فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة، كما أنها تكون في بعض الأحيان ناشئة عن عدم التطابق بين نوع الوظائف (فرص العمل) المعروضة ونوع الوظائف (أو فرص العمل) المطلوبة. فقد يكون فائض الأيدي العاملة مساوياً للطلب على العمل الذي لم تتم تلبيته، وفي هذه الحالة تكون البطالة نتيجة التوزيع غير الملائم لموارد قوى العمل عن طريق قوى السوق[٣]. (وهنا نكون قريبين من البطالة الهيكلية، بما يفيد نوعاً أو آخر من التداخل بين أنواع البطالة كلها).

---

(١) محمد محمود، غنيمي. *فائض العمالة في الدول النامية*. مرجع سابق، ص ١٥.
(٢) طارق عبدالوهاب، سليم. **البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي**. مرجع سابق، ص ١٧.
(٣) محمد محمود، غنيمي. مرجع سابق، ص ١٥.

ثالثاً : الدراسات السابقة:

قامت محاولات كثيرة للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة، إلا أنها لم تستطع في إجمالها إثبات أو نفي هذه العلاقة. يؤيد هذا تودارو (Todaro)حين يذكر أنه قد اجريت بعض الدراسات التطبيقية الحديثة في أوروبا وأمريكا لدراسة علاقة البطالة والجريمة ولم تسفر عن نتائج قطعية متفق عليها في هذا الصدد، وإن كان بعضها قد أشار إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة لاسيما بين المجرمين العائدين[1] .

وفي الوقت نفسه كانت هناك محاولات تنظيرية تهدف إلى الكشف عن هذه العلاقة التي قد تكون قائمة بين البطالة والسلوك الإنحرافي والإجرامي، إلا أنها قد وصلت إلى نفس النتيجة. والنتيجة المبدئية التي يمكن أن نستخلصها من إجمالي هذه الدراسات ـ نظرية كانت أم ميدانية ـ هي أن البطالة :

١ ـ قد تقود، أو لا تقود، إلى الجريمة.
٢ ـ قد تقود بمفردها، أو بالتلاحم مع عوامل أخرى، إلى الجريمة.
٣ ـ قد تقود بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الجريمة.

فالبطالة ـ كما يذكر عجوة ـ قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي عندما يتوفر (الموقف المناسب) كما يراه ويقدره الفرد (العاطل) . . . والبطالة تدفع بذاتها ومنفردة إلى إيجاد هذا الموقف المناسب، إلا أن استجابة الفرد للموقف المناسب قد تصبح سلبية ثم انحرافية نحو الإجرام إذا أحاطت علاقات اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية معينة بهذا الموقف وهو البطالة[٢].

---

(1) Michael, Todaro. **Economic for Developing World**. London: Longman, 1977, p.199.

(٢) عبدالفتاح، عجوة. ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***. مرجع سابق، ص ١٥١.

بإيضاح أكثر، تؤدي البطالة ـ كما يضيف عجوة ـ إلى الجريمة إذا توفرت بعض أو كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناتجة عن البطالة (التي اشرنا إليها في الجزئية السابقة مباشرة) . . . فعلاقة البطالة بالجريمة علاقة ديناميكية دائرية، يصبح السبب فيها نتيجة والنتيجة سبباً، مع استمرار العلاقة وتشابكها وتعقدها عبر المكان والزمان[1].

وفي تأكيدنا على نفس مقولة العلاقة التشابكية يتضح من الدراسة التي أعدها مركز بحوث الشرطة أن الدراسات التي أجريت في مجال الإنحراف والجريمة قد درجت على اعتبار البطالة عاملاً ـ ضمن عوامل أخرى ـ مسبباً لمعظم اشكال السلوك الإنحرافي والإجرامي، وأنه من الطبيعي أن تلعب مشكلة البطالة دوراً بالغ الأهمية في زيادة الإنحراف والجريمة، حيث أن بينهما علاقة طردية الاتجاه[2].

على أية حال، إن عرض التوجهات التنظيرية والدراسات الميدانية في هذا الاتجاه سوف يزيد العلاقة بين البطالة والسلوك الانحرافي والإجرامي وضوحاً.

١ ـ العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات النظرية :

يشير عجوة إلى أن العديد من مفكري الجريمة والعلوم الاجتماعية قاموا بتقديم تصورات نظرية مختلفة للعلاقات المحتملة بين التغيرات (المتغيرات) الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها البطالة، وبين السلوك الإجرامي، وأن هذه التصورات النظرية ـ وإن تعددت بتعدد المداخل والظروف السائدة (المحيطة)، فإنها قد تركزت في عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل نفسية[3].

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. المرجع السابق، ص ١٥٢.
(٢) مركز بحوث الشرطة. *البطالة والأمن*. مرجع سابق، ص ١٣.
(٣) عبدالفتاح، عجوة. مرجع سابق، ص ١٥١.

من الناحية الاقتصادية : افترض كيتليه "Quetelet" أن هناك ارتباطاً بين السلوك الإنحرافي والظروف الاقتصادية المختلفة وضمنها البطالة والفقر، إضافة إلى خروج صغار السن والأمهات للعمل، حيث يجعل هذا المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الاقتصادي وتوقيع العقوبات على مخالفيها، وهذا يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة(١).

وإذا كان كتيليه قد أشار إلى أربعة أبعاد للظروف الاقتصادية (المرتبطة بالسلوك الإجرامي)، فإن هذه الظروف تتضمن أكثر من هذا بكثير، حيث يدخل فيها ـ إلى جانب العوامل الأربعة التي أشار إليها كتيليه ـ الدخل ومستوى المعيشة والفراغ والهجرة والأغتراب والتفكك الأسري والطلاق . . . ونشير إلى بعضها تباعاً.

ففي نفس الإطار الاقتصادي للجريمة يأتي ودسون «Wodson» ليربط بين الوضع الاقتصادي عامة والبطالة خاصة وبين الجريمة، ويرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفاً. ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة، وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الإفتقار إلى الخدمات العامة (٢).

وعلى الجانب الآخر، فالمتفق عليه في الفكر الاقتصادي والاجتماعي على السواء هو أن البطالة عادة ما ترتبط بانخفاض الدخل (أو حتى انعدامه كما سبق القول)، الأمر الذي يوقع الشخص العاطل (وأسرته أيضاً معه) في براثن الفقر والحرمان وعدم التمكن من اشباع الحاجات الأساسية، الأمر الذي قد يؤدي بالعاطل وأسرته إلى السلوك الإنحرافي والإجرامي.

---

(١) منصور، عبدالمجيد سيد. *السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي*. الرياض: مركز ابحاث مكافحة الجريمة، ١٤١٠هـ، ص ١٠٨.

(2)IN Clinard, Marshall. **Sociology of Deviant Behavior**. New York: Interscience Publications, 1978, p.141.

وعند منعطف الفقر، يرى المتشيعون للتفسير الاقتصادي للجريمة أن الفقر الناجم أصلاً عن تدني الدخل أو انعدامه، نتيجة للبطالة، يرى المتشيعون لهذا التفسير من أمثال كتيليه وفري وبونجر وبيرت أن للفقر دوراً في رفع معدلات الإنحراف، وخاصة جرائم الأموال والتسول والتشرد والدعارة في بعض صورها. وينتهون إلى القول بأن الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لأرتكاب الجريمة.

إن هؤلاء المتشيعين لتأثير العوامل الاقتصادية عامة والبطالة والفقر خاصة لم يأت تشيعهم من باب التخمينات، بل إنهم قد اتخذوا من نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الأتجاه مبرراً، وهي الدراسات التي ظهر فيها أن غالبية مرتكبي السلوك المنحرف هم من ذوي المستويات الاقتصادية المتدنية [١] وهذا سيتضح بتفصيل أكثر عند التعامل مع الدراسات الميدانية التي عالجت العلاقة بين البطالة والفقر وبين الجريمة والانحراف.

أما سبب ذلك التلازم بين الفقر والجريمة، فإنه يأتي - كما يوضح خفاجي - من اعتبار أن الفقر ينتج عنه الحرمان وعدم توفير المتطلبات الضرورية للفرد وللأسرة، وكذلك صعوبة الحصول على الخدمات بأنواعها (الصحية والتعليمية والترويحية)، فيشب هؤلاء محرومون جهلاء لا يقدرون على التمييز بين النافع والضار والخير والشر، ويكونون لقمة سائغة لتيار الانحراف والجنوح[٢].

---

(١) عبود، السراج. *علم الإجرام وعلم العقاب*. الكويت: جامعة الكويت، ١٤٠٦هـ، ص ٢٨٧.

(٢) حسن، خفاجي. *دراسات في علم الاجتماع الجنائي*. جدة: مطبعة المدينة، ط١٩٧٧م، ص١٣٧.

وفي ذات مجال الإنحراف والجنوح يأتي سلامة ليؤكد على وجود علاقة بين البطالة والفقر وبين الفقر وأنواع بعينها من الجرائم، وذلك حين أوضح أن الجريمة في ارتباطها بالفقر تظهر من اتجاه الفقراء الذكور نحو العدوان على المال أو الجرائم التي توصل إلى الحصول عليه ـ فيما لو طالت مدة البطالة (وتمكن من بعدها الفقر)، وإذا طالت آثار البطالة الإناث ـ أو من يعولهم الرجال، اتجه الإجرام في كثير من الحالات إلى الدعارة، أو القوادة، أو التحريض على الفسق والفجور. وبالنسبة للصغار (الأحداث) فإنهم في مثل هذه الظروف يتجهون إلى التشرد والتسول[١].

وعلى طريق دعم مقولة العلاقة بين البطالة والفقر من ناحية والعلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي من ناحية أخرى، يأتي تأكيد كل من نيسيفورو (Niceforo) وبوسكو (Bosco) على أن للفقر دوراً أساسياً في الأتجاه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، كما تأتي رؤية دي تيليو (Di Tullio) في أن الفقر يصلح بالفعل كدافع للجريمة ولكن بصورة عرضية [٢]. ومعنى هذا أن هناك دوافع أخرى تدفع إلى تلك الجريمة، وهي التي سنراها على التو تتمثل في دوافع اجتماعية ثقافية ونفسية.

إن التلازم بين الفقر، وتدني كم الدخل، وانخفاض جودة الحياة ومستويات المعيشة، والبطالة أمر تظهره الشواهد اليومية، ويؤيده المنطق، ويؤكده رهط كبير من المفكرين ابتداء من أرسطو (Aristotle) وأفلاطون (Plato) منذ ما يقرب من أربعة وعشرين قرناً وحتى أيامنا هذه، كما تدعمه الدراسات الميدانية التي أجريت حديثاً. إلا أنه على الرغم من كل هذا

---

(١) مامون، سلامة. *أصول علم الإجرام والعقاب*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م، ص٢٤٢.

(٢) نقلاً عن رؤوف، عبيد. *أصول علم الإجرام والعقاب*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٧م، ص ١٨٥.

فالعامل الاقتصادي ـ بما يحتويه من عناصر ومتغيرات ـ ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد في هذا المضمار. فهناك عوامل أخرى، بيئية واجتماعية وثقافية ونفسية، تزاحمه في هذا المضمار ـ رغم أن الكثير منها قد يكون مرده إلى العامل الاقتصادي كذلك بمعنى أن نوعاً من التلاحم والتكامل بين كل هذه العوامل هو وحده القادر في النهاية على إعطاء تفسير قد يكون مقنعاً لسببية الجريمة والانحراف.

فإذا عدنا الآن إلى العوامل الاجتماعية، المرتبطة بالبطالة أساساً، وتسببها في ارتكاب السلوك الإجرامي، نجد أن البطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف علاقاته الاجتماعية وتتضاءل قدرته على التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، فيصاب الشخص بالاغتراب، ويتخلى عن إلتزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة. وانهيار هذه القيم والمعايير لديه قد يؤدي إلى اللجوء إلى قيم ومعايير أخرى توائم ظروفه الجديدة، تصبح مبرراً كافياً للسلوك الإنحرافي والإجرامي.

وفي هذا الصدد يذكر عجوة أن سذرلاند (Sutherland) قد اشار إلى مقولة عدم الالتزام بالقيم والمعايير حين تأكيده فيما عرف بنظرية الاختلاط التفاضلي (Differential Association Theory) على أن الفعل الإجرامي يقع عندما يتوافر له الموقف المناسب، وهو هنا أن يجد الشخص نفسه عاطلاً عن العمل رغم قدرته عليه ورغبته فيه، مما يحفز على الاختلاط بغيره من العاطلين (الناقمين)، فيكون اتجاههم للإنتقام والتعويض ـ من المجتمع والناس ـ بالسلوك الانحرافي[1].

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص ٤٢.

ويرتبط بهذا النوع من الاغتراب ما أوضحه دوركايم (Durkheim) من ظهور حالة الأنومي (Anomie) عند العاطل، تفقده الثقة بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة، وتحله من الالتزام بها وتقلل من احترامه لها، فيرتكب الجريمة، كما قد يتجه إلى ارتكاب جريمة الإنتحار ـ خلاصاً من مشاكله، وانتقاماً أيضاً من المجتمع الذي وضعه في أتون المعاناة من البطالة [١].

جانب اجتماعي آخر من جوانب الارتباط بين البطالة والجريمة يمكن أن يتمثل في العلاقة بين الفراغ والجريمة. فالبطالة تفرز في العادة فراغاً، والفراغ قد يقود بدوره إلى الجريمة والإنحراف. فالفراغ عندما يتراكم ـ كما يذكر السدحان ويصبح عبئاً على الفرد، ولا يتمكن من توظيفه أو استثماره، يكون نقمة بدلاً من أن يكون نعمة، وينقلب على صاحبه ابتداء وعلى المجتمع انتهاء[٢].

وكما يضيف سلطان فإن الفرد هنا يكون أكثر توتراً وأوفر قابلية للإثارة والاستثارة والاستعداد للإنحراف[٣].

وعند هذه النقطة يكون من غير المستغرب أن يهتم المجتمع الدولي بوقت الفراغ وينبه إلى أهميته وأهمية استثماره استثماراً إيجابياً، فصدر سنة ١٩٧٠م الميثاق الدولي لأوقات الفراغ [٤] مركزاً على أهمية استثماره الاستثمار الموجب والفاعل، حتى لا يقود إلى سلوكيات إنحرافية.

---

(1) Emile. Durkheim, **Suicide : A Study in Sociology**. Translated by John A.Spaulding & George Simpson. London Routledge & kegan, , 1972.

(٢) عبدالله، السدحان. «*قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث*». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٣هـ، ص ٥٦.

(٣) جمال، سلطان. «إشكالية وقت الفراغ». *مجلة المسلم المعاصر*، العدد ٥٥ الكويت، رجب ١٤١٠هـ، ص ١٤.

(٤) بدرالدين، علي. *قضاء وقت الفراغ لدى الشباب العربي*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص ١٨.

مجال آخر في الجوانب الارتباطية هو المتمثل في العلاقة بين الهجرة والإنحراف والجريمة. فإذا كانت البطالة كثيراً ما يتسبب عنها الهجرة (كما وضح قبل ذلك)، وأن الهجرة قد نتج عنها نوع أو آخر من التصدع والتفكك الأسري، فإن جلوك وزوجته (Glaeck & Glueck) في نظريتهما عن الأسرة المفككة يذكران أن المنحرفين ينحدرون في الغالب من أسر تتسم بعدد من الخصائص مثل كثرة التنقل الاجتماعي (وهو نوع من الهجرة)، وغياب أحد الوالدين، وضعف الإشراف والتوجيه [١].

وفي ذات مجال الهجرة وارتباطها الوثيق بالجريمة، يذكر بدر أن كلمة هجرة كثيراً ما تترادف في معناها مع كلمة أزمة، ويرتبط مفهومها بلفظ مشكلة، وسواء كان هذا - كما سبق ايضاحه - بالنسبة للمجتمع الطارد (Push Society) أو المجتمع الجاذب (Pull Society)، على أساس أن المهاجرين في بعض الأحيان والظروف لا يجدون الأعمال في انتظارهم في البلد المتجه إليه، وعلى ذلك يبقون فترة تطول أو تقصر - بدون عمل وبدون مورد رزق - وتحت إلحاح الحاجة قد يلجأون إلى سلوكيات إنحرافية [٢]. وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من هؤلاء المهاجرين غالباً ما ينشئون - كما تذكر أبولغذ - مناطق هامشية عشوائية خربة وغير نظيفة بيئياً (Slums) ويقيمون فيها، وعادة ما تكون هذه المناطق مرتعاً خصباً للسلوكيات المنحرفة [٣].

---

(١) نقلاً عن نبيل محمد السمالوطي. ***الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي***. جدة: دار الشروق، ١٩٨٣م، ص ٣٥٤.

(٢) عبدالمنعم، بدر. **مقدمة في علم الاجتماع الحضري**. القاهرة: دار السعيد للطباعة، ١٩٩١ / ١٩٩٢م، ص ١٣٧.

(3) Janet. Abo-Lughod, "Migrant Adjustment to City life : The Egyption Case". **The American Journal of Socioloy**, July 1961, p.22.

أما من الناحية النفسية فتؤدي العوامل النفسية التي تصاحب البطالة ـ خاصة إذا طال أمدها ـ إلى آثار سلبية على تكوين شخصية العاطل وسلوكه النفسي والاجتماعي. ذلك أن البطالة قد تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور الإحباط والفشل لدى العاطل، مما قد يدفعه إلى الانتحار ـ كما سبق الإيضاح، أو إلى تكوين شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع، يدفعه في النهاية إلى ممارسة سلوكيات منحرفة أو حتى إجرامية.

ويذكر عجوة أن انصار النظريات النفسية في تفسير السلوك الإجرامي، بزعامة كل من فرويد (Freud) وآدلر (Adler) ويونج (Young)، يؤكدون تطور ذلك الشعور النفسي بالإحباط والفشل والضياع إلى تغيرات بيولوجية وعضوية تساعد على ممارسة السلوك الإجرامي. كما أن البطالة قد ترتبط ـ من خلال تلك العلاقة النفسية المتسمة بالفشل والإحباط والضياع ـ بإدمان المخدرات والمسكرات، وقد يدفع هذا أيضاً إلى ارتكاب جرائم معينة كالاعتداء على الأموال والأشخاص والأخلاق[1].

وتؤيد الدراسة الإحصائية التي قام بها درويش، والتي سنفصل القول فيها في الجزئية التالية، تؤيد هذا التوجه حين بينت في النتائج التي توصلت إليها أن جرائم العاطلين ترتبط ارتباطاً قوياً بالجرائم التي يكون القصد الجنائي من ارتكابها هو الحصول على مال (كالسرقة بالإكراه، وسرقة المساكن والمتاجر والسيارات، إضافة إلى الإتجار بالمخدرات)، كما ترتبط بالجرائم الاخلاقية، وخاصة ما تعلق منها بالإغتصاب وهتك العرض. وعلى

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص٤٣.

الجانب الآخر، ترتبط جرائم البغاء وتشرد الأحداث بعوامل التفكك الاجتماعي والأسري وضعف سلطة الوالدين (وكل هذه قد تكون من نتائج الهجرة، التي قد تكون نجمت أيضاً عن البطالة)[1].

٢ ـ العلاقة بين البطالة والجريمة في تشريعات الدول والتقارير الدولية:

تقدم الدول تقارير عن البطالة والآثار الناجمة عنها، كما تسن بعضها القوانين وتضع النظم المتعلقة بالبطالة، وهذه يمكن أن تدخل في باب الإطار التنظيري المتعلق بالكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة ـ رغم أن هذه التقارير وتلك القوانين والنظم تعتبر مزيجاً من التوجهات النظرية المتفاعلة مع الممارسات العملية.

في جانب التقارير، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لمؤتمر كاراكاس (بفنزويلا) سنة ١٩٨٠م جاء فيه «أن البطالة ـ إلى جانب الفقر والأمية (وهما ناتجان في الغالب عن البطالة)، والتمييز العنصري، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، تمثل عوامل مؤدية للإجرام بصورة عامة، وعلى الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة العمل على إزالتها»[2].

وفي التقرير المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة للمؤتمر السابع للأمم المتحدة، المنعقد سنة ١٩٨٥م، كانت البطالة، والفقر، وعدم الشعور بالرضا لعدم إمكانية تلبية الحاجات الأساسية، والهجرة (وكل هذه غالباً ما تكون على علاقة مباشرة بالبطالة)، إلى جانب فقدان العدالة الاجتماعية،

---

(١) عبدالكريم أبوالفتوح، درويش. «الزيادة السكانية وجرائم العنف: دراسة تحليلية». في *ندوة السكان والأمن*، المركز الديموغرافي، القاهرة، ١٩٩٥م.

(٢) نقلاً عن مصطفى، العوجي. *الإتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٧هـ، ص ٨٧.

والنزاع (الصراع) بين الطبقات الاجتماعية، والتوزيع غير العادل للثروة، وسوء الخدمات، وسيطرة فئة من الناس بيدها الثروة والسلطة على سائر الفئات، واستغلال الجماهير، وعدم تكافؤ الفرص أمام الأفراد، وخيبة الأمل تجاه جهود التنمية، إضافة إلى الكوارث الصادرة عن تصرفات الإنسان، وصرامة القوانين وعدم توافقها مع تطلعات الناس ومفاهيمهم، والنزاعات الداخلية والحروب الخارجية، والاحتلال الأجنبي . . . كانت البطالة ـ إلى جانب هذه العوامل ـ أحد أسباب الإجرام[١].

وعربياً، توافقت المذكرة التي قدمتها دولة لبنان إلى اللجنة المكلفة بوضع الخطة الأمنية العربية الثانية، في اجتماع عقد بتونس سنة ١٩٨٥م، توافقت مع ما ورد سابقاً من أن الجريمة هي دوماً حصيلة خلل في مقومات الحياة الاجتماعية، وأن أبرز المشكلات التي تمس بالأمن العربي هي تلك المشكلات الناتجة عن البطالة والفقر والجهل والتفكك الأسري، ومشكلات أخلاقية ناتجة عن الانحلال الخلقي وانتشار الخوف والقلق. (وكل هذه ـ كما رأينا ـ وثيقة الصلة بالبطالة أساساً)، إلى جانب مشكلات اقتصادية ناتجة عن التقلبات الاقتصادية المفاجئة والاثراء غير المشروع والغش والغلاء والإحتكار، ومشكلات فكرية ناتجة عن انتشار المطبوعات التي تمس بالفكر العربي، وكذلك مشكلات أمنية ناتجة عن ضعف الرقابة الأمنية [٢].

ومهما يكن من أمر، فإنه يتضح مما سبق أن البطالة قد شكلت قاسماً مشتركاً أعظم بين العوامل التي تقود إلى السلوك الإجرامي، وسواء كان ذلك بالطريق المباشر أو غير المباشر، وسواء أيضاً كانت وحدها أو متلاحمة مع عوامل أخرى.

---

(١) مصطفى، العوجي. المرجع السابق، ص ٧٩.
(٢) نفس المرجع، ص ص ٧٩ ـ ٨٠.

أما في جانب التشريعات والمواثيق واهتمامها بالبطالة وكشف الصلة بينها وبين الجريمة، فإن هذا يتضح من اعتبار البطالة عامة والتبطل خاصة جريمة في حد ذاتها[1]، وذلك استناداً إلى التشريعات والمواثيق التي تجعل العمل حقاً لابد من توفيره للمواطن، كما أنه واجب على المواطن أن يؤديه. وإذا كانت هذه التشريعات وتلك المواثيق تجرم التبطل - أو تقاعس أو قعود أو امتناع الفرد عن أداء واجبه في مجال العمل، فإنه منتظر أن يمتد التجريم أيضاً إلى تقاعس الدولة والمجتمع وعدم توفيرها فرص العمل اللازمة للمواطنين، حيث أن كلا الاتجاهين - قعود المواطن عن العمل أو تقعيده - له صلة بالظاهرة الإجرامية.

وعلى أساس من هذا، فإن مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمدة من الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦م والمنفذة عام ١٩٧٦م، تنص في البند الأول من المادة السابعة - على سبيل المثال - على أن تتاح لكل شخص فرصة كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وأن تصون الدولة في هذا الحق[2]. كما أن الاتفاقية الدولية الخاصة بالعمالة، المعتمدة أيضاً سنة ١٩٦٦م، قد نصت في مادتها الأولى (بند ٢/ أ) على أن يكون هناك عمل متاح لجميع أولئك المستعدين للعمل والباحثين عنه[3].

وعربياً، فإن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الموضوع سنة ١٩٨٥م، ينص في مادته السابعة عشرة على أن تكفل الدولة لكل مواطن الحق في عمل يضمن له مستوى معيشي يؤمن المطالب الأساسية للحياة[4].

---

(١) مركز بحوث الشرطة. *البطالة والأمن*. مرجع سابق. ص ١٤.
(٢) محمود شريف. بسيوني، وآخرون. *حقوق الإنسان: الوثائق العالمية والإقليمية*. المجلد الأول، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨م، ص ٢٤.
(٣) نفس المرجع، ص ٢٨٦.
(٤) نفس المرجع، ص ٣٨١.

وعلى وجه العموم، فإن هذا التجريم للتبطل، (ونقول أنه من المفترض أن يكون للبطالة عامة)، ليس اتجاهاً حديثاً، حيث اتجهت كثير من الدول في تشريعاتها إلى تجريمه منذ عقود طويلة، وحتى قبل صدور هذه المواثيق المشار إليها، ومثال ذلك ما هو حادث في التشريع المصري، والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥م، والقوانين المعدلة له، رغبة في الوقاية من جرائم مستقبلية، لأن من يتبطل عن العمل، دون أن يكون له مورد للرزق، يسعى في كثير من الحالات إلى تدبير موارد لتلبية حاجاته بطرق غير مشروعة ـ قد تكون الجريمة من بينها [١].

٣ ـ العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات الميدانية :

أجريت حديثاً دراسات ميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، كما جرت بعض منها في الدول العربية، لاستكشاف العلاقة بين البطالة والجريمة، إلا أن أياً من هذه الدراسات لم يكن في استطاعته القطع بوجود أو عدم وجود علاقة مباشرة بينها، وإن جاءت بعضها لتؤكد على وجود علاقة غير مباشرة بين الإثنين.

وعلى الرغم من هذا، فإن عجوة [٢] يوضح أن الدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا الصدد تشير إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن العناصر الإنحرافية الآتية :

١ ـ عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل، وتقلبها مكانياً وزمانياً.

٢ ـ تحلل اساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل.

---

(١) مركز بحوث الشرطة. **البطالة والأمن**. مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) عبدالفتاح، عجوة، ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***. مرجع سابق، ص٤٤.

٣ ـ تركز وتزكي عوامل الضياع وطغيان شعور الإحباط وخيبة الأمل لدى العاطل .

٤ ـ ابتعاد (اغتراب) العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ .

وهذه جميعاً عوامل تؤدي ـ تحت ظروف معينة (ظروف الموقف المناسب) السابق الإشارة إليه ـ إلى الجريمة .

إن النتيجة التي نستطيع إعلانها منذ البداية في هذا الصدد هي أن الجدل ما زال محتدماً سواء بين التنظيريين والميدانيين أو داخل كل فريق من الفريقين على حده في مجال العلاقة المأمول اكتشافها بين البطالة والجريمة ، وإلى الدرجة التي نستطيع معها القول أن الإختلاف بين هؤلاء جميعاً يكاد يعادل الاتفاق الذي يمكن أن نلمسه بينهم .

وعلى سبيل المثال ، فإنه في الوقت الذي أكد فيه كل من الإيطالي فورنازاري (Fornazari) والفرنسيان لافارج (Lafargue) وكور (Corre) والبريطانيان بوث (Both) وراونتري Rawantree والأمريكيان سيلين (Sillin) وبارميلي (Parmelee) وغيرهم أن الفقر ، وهو في الاغلب الأعم ناتج عن البطالة ، عامل أساسي لايمكن إغفاله في رفع معدلات الجريمة ـ وخاصة جرائم بعينها (مثل جرائم الإعتداء على الأموال والأشخاص) ، وفي الوقت الذي رأينا فيه أيضاً الإيطالي دي فيرس (Di Verce) يؤكد أن نسبة تتراوح بين ٨٥ – ٩٠٪ من المحكوم عليهم في المؤسسات الإصلاحية ينتمون إلى الطبقات الفقيرة ، فإن الإيطالي دي تيليو (Di Tullio) قد ذهب إلى أن الفقر لا يصلح دافعاً للجريمة إلا بصورة عرضية ، ثم يأتي الأمريكي سذرلاند Sutherland ليؤكد على هذا إحصائياً حين يبين أن أقل من ٢٪ من المسجونين ينتمون إلى الطبقات الفقيرة .

والدراسات الميدانية التي تعاملت مع محاولة الكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة غير وفيرة، وسواء كان هذا على المستوى العربي أو المستوى غير العربي. ونبادر هنا إلى الإشارة إلى البعض الأهم على كلا المستويين المذكورين. وإذا كنا سنركز أكثر على المستوى العربي، فلصلة هذه الدراسات بالمجال المكاني والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للدراسة الحالية.

أ ـ العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات الميدانية غير العربية :

لم تكشف المراجع المتاحة عن وجود دراسات ميدانية تعاملت مع موضوع العلاقة بين البطالة والجريمة بشكل صريح ومباشر. وفي المقابل كشفت عن وجود كثير من الدراسات الميدانية التي تعاملت مع البطالة وعلاقتها بالجريمة في إطار متكامل من العوامل التي تضمنت البطالة كعامل له وزنه بينها، أو العوامل الناتجة عنها (البطالة).

من الدراسات الأولى التي أجريت في هذا المجال الدراسة التي قام بها بوث (Booth)، بالتطبيق على سكان مدينة لندن في الفترة من ١٨٨٦ ـ ١٩٠٢م، للوقوف على العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث، وتوصل فيها إلى أن أكثر من نصف الأحداث الجانحين جاءوا من عائلات فقيرة، وأن ١٩٪ من هذه العائلات تدخل في إطار دائرة الفقر المطلق[١].

دراسة أخرى، تعد أيضاً من أوائل الدراسات الميدانية في هذا المجال، هي الدراسة التي قام بها دي فيرس (Di Verce)[٢] للوصول إلى دوافع السلوك

---

(١) نقلاً عن عبدالفتاح، عجوة. ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***. مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠.

الانحرافي والإجرامي، اشتملت على عدد كبير ومتنوع من الجرائم التي ارتكبتها عينة محددة في أربع دول هي استراليا وأيرلندا وإيطاليا وبريطانيا، ووصلت إلى نتيجة مقاربة للنتيجة التي أسفرت عنها دراسة «بيرت» ومؤيدة لأثر عامل الفقر في الدفع إلى الجريمة.

من الدراسات الهامة أيضاً في ذات المجال الدراسة التي أجراها رادزينوفتس (Radzinowitz)(١)، ودارت حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (سواء في حالة الإنكماش أو في حالة الانتعاش الاقتصادي) وبين بعض الجرائم، وتوصلت إلى أن معظم مرتكبي الجرائم (السرقة بالذات) كانوا من العاطلين عن العمل. ويلاحظ أن هذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القليلة التي ربطت مباشرة بين البطالة والجريمة (وبالتحديد جريمة السرقة).

هناك دراسة أخرى لها أهميتها في هذا المجال، وهي الدراسة التي قام بها رينمان (Reinman)(٢) في الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٤٥م عن أثر الأزمات الاقتصادية، طبقت بمدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت إلى ما يؤيد عدم القطع بأثر الأزمات الاقتصادية (بما فيها البطالة) في معدلات ارتكاب الجرائم، حيث وضح بالدراسة أنه في الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٢٩م كان هناك رخاء اقتصادي عالي (بمعنى انخفاض معدلات البطالة)، وكانت نسبة المنحرفين متوسطة أو عادية. وخلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥م كانت هناك أزمة اقتصادية عنيفة، وكانت نسبة المنحرفين عالية. وخلال

(١) نقلاً عن: عبدالفتاح، عجوة، . *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص، ٤١».

(٢) نقلاً عن إبراهيم عبدالرحمن، الطخيس. **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**. الرياض: دار العلوم، ١٤١٠هـ، ص، ١٦١.

الفترة من ١٩٣٦ ـ ١٩٤٠م كان هناك اداء اقتصادي عادي ـ بمعنى لا أزمة ولا رخاء، وكانت نسبة المنحرفين منخفضة. وخلال الفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٤٥م كان هناك رخاء اقتصادي، وكانت نسبة المنحرفين عالية. والمعنى النهائي أنه لا علاقة بين الرخاء الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي والجريمة، فهناك جرائم في الحالتين وقد تكون مرتفعة المعدلات أو منخفضة.

وفي ذات مجال العوامل والمتغيرات الاقتصادية (والتي تتضمن البطالة والفقر اساساً) وتأثيرها في نسبة جرائم القتل بالذات، قام كرامن وزملاؤه (Kramn, et al)[١] حديثاً (١٩٨٢) باجراء دراسة اعتمدت على تحليل الإحصاءات التي توفرت في سبعين بلداً، ووضح خلالها أن التفاوت الكبير في الدخل بين أفراد المجتمع اساساً توافقه نسبة مرتفعة لجرائم القتل، وأن هذا التفاوت قد نتج أصلاً ـ كما ثبت في دراسات سابقة (كما يضيفون) عن الحرمان المطلق والفقر المدقع نتيجة لوجود أعداد ضخمة من العاطلين المقهورين في المجتمع، ويكون هذا سبباً لارتكاب جرائم القتل. إن هؤلاء الفقراء المجرمين ـ كما يوضح معدو الدراسة ـ يقدمون على الجريمة من أجل الحصول على وضعية اقتصادية أفضل. فهم يفكرون وينطلقون من منطلق أنه ليس لديهم شيء يخسرونه، بل وربما تمكنوا من ربح أي شيء.

وإذا كنا في مجال الدراسات الحديثة فهناك دراسات قام بها كل من شانون (Shannon) سنة ١٩٨١م، وجرينوود (Greenwood) سنة ١٩٨٣م، ووست (West) سنة ١٩٨٦م، لاستخلاص بعض المؤشرات للتنبؤ بالعود

---

(١) نقلاً عن عبدالله، معاوية. ***الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي***. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص ٥٧.

إلى الإجرام، عرضها بالتفصيل مركز أبحاث مكافحة الجريمة[1]، ووضح فيها أن البطالة طويلة المدى (نسبياً) ـ تحتل موقعاً بارزاً بينها وبشكل مباشر، وذلك إلى جانب مؤشرات أخرى غالباً ما تكون ـ أو بعضها ـ ناجمة عن البطالة مثل التفكك الأسري والارتباط برفاق منحرفين.

ب ـ العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات الميدانية العربية :

أشرنا إلى أن عجوة [2] قد ذكر أنه قد أجريت بالعالم العربي بعض الدراسات التطبيقية بين عدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وبين الجريمة من ناحية أخرى، إلا أنها لم تركز على بحث علاقة البطالة كظاهرة منفصلة ومستقلة بذاتها بالجريمة. كما ذكر أيضاً أنه لم تقع تحت يديه ما يدل على أن دراسة شاملة تربط بين البطالة كسبب ومتغير مستقل وبين الجريمة على مختلف أنواعها كنتيجة ومتغير تابع. وهذا يعني أن دراسته التي نشرت سنة ١٤٠٦هـ تحت عنوان (البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة) تعتبر أول دراسة تجرى للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة على مستوى العالم العربي. ونحن هنا في هذه الدراسة نؤمن على ما ذكره، حيث لم تصادفنا أيضاً أية دراسة في ذات الموضوع على المستوى العربي، باستثناء الدراسة المكتبية التي كلف سليم[3] بالقيام بها من قبل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تنفيذاً لتوصية الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الحالية تأتي استجابة للمطالب الملحة في هذا الصدد، لتكون ثاني دراسة ميدانية في مجال العلاقة

---

(١) مركز ابحاث مكافحة الجريمة. *العود إلى الإجرام : دراسة ميدانية عن ظاهرة اعتياد الإجرام*. مركز ابحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ١٤١٢هـ، ص ٥٧.

(٢) عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص٢٣.

(٣) طارق عبدالوهاب، سليم. *البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي*. مرجع سابق، ص ٦٢.

بين البطالة والجريمة على المستوى العربي تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الداخلية العرب الذي أوصى فيه بأن تقوم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض باستكمال بحوثها عن البطالة في العالم العربي.

فإذا اتجهنا إلى التعامل مع الدراسات الميدانية التي عالجت مقولة العلاقة بين البطالة والجريمة، فإنه يكون من المناسب أن نتدرج فيها من العام إلى الخاص، بمعنى الإشارة إلى الدراسات التي أجريت على مستوى العالم العربي ككل أولاً، ثم نتجه بعد ذلك للإشارة إلى الدراسات التي أجريت على مستوى بعض الدول العربية منفردة.

أولى الدراسات الميدانية في هذا المجال هي الدراسة التي أجراها عجوة سنة ١٤٠٦هـ تحت عنوان (البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة)[١] بالتطبيق على ثلاث دول عربية هي تونس والسودان ومصر، وتوصلت إلى نتائج تتلخص في أن البطالة تؤدي إلى السلوك الإجرامي لدى العاطل إذا ما ارتبطت بعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية على الوجه الآتي :

العوامل الاقتصادية :

١ ـ تدني مستوى المهارة العملية (المهارة المهنية) للمجرم العاطل يترتب عليها انخفاض دخله من جهة وسهولة الاستغناء عنه من جهة أخرى.

٢ ـ انخفاض دخل المجرم العاطل من عمله كان أهم دافع له لترك العمل باختياره.

٣ ـ امتداد فترة البطالة لمدة طويلة لدى المجرم العاطل قد تؤدي به إلى مواجهة حالة من العوز والفاقة بصورة مستمرة ولا سيما إذا كان عائلاً لأسرة.

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة***. مرجع سابق.

٤ ـ لا يكون للمجرم العاطل في العادة أي دخل يستعين به على مواجهة مطالب الحياة اليومية له ولأسرته .

٥ ـ في الحالات القليلة التي لجأ فيها المجرم العاطل إلى المؤسسات لطلب المساعدة، عانى من سوء المعاملة وطول الإجراءات وعقمها، إضافة إلى ضآلة المساعدات المالية، مما يجعل المشكلة المادية التي يواجهها مشكلة اجتماعية ونفسية أيضاً، تدفعه إلى العزلة الاجتماعية والإنسحاب من المجتمع .

٦ ـ ونتيجة لمحصلة ما سبق، يتجه المجرم العاطل إلى ارتكاب الجريمة، بهدف مواجهة أزمته المالية التي سببتها البطالة .

هذا وقد اتضح في هذا الصدد أن أكثر من ٦٠٪ من الجرائم التي يرتكبها المجرم العاطل قد تمت بدافع الحاجة إلى المال .

العوامل الاجتماعية (والثقافية) :

١ ـ انتشار الأمية والإعاقات الجسدية بين المجرمين العاطلين يقلل من مهاراتهم العملية ويقلل من دخولهم .

٢ ـ تميز الخلفية الأسرية للمجرم العاطل بالتفكك الملحوظ في العلاقات الأسرية والعلاقات الاجتماعية بصفة عام بشكل مستمر، وكذلك اتسام اسرته بارتفاع نسبة البطالة والجرائم بين أفرادها .

٣ ـ إتسام الأحياء السكنية التي يقيم بها المجرم العاطل بانتشار الجريمة وإيواء المجرمين والهاربين من وجه العدالة .

٤ ـ ميل المجرم العاطل إلى مخالطة جيران وأصدقاء يتسمون بالسلوك الإجرامي .

٥ ـ ضعف الوازع الديني لدى المجرم العاطل .

٦ ـ نزوع المجرم العاطل إلى الهجرة الداخلية بحثاً عن العمل، إلا أنه سرعان ما يتركه.

٧ ـ ظهور مظاهر العزلة الاجتماعية لدى المجرم العاطل، وهذه يتمثل بعضها في سوء علاقته بزملاء العمل وجيران السكن.

العوامل النفسية :

١ ـ هروب المجرم العاطل من واقعه باللجوء إلى تعاطي المكيفات ولعب القمار.

٢ ـ خضوع المجرم العاطل بدرجة كبيرة لتأثير الأصدقاء من المجرمين، بمعنى سهولة استهوائه. فإذا كان معظم هؤلاء الأصدقاء من المجرمين والعاطلين عادة، تكرست البطالة والجريمة لديه أكثر، وبحيث يتخذ من التعطل والجريمة أسلوباً لحياته، وتتدهور لديه القيمة الاجتماعية للعمل.

٣ ـ سيطرة الشعور بالفشل والإحباط واليأس والقنوط على المجرم العاطل، فتقل مقاومته ولا يقوى على الصمود للتحدي الذي فرضته البطالة، ويسقط تدريجياً إلى قاع الجريمة، ويظل فيه.

دراسة أخرى أجريت على مستوى الوطن العربي ويمكن أن تدخل بطريق غير مباشر في إطار أدبيات دراستنا وهي الدراسة التي قام بها الرابايعة[1] لاستكشاف أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، والتي أجراها بالتطبيق على ثلاث دول عربية هي الأردن والسودان والمغرب، ونشرت سنة ١٤٠٤هـ، وثبت فيها أن ٥٠٪ من مرتكبي الجرائم قد ارتكبوا جرائمهم بسبب الفقر (وهو الناتج ـ كما أوضحنا ـ غالباً عن

---

(١) احمد، الربايعة . *اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة* . الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٤هـ.

البطالة). فمن بين أربعة عشر عاملاً من العوامل المسببة للجريمة، احتل الفقر المرتبة الأولى، ومثل نسبة قدرها ٢٢٪، فيما وصل متوسط العوامل الأخرى (كالشعور بالظلم والرغبة في الانتقام . . .) إلى ٦٪ فقط.

وفي الوقت ذاته، فقد كشفت الدراسة أيضاً عن أن هناك علاقة بين الظروف الأسرية والسلوك الإجرامي، حيث وضح أن نسبة من أفراد العينة كانوا يعيشون في ظل ظروف أسرية تتسم بالتفكك الأسري وضعف العلاقات والروابط الأسرية بين أفرادها. كما تبين أن الحرمان والهجرة والطلاق والانفصال عن الأسرة (البعد عنها) وعدم مقدرة الوالدين على اشباع احتياجات الأسرة وتشغيل صغار السن (وكلها رأيناها على ارتباط عضوي بالبطالة) قد لعبت جميعها دوراً واضحاً في دفع الفرد إلى السلوك الإجرامي.

فإذا اتجهنا الآن إلى الدراسات الميدانية التي أجريت على المستوى الأحادي للدول العربية، فسنجد منها المباشر - الذي تعامل مع العلاقة بين البطالة والجريمة بشكل صريح، كما سنجد منها غير المباشر - الذي تعامل مع هذه العلاقة بشكل غير مباشر، أي بالتعامل مع عناصر أو متغيرات وعوامل على صلة وثيقة بالبطالة.

أولى هذه الدراسات المباشرة هي الدراسة التي أجراها مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة بالقاهرة [1] للوقوف على العلاقة بين البطالة والجريمة بمصر في الفترة من ١٩٨٣م إلى ١٩٩٠م، وقد اسفرت النتائج عن وجود ارتباط طردي قوي بين كل من معدلات ارتكاب الجرائم بصفة عامة ومعدلات البطالة، وكذا الاتجاه نحو التزايد المستمر في حجم الجرائم التي يرتكبها العاطلون خلال السنوات المقبلة. كما اتضح وجود ارتباط طردي

(١) مركز بحوث الشرطة. *مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها الأمنية*. القاهرة: مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، ١٩٩٢م.

أيضاً بين معدلات البطالة وجرائم السرقة بمختلف أنواعها وجرائم الاغتصاب وهتك العرض وبين دافع الحصول على المال واشباع الحاجات الأساسية وكذلك الحاجات الجنسية.

دراسة أخرى مباشرة أشار إليها مركز بحوث الشرطة في الدراسة المعنونة بـ (البطالة والأمن)[1] وهي دراسة اعتمدت في الأصل على الإحصاءات التي حُصل عليها من وزارتي القوى العاملة والتخطيط بمصر عن السكان والقوة العاملة والقوة العاطلة عن العمل خلال عشر سنوات امتدت من عام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٥م وقد تلخصت أهم نتائجها في الآتي:

١ ـ وجود ارتباط طردي إيجابي قوي (مقداره ٠,٩٧٠٤) بين السكان والعاطلين عن العمل ـ وبنفس النسبة تقريباً، والعكس صحيح. وهذا يعني تواضع جهود التنمية وعدم تمكنها من إيجاد فرص العمل اللازمة لقوة العمل المضافة.

٢ ـ وجود ارتباط طردي إيجابي قوي (مقداره ٠,٦٩٧١) بين قوة العمل والعاطلين عن العمل، بمعنى أن أية زيادة تحدث في قوة العمل ـ في ظل ثبات العوامل الأخرى ـ ترتبط بزيادة عدد العاطلين عن العمل وبنسبة قريبة جداً، والعكس صحيح. وهذا يعني أن سوق العمل غير قادر على استيعاب الزيادة التي تحدث في قوة العمل ـ والناتجة عن زيادة السكان ـ مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل.

٣ ـ ارتباط جرائم العاطلين عامة ارتباطاً قوياً بالجرائم التي يكون القصد الجنائي من ارتكابها هو الحصول على مال، وهي جرائم السرقة بالإكراه، والاتجار في المخدرات، وجنح سرقات المساكن والمتاجر والسيارات، وتفصيلها كالآتي :

---

(١) مركز بحوث الشرطة . **البطالة والأمن**. مرجع سابق، ص ص ٢٣ ـ ٣٠.

أ - وجود ارتباط قوي للغاية بين جريمة السرقة بالإكراه والبطالة، حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بين المتهمين المرتكبين لتلك الجرائم وعدد العاطلين عن العمل إلى ٩, ٠ خلال الفترة الزمنية للدراسة، بمعنى أن أية زيادة في أعداد العاطلين تؤدي إلى حدوث زيادة في أعداد المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة، وبنفس الزيادة تقريباً، والعكس صحيح.

ب - وجود ارتباط متوسط بين جناية هتك العرض والإغتصاب والبطالة، حيث وصلت قيمة معامل الإرتباط بين المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة وعدد العاطلين عن العمل إلى ٦٧, ٠ خلال الفترة الزمنية المذكورة، بمعنى أن أية زيادة في أعداد العاطلين تؤدي إلى حدوث زيادة في أعداد المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة، والعكس صحيح.

جـ - وجود ارتباط قوي بين جريمة تعاطي المخدرات والإتجار فيها وبين البطالة، حيث وصلت قيمة معامل الإرتباط بين المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة وعدد العاطلين عن العمل إلى ٨, ٠ خلال نفس الفترة الزمنية، بمعنى أن أية زيادة في أعداد العاطلين تؤدي إلى حدوث زيادة في أعداد المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة، وبنفس نسبة الزيادة تقريباً، والعكس صحيح.

د - وجود ارتباط قوي بين جنح سرقات المساكن والبطالة، حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بين المتهمين بارتكاب تلك الجريمة وعدد العاطلين عن العمل إلى ٧٣, ٠ خلال فترة الدراسة، بمعنى أن أية زيادة في أعداد العاطلين تؤدي إلى حدوث زيادة في أعداد المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة، وبنفس نسبة الزيادة، والعكس صحيح.

هـ - وجود علاقة ارتباط قوية للغاية بين جنحة سرقات المتاجر والبطالة،

حيث وصلت قيمة معامل الارتباط إلى ٩٤ , ٠ خلال الفترة الزمنية المرصودة، بمعنى أن أية زيادة في أعداد العاطلين تؤدي إلى حدوث زيادة في أعداد المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة، والعكس صحيح.

و - وجود ارتباط فوق المتوسط بين جنح سرقات السيارات والبطالة، حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بين المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة وعدد العاطلين عن العمل إلى ٧ , ٠ خلال الفترة الزمنية الموضحة، بمعنى أن أية زيادة في أعداد العاطلين تؤدي إلى حدوث زيادة في أعداد المتهمين المرتكبين لتلك الجريمة، وبنفس نسبة الزيادة تقريباً، والعكس صحيح.

٤ - وجود ارتباط قوي بين جرائم البغاء وتشرد الأحداث بعوامل التفكك الاجتماعي والأسري وضعف رقابة الوالدين (وهذه - كما سبق أن أوضحنا - غالباً ما تكون راجعة إلى الهجرة من ناحية، أو عدم التمكن من تلبية الحاجات، ومن ثم التمرد على سلطة الأب، الذي قد يفقد كيانه لعدم استطاعته، أي لبطالته) من ناحية أخرى.

ويستخلص من هذه النتائج مجتمعة وجود علاقة ارتباطية فعلية وقوية بين البطالة واقتراف الجرائم والجنح، وبشكل طردي، وأنه كلما زاد عدد العاطلين عن العمل زاد بالفعل عدد المرتكبين للجرائم والجنح والسلوكيات الانحرافية عامة، كما يتوقع زيادتها طردياً مستقبلاً - إذا سارت الأمور على ما هي عليه، أي دون أن تحدث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية كذلك في بناء أية دولة عربية على حدة أو في بنائها ككل واحد مأمول.

هناك دراسات ميدانية أخرى متفرقة، على المستوى الأحادي للدول العربية، تعاملت مع البطالة ضمناً من خلال عوامل متعددة ذات علاقة ارتباطية بالبطالة والجريمة، كالتركيز على جريمة بعينها، أو التعامل مع

التصنيع والهجرة أو وقت الفراغ أو غير ذلك، ونبادر هنا إلى عرض خلاصات لها.

فهناك الدراسة الإحصائية التي أجراها عويس وزملاؤه [١] سنة ١٩٦٥م عن جريمة النشل في محيط النساء بمحافظة القاهرة، ووضح من خلالها أن البطالة المتفشية في أسر النشالين والنشالات يقوم كواحد من أهم التفسيرات لزيادة جريمة النشل زيادة كبيرة في مدينة القاهرة.

وهناك دراسة ميدانية قام بها علي محمد خيري [٢] سنة ١٩٦٥م أيضاً، للكشف عن العلاقة بين التصنيع والتحضر وبين الجريمة، بالتطبيق على عينة حضرية وأخرى ريفية من بين المواطنين المصريين، وتبين منها أن البطالة وقلة الدخل كانتا أهم الأسباب التي دفعت أفراد العينتين إلى الجريمة.

وهناك دراسة ميدانية تالية نفذها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة [٣] سنة ١٩٦٧م، للكشف عن العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبين الجريمة وكانت البطالة محل دراسة فيها، وقد جاءت النتائج مشيرة إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين قد عملوا بحرف يدوية بسيطة، لا تدر عليهم دخلاً ذا قيمة (بمعنى عدم كفايته)، وأنهم لا يصادفون فرص العمل بسرعة وسهولة (أي كثيراً ما يكونون عاطلين). وكان لكل هذا أثر في الاتجاه إلى السلوكيات الانحرافية والاجرامية.

---

(١) سيد، عويس، وآخرون. «ظاهرة النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة: دراسة إحصائية». *المجلة الجنائية القومية*، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس ١٩٦٥م، ص ص٦٧-٩٢.

(٢)، (٣) نقلاً عن عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص ٢٤.

هناك كذلك الدراسة التي قام بها السدحان [١] لاستقصاء علاقة وقت الفراغ بانحراف الأحداث، أجريت سنة ١٤١٣هـ بالمملكة العربية السعودية، وطبقت بمدينة الرياض على مائة حدث من المنحرفين ومثلهم من الأسوياء، ووضح منها أن هناك علاقة طردية ـ ذات دلالة إحصائية عالية ـ بين وقت الفراغ والإنحراف، بمعنى أن الزيادة في أوقات الفراغ ـ والذي رأيناها غالباً ما تكون ناتجةً عن البطالة في دراستنا، يهيء للمنحرف مزيداً من الوقت ومن الفرص للجنوح.

يؤيد هذا ما ذكره السيف [٢] من أن الدراسات في علم اجتماع الجريمة، التي أجريت في المجتمع السعودي، قد أثبتت أن ظاهرة الجنوح والجريمة ترتبط بحجم وقت الفراغ، وأشار إلى أنه قد تبين من دراسة قام بها الفالح[٣] أن معظم متعاطي المخدرات المحكومين بإصلاحية الحائر بالرياض كان لديهم وقت فراغ يتعدى الخمس ساعات في اليوم الواحد، وأن الكثير من المحكومين قد ذكروا صراحة أن وقت الفراغ عامل رئيسي في تعاطيهم المخدرات، كما ذكر أنه في دراسته للعوامل الاجتماعية المرتبطة بنمط الجريمة الجنسية [٤] وضح أن هناك علاقة طردية بين وقت الفراغ وهذه الجريمة. فقد وجد أن ٤٠,١٪ من المحكوم عليهم في جرائم جنسية لديهم أوقات فراغ تمتد في اليوم الواحد من ٧ـ١٢ ساعة، وأن ٣٥٪ لديهم ١٢ ساعة وأكثر وقت فراغ.

---

(١) عبدالله، السدحان. *قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث*. مرجع سابق.
(٢) محمد بن إبراهيم، السيف. *العوامل الاجتماعية المرتبطة بنمط الجريمة الجنسية*. مرجع سابق.
(٣) سليمان، الفالح. *عوامل تعاطي المخدرات*. مرجع سابق، ص ١٥٠.
(٤) محمد بن إبراهيم، السيف. *الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي*. مرجع سابق، ص ٢٥٤.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من كل ما عرض من دراسات نظرية وميدانية هي أن البطالة على علاقة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر بالجريمة، تقود إليها وتسببها سواء كانت منفردة بذاتها، أو متلاحمة مع عوامل أخرى أنتجتها أو نتجت عنها، وبحيث نستطيع إعادة التأكيد على ما سبق قوله من أن البطالة تعتبر في حد ذاتها مشكلة، ولكنها مشكلة نتجت عن مشاكل أخرى، كما أنها تنتج مشاكل (متلاحمة) أخرى وعلى رأسها الانحراف والجريمة. واختصاراً يمكن القول أن :

١ - البطالة في حد ذاتها مشكلة قد تقود منفردة إلى السلوك الإنحرافي والإجرامي.

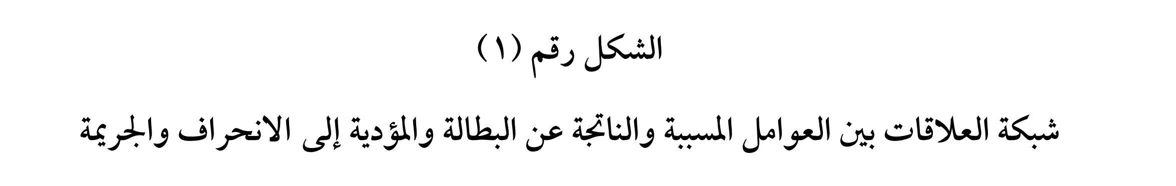
٢ البطالة (رغم أنها مشكلة في حد ذاتها)، تنتج عن مشكلات أخرى قد تقود أي منها منفردة أو بالتلاحم مع غيرها إلى السلوك الإنحرافي والإجرامي.

٣- البطالة (رغم أنها مشكلة، وناتجة عن مشكلات أخرى) تنتج مشكلات أخرى قد تقود أي منها منفردة أو متشابكة مع غيرها إلى السلوك الانحرافي والإجرامي.

ويمكن توضيح هذه العلاقة بين العوامل المسببة للبطالة والعوامل الناتجة عنها والتي من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى الجريمة والانحراف في الشكل التالي:

الشكل رقم (١)

شبكة العلاقات بين العوامل المسببة والناتجة عن البطالة والمؤدية إلى الانحراف والجريمة



ستضاف الأسهم في مرحلة ما قبل دخول المطبعة يدوياً

الفصل الثالث

حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي

باستعراض الأنواع المختلفة للبطالة، وأخذ التداخل الموضح بينها مجتمعة في الإعتبار، يمكن القول أنها جميعاً قائمة ـ بشكل أو بآخر، وبمعدلات مرتفعة، أو متوسطة، أو منخفضة بكل دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تقع الدول العربية في إطارها.

وصحيح أن البطالة السافرة هي الأوضح وجوداً في الاقتصاد العالمي كله، إلا أن الاقتصاد في الدول النامية عامة وفي الدول العربية خاصة يختص أكثر من غيره بانتشار البطالة المقنعة بين ربوعه.

إن البطالة في هذه الدول ـ كما يذكر مابرو ـ لا تأخذ شكلاً مكشوفاً واضحاً. ففي سوق العمل توجد طوابير طويلة من الباحثين عن العمل دون أن يجدوه. إلا أن هذه البطالة السافرة أو المكشوفة، على أهميتها، ليست كل المشكلة، ففي كثير من هذه الدول تنتعش البطالة المقنعة أو المستترة، أو العمالة الناقصة، في اكبر قطاعين من الاقتصاد وهما الاقتصاد الزراعي وقطاع الخدمات[1].

وتأكيداً لهذا فإنه في ندوة عن البطالة عقدت بالكويت سنة ١٩٩٧م[2]،

---

(١) روبرت، مابرو. *العمالة :اختيار التكنولوجيا والأولويات القطاعية في القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية*. بيروت: مكتب الأمم المتحدة، ١٩٧٩م، ص٢١.

(٢) الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين. *ندوة البطالة في الكويت : الواقع والمستقبل*. الكويت: منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين، ١٩٩٧م، ص٧.

ذكر في مقدمتها أننا لانحتاج إلى تدليل لتأكيد أن الجهاز الحكومي يئن من بطالة مقنعة تفت في عضده وتعطل طاقاته، وتتمثل في عشرات الألوف من المواطنين الذين تزدحم بهم المكاتب، يتقاضون رواتب هي في حقيقتها معاشات تقاعدية تصرف لهم دون أي عطاء منهم.

وإذا كان ذلك هو الحادث في دولة كدولة الكويت، ذات العدد السكاني الأقل «حوالي ١,٨ مليون سنة ١٩٩٤م» والإمكانات الاقتصادية الأوفر، فماذا يمكن أن يكون عليه الحال بالنسبة لدول أخرى تنعكس فيه الآية لتكون محدودة الامكانات الاقتصادية ومتخمة بالإعداد البشرية.

وعلى أية حال، وكما يوضح غنطوس فإنه منذ السبعينات من القرن الحالي برزت مشكلة التعطل عن العمل بالدول العربية «غير النفطية بالذات»، حيث قدر حجم البطالة في تلك الحقبة بما معدله ٥ ـ ٦٪ من إجمالي القوة العاملة، مع وجود بطالة مقنعة تزيد المشكلة تعقيداً[١].

يؤيد هذا زكي، ويذكر أنه رغم غياب إحصاءات منشورة عن البطالة، فإن حالات البطالة المقنعة كثيرة، والعمالة المحبطة ضخمة جداً، والبطالة الموسمية منتشرة على نطاق واسع، والمتعطلين جزئياً ينتشرون في كثير من القطاعات والأماكن بالوطن العربي[٢].

والأمر في البطالة لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن أزمة التعطل ـ كما يضيف غنطوس[٣] ـ تتجه نحو التضخم في هذه الدول «العربية» بسبب النمو

---

(١) الياس، غنطوس. ***هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي***. مرجع سابق، ص٤٦٠.

(٢) رمزي، زكي. ***الاقتصاد السياسي للبطالة***. مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) الياس، غنطوس. المرجع السابق، ص٤٦٠.

السكاني الذي لا يتناسب مع الزيادة في فرص العمل وأنه حسب تقديرات مكتب العمل العربي[١]، بلغ عدد العاطلين في نهاية عام ١٩٩٢م حوالي ٣, ٧ مليون عامل - أي بمعدل ٦, ١٠٪ من القوى العاملة الإجمالية البالغة ٥, ٦٨ مليون عامل. وفي الوقت نفسه فإنه من المقدر أنه ما لم تحدث تغيرات إيجابية في النمو الإقتصادي، فإن معدل التعطل في أغلبية البلاد العربية الكثيفة السكان سيزداد، خاصة وأن المرأة العربية تدخل معترك العمل بصورة متزايدة[٢].

البطالة إذن، مقنعة وسافرة، قائمة في الوطن العربي. ورغم هذا القيام، فإن التركيز في دراستنا هذه سيكون في أساسه على البطالة السافرة قبل غيرها للعديد من الاعتبارات، ومنها أنها :

- الأكثر انتشاراً على مستوى العالم والمستوى العربي على السواء.
- الأكثر ظهوراً ووضوحاً.
- يمكن قياسها.
- تتوافر البيانات عنها.
- والأهم من هذا هو أنها - كما يذكر زكي - الأكثر قسوة وإيلاماً[٣]، كما أنها - دون غيرها، أو على الأقل قبل غيرها - قد تكون هي إحدى العوامل المسببة للجريمة والانحراف، وهذا على وجه التحديد ما يشير إليه عجوة حين يؤكد أنه لا يبدو أن هناك علاقة بين البطالة المقنعة والجريمة كالعلاقة التي بينها

---

(١) مكتب العمل العربي. ***الاستراتيجية العربية للتشغيل***. عمان: مكتب العمل العربي، ١٩٩٣م، ص ١٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٤٦.
(٣) رمزي، زكي. ***الاقتصاد السياسي للبطالة***. مرجع سابق، ص ٣٣.

وبين البطالة السافرة، لأن الشخص يكون في هذا الوضع يحصل على دخل ويعيش وله ما يشغل وقته، رغم انخفاض إنتاجه الحدي[1]. ويضيف أنه من الممكن أن يقال أنه نتيجة لانخفاض هذا الناتج قد ينخفض متوسط دخله، وأن هذا قد يوجد علاقة بالجريمة. وهذا الرأي صحيح، ولكنه يدخل في باب العلاقة بين الفقر والجريمة أكثر من علاقته بالبطالة والجريمة.

فإذا ما استقر الرأي على التركيز على البطالة السافرة أساساً، للوقوف في النهاية على علاقتها بالجريمة والإنحراف، فلابد من الإشارة إلى الصعوبات الجمة التي يلتقي بها الباحث في هذا المجال. فالبيانات، سواء متعلقة بالبطالة أو تعلقت بالجريمة والإنحراف تتسم بأنها :

أ ـ شحيحة.

ب ـ إذا توافرت فهي غالباً :

- تتوافر عن بعض الدول ولا تتوافر عن أخرى.
- تتوافر عن سنة أو عن بضع سنوات ولا تتوافر عن أخرى.
- تكون في كثير من الاحيان غير دقيقة.
- تكون في بعض الاحيان متضاربة.

إن هذا على وجه العموم ما أكدته الكثير من الدراسات والبحوث التي تعاملت مع ذات المجال. وعلى سبيل المثال يذكر غنيمي أن الإحصاءات المتوفرة لا تعطي صورة متكاملة أو دقيقة عن حجم البطالة[2]. كما يوضح

---

(١) عبدالفتاح، عجوة. *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. مرجع سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) محمد محمود، غنيمي. *فائض العمالة في الدول النامية*. مرجع سابق، ص ٧١.

الحلفي أن معظم هذه البيانات عبارة عن تقديرات مستقاة أصلاً من المصادر الوطنية، وهذه الأرقام كثيراً ما وجه إليها النقد بسبب عدم الوثوق بها بصورة مطلقة، حيث تلجأ بعض أجهزة التخطيط إلى «تلميع حال الواقع» فتفترض ما يخدم توجهاتها بأرقام بعيدة عن الواقع[1]. وفي مجال تضارب البيانات المتاحة يعطي زكي[2] مثالاً حين يذكر أنه بالتقرير الاقتصادي العربي للعام ١٩٩٤م كان قد قدر معدل البطالة في الاقتصادات العربية بحوالي ١٠٪ من قوة العمل العربية التي بلغت عام ١٩٩٣م حوالي ٥, ٦٧ مليون عامل - بما يعني أن عدد المتعطلين يصل إلى حوالي ٨, ٦ مليون عاطل. أما منظمة العمل العربية فقد قدرت معدل البطالة على مستوى جميع الدول العربية بقرابة ٥, ١٥٪ من قوة العمل العربية، وهو ما يعني وجود ما يزيد على عشرة ملايين عامل عربي عاطل.

على أية حال، إذا تغاضينا عن هذا، واتجهنا إلى التركيز على حجم مشكلة البطالة واتجاهها في الوطن العربي، فإن البيانات المتاحة «على علاتها» تشير في إجمالها إلى أن المشكلة كبيرة الحجم، وأنها في نمو مستمر في كثير من الدول، وأن معدلات البطالة ترتفع في معظمها سنة بعد أخرى، وإن لم يمنع هذا من اتجاهها إلى الإنكماش والإنخفاض في قليل منها.

إن الكثير من الدراسات والبحوث قد أيدت هذا ومنها ما ذكره غنطوس من أن أزمة التعطل تتجه نحو التضخم في الدول العربية، وأنه من المقدر - إذا لم تحدث تغيرات إيجابية في النمو الاقتصادي - أن تزداد تضخماً[2].

---

(١) عبدالجبار عبود، الحلفي. «البطالة في الوطن العربي: واقع الحال واحتمالات المستقبل». مجلة شئون عربية، العدد ٩٠، تونس، يونيو ١٩٩٧م، ص ١١٨.

(٢) إلياس، غنطوس. ***هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي***. مرجع سابق، ص٤٦٠.

ويؤيد هذا سليم حين يؤكد أن ما يجعل الصورة غير مشرقة هو أن معدلات البطالة مرتفعة منذ بداية السبعينات من القرن الحالي وحتى الآن، وأنه ليس هناك ما يؤكد توقع انخفاض حجم البطالة أو معدلاتها بصورة معقولة في الأجل القريب[1].

ومع أن الصورة المطروحة للبطالة في الدول العربية قد سادها التشاؤم بشكل ربما أضخم من الواقع، فإن الأرقام التي تم الحصول عليها تؤيد هذا في أحيان كثيرة، وإن كانت تخالفه في أحيان قليلة وخاصة عندما يتعلق الأمر بمقولة اتجاه المشكلة نحو التضخم.

وعلى سبيل المثال، فإنه في الوقت الذي ارتفع فيه معدل البطالة في الأردن من ٦٪ سنة ١٩٨٥م إلى ٧, ١٦٪ سنة ١٩٩٠م، ثم إلى ٩, ٢٢٪ سنة ١٩٩٥م و ٢٤٪ سنة ١٩٩٦م، وارتفع أيضاً في البحرين من ٣, ٥٪ سنة ١٩٨٢م، إلى ٨, ١٤٪ سنة ١٩٨٧م، ثم إلى ٢, ١٦٪ سنة ١٩٩٢م، وارتفع في تونس من ٦, ١٣٪ سنة ١٩٨٤م، إلى ١٥٪ سنة ١٩٩١م، وارتفع في السودان من ٣, ٥٪ سنة ١٩٨٠م، ٣, ٨٪ سنة ١٩٨٤م، ثم إلى ٦, ١٦٪ سنة ١٩٩٦م، وارتفع في سورية من ٧, ٤٪ سنة ١٩٨٤م إلى ٨, ٥٪ سنة ١٩٨٩م، ثم إلى ٨, ٦٪ سنة ١٩٩٢م، وارتفع أيضاً في اليمن من ٨٪ سنة ١٩٨٨م، إلى ١, ١٢٪ سنة ١٩٩٢م، فإن هذا المعدل قد تذبذب في الجزائر بين الارتفاع والانخفاض على مر السنين. ففي الوقت الذي وصل فيه إلى ١٧٪ سنة ١٩٨٢م، إذ به ينخفض إلى ٧, ٩٪ سنة ١٩٨٥م، ثم يرتفع إلى ٤, ٢١٪ سنة ١٩٨٧م، ثم ينخفض مرة ثانية السنة التالية إلى ٦, ١٢٪ ثم يعاود ارتفاعه مرة أخرى ليصل إلى ٣, ٢٤٪ سنة ١٩٩٣م.

---

(١) طارق عبدالوهاب، سليم. *البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي*. مرجع سابق، ص ٩.

و ٤ , ٢٦٪ سنة ١٩٩٧م . وفي مصر واصل معدل البطالة ارتفاعه ببطء في السنوات الإحدى عشرة الواقعة بين ١٩٨٢م و١٩٩٢م، ثم أتجه المعدل نحو الانخفاض بعد ذلك . فبعد أن كان سنة ١٩٨٢م ٧ , ٥٪، وصل إلى ذروة ارتفاعه سنة ١٩٩٢م وسجل ١٢٪، وبعد أن كان ١٢٪ سنة ١٩٩٢م، إذ به يبدأ في الانخفاض التدريجي ليصل إلى ٤ , ٩٪ سنة ١٩٩٥م، ثم إلى ٢ , ٨٪ سنة ١٩٩٧م . أما بدولة المغرب، فقد مال فيها معدل البطالة نحو شبه الثبات، حيث ظلت المعدلات تتراوح ما بين ١٤٪ و١٥٪ في معظم السنوات، وإن كانت قد ارتفعت سنة ١٩٩٠م لتصل إلى ١ , ١٧٪ . (انظر الجدول رقم ١) .

الجدول رقم (١)

معدلات البطالة في الدول العربية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٧م)[1]

مسلسل	الدولة	المعدل (٪)																
		١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط العام
١	الأردن	–	–	٥,٤	٦,٠	٨,٠	٨,٣	٨,٣	١٠,٣	١٦,٧	١٨,٨	٢٠,٦	١٩,٥	٢٠,٧	٢٢,٩	٢٤,١	–	١٤,٥٨
٢	البحرين	–	٥,٣	٦,٥	–	–	١٤,٨	–	–	١٦,٨	١٧,١	١٦,٢	–	–	–	–	–	١٢,٧٨
٣	تونس	–	–	١٣,٦	–	–	–	–	١٣,٤	–	١٥,٠	–	–	–	–	–	–	١٤,٠
٤	الجزائر	–	١٧,٠	١٦,٤	٩,٧	–	٢١,٤	١٢,٦	١٨,١	١٨,٤	١٩,٠	٢٠,٨	٢٤,٣	–	–	–	٢٦,٤	١٧,٧٧
٥	السودان[2]	٥,٣	–	٨,٣	–	–	–	–	–	١٦,٥	–	١٦,٥	١١,١	–	–	١٦,٦	–	١٢,٣٧
٦	سوريا	–	٤,٩	٤,٧	–	–	–	–	٥,٨	–	٦,٨	٦,٨	–	–	–	–	–	٥,٨٠
٧	فلسطين[3]	–	–	–	–	–	٤,٧	٦,٢	٥,٩	٧,٤	١٠,٥	٧,٨	٨,٨	١٠,٠	١٧,٦	٢١,٣	١٧,٥	١٠,٧٠
٨	قطر[4]	–	–	–	–	١,٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢,٤	١,٧٠
٩	الكويت[5]	١,٣	–	–	١,٥	–	–	١,٨	٠,٨	–	–	–	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٩
١٠	مصر	–	٥,٧	–	–	٧,٤	٨,٢	٨,١	٨,٦	٩,٣	٩,٢	١٢,٠	٩,٨	٩,٦	٩,٤	٨,٩	٨,٢	٨,٨٠
١١	المغرب	–	–	–	١٤,٧	١٤,١	١٥,١	١٥,٨	١٥,٤	١٧,١	١٥,٣	–	–	–	–	–	–	١٥,٣٦
١٢	اليمن	–	–	–	–	–	–	٨,٠	–	–	–	١٢,١	–	–	–	–	–	١٠,٠٥
	المتوسط العام	٣,٣	٨,٢٢	٩,١٥	٧,٩٨	٧,٦٢	١٢,٠٨	٨,٦٩	٩,٧٩	١٤,٦٠	١٣,٩٦	١٤,١	١٢,٣٥	١٠,٢	١٢,٦	١٤,٣٠	١١,٠٢	١٠,٣٦

(١) المصدر : استقيت هذه البيانات من مصادر متعددة، وهي :

١/١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام* **١٩٩٧**م. جامعة أكسفورد، نيويورك، ١٩٩٧م، صفحات متعددة =

وإذا كان ما سبق قد تعرض لحجم البطالة في كل دولة من الدول العربية «المتوافرة البيانات» منفردة، فإن المعدل الإجمالي العام للبطالة بها مجتمعة لم يخرج عن تلك المعدلات كثيراً. فعلى مستوى هذه الدول مجتمعة سارت معدلات البطالة في نفس خط الارتفاع عامة، وإن لم يمنع هذا أيضاً من وجود سنوات اتسمت بارتفاع مفاجئ أو إنخفاض مفاجئ فيها. وعلى سبيل المثال فإن الوقت الذي كان متوسط معدلات البطالة في الدول العربية «الاثنتا عشرة المعروضة» ٢٢,٨٪ سنة ١٩٨٢م إذ به يرتفع إلى ٠٨,١٢٪

= ١/٢ منظمة العمل الدولية. *التعطل في دول الأسكوا*. عمان: المكتب الإقليمي. ١٩٩٤م، صفحات متعددة.

١/٣ مكتب العمل العربي. *الاستراتيجية العربية للتشغيل*. عمان: مكتب العمل العربي، ١٩٩٣م، صفحات متعددة.

١/٤ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. *مشكلة البطالة في الوطن العربي*. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢م، صفحات متعددة.

1/5 International Labour Office (ILo). **Yearbook of Labour Statistics**. op.cit., pp. 387 - 407.

١/٦ رمزي، زكي. *الاقتصاد السياسي للبطالة*. مرجع سابق. صفحات متعددة.

١/٧ الياس، غنطوس. *هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي*. مرجع سابق، صفحات متعددة.

(٢) البيانات الخاصة بدولة السودان مستمدة من مسوح الهجرة والقوى العاملة التي تجري بها.

(٣) البيانات الخاصة بدولة فلسطين مستمدة من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (المتوسطات بمعالجة خاصة).

(٤) البيانات الخاصة بدولة قطر مستمدة من البيانات المرسلة لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، من شعبة الاتصال، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالدوحة.

(٥) البيانات الخاصة بدولة الكويت مستمدة من وزارة التخطيط الكويتية.

سنة ١٩٨٧م، ثم ينخفض في السنتين التاليتين إلى ٨,٦٩٪ و ٩,٧٩٪ على التوالي، ثم يعاود ارتفاعه ليصل إلى ١٤,٦٠ أقصى مداه سنة ١٩٩٠م. (الجدول رقم ١).

إن تلك المعدلات المرصودة للبطالة «السافرة» في الدول العربية يمكن أن تعتبر مرتفعة حال مقارنتها بالدول ذات معدلات البطالة المنخفضة، إلا أنها يمكن أيضاً اعتبارها منخفضة اذا ما قورنت بحال الدول ذات معدلات البطالة المرتفعة.

وإذا كان متوسط معدلات البطالة بالدول العربية «متوفرة البيانات» مجتمعة قد وصل في السنين المعروضة إلى ١٠,٣٦٪، فإن متوسطات المعدلات في بعض دول أخرى (كما هو مبين بالجدول رقم ٢) قد وصل إلى أقل من هذا بكثير وسجل ٢,٣٧٪ فقط في الدول الأكثر انخفاضاً في مجال البطالة، فيما أرتفع إلى أكثر بكثير من الرقم المسجل ووصل إلى ١٧,٢٪ في الدول الأكثر ارتفاعاً في معدلات البطالة، (وهذا مبين بالجدول رقم٣).

الجدول رقم (٢)

معدلات البطالة في الدول ذات المعدلات الأكثر انخفاضاً في مجال البطالة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦م) مرتبة تصاعدياً

مسلسل	الدولة	المعدل (٪)											
		١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المتوسط العام
١	بلاروسيا	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠,١	٠,٥	١,٤	٢,١	٢,٧	ـ	١,٣٦
٢	جوانا	٢,٢	٢,٥	١,٦	١,١	١,٣	١,٧	١,٨	٢,٦	ـ	ـ	ـ	١,٨٥
٣	هونج كونج	٢,٨	١,٧	١,٤	١,١	١,٣	١,٨	٢,٠	٢,٠	١,٩	٣,٢	ـ	١,٩٢
٤	الصين	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٦	٢,٨	ـ	ـ	٢,٣٤
٥	اليابان	٢,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٣	٢,٥٤
٦	كوريا الديمقراطية	٣,٨	٣,١	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٢,٠	٢,٦٣
٧	تايلاند	٣,٥	٥,٩	٣,١	١,٤	٢,٢	٢,٧	١,٤	١,٥	ـ	ـ	ـ	٢,٧١
٨	مكاو	ـ	ـ	ـ	٣,٧	٣,٢	٣,٠	٢,٢	٢,١	٢,٥	٣,٦	ـ	٢,٩٠
٩	سنغافورة	٦,٥	٤,٧	٣,٣	٢,٢	١,٧	١,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٣,٠٦
	المتوسط العام	٣,٣١	٣,٢١	٢,٣٤	٢,٤٣	٢,١١	٢,٠	١,٩٣	٢,٢	٢,٥٣	٢,٩٣	٢,٦٧	٢,٣٧

المصدر: استقيت البيانات بمعالجة خاصة من: International Labour Office (ILO). **Yearbook of Labour Statistics**. Op.Cit, pp 387 - 407.

الجدول رقم (٣)

معدلات البطالة في الدول ذات المعدلات الأكثر ارتفاعاً في مجال البطالة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥م)

الدولــــة	المعـــــــــدل (٪)										
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	المتوسط العام
أســبــانــيــا	٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٥	١٧,٣	١٦,٢	١٦,٤	١٨,٤	٢٢,٧	٢٤,٢	٢٢,٩	١٩,٩٣
ترنداد وتوبجاو	١٧,٢	٢٢,٣	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٠,٠	١٨,٥	١٩,٦	١٩,٨	١٨,٤	١٧,٢	١٩,٧٠
بــولــيــقــيــا	٢٠,٠	٢٠,٥	١٨,٠	٢٠,٠	١٩,٠	-	-	-	-	-	١٩,٥٠
بــاربــادوس	١٧,٧	١٧,٩	١٧,٤	١٣,٧	١٥,٠	١٧,١	٢٣,٠	٢٤,٥	٢١,٩	١٩,٧	٨,٧٩
جــامــايــكــا	٢٣,٦	٢١,٠	١٨,٩	١٦,٨	١٥,٧	١٥,٧	١٥,٩	-	-	-	١٨,٣
بــورتــوريــكــا	١٨,٩	١٦,٨	١٥,٠	١٤,٦	١٤,١	١٦,٠	١٦,٦	١٧,٠	١٤,٦	١٣,٧	١٥,٧٣
أيــســلــنــدا	١٧,٠	١٦,٩	١٦,٣	١٥,٠	١٢,٩	١٤,٧	١٥,٣	١٥,٧	١٤,٧	١٢,٢	١٥,٠٧
بــنــمــا	١٠,٥	١١,٨	١٦,٣	١٦,٣	-	١٦,١	١٤,٧	١٣,٣	١٤,٠	١٣,٧	١٤,٠٨
ســري لانــكــا	-	-	-	-	١٤,٤	١٤,١	١٤,١	١٤,٧	١٣,٦	١٢,٥	١٣,٩٠
المتــوسط العــام	١٨,٢٦	١٨,٤٦	١٧,٩٢	١٦,٩٦	١٥,٩١	١٦,٠٧	١٧,٢٠	١٨,٢٤	١٧,٣٤	١٥,٩٨	١٧,٢٠

المصدر: استقيت البيانات بمعالجة خاصة من: International Labour Office (ILO). **Yearbook of Labour Statistics**. Op.Cit, pp 387 - 407.

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجداول الثلاث السابق عرضها يمكن الخروج بعدة أمور لها أهميتها في هذه الدراسة .

الأمر الأول هو وقوع الدول العربية عامة «ممثلة في الدول متوافرة البيانات المعروضة» في موقع وسط بين الدول ذات المعدلات المنخفضة والدول ذات المعدلات المرتفعة فيها . إذ بينما وصل المعدل الإجمالي للبطالة بالدول العربية إلى ٣٦ , ١٠٪، فإن هذا المعدل قد انخفض بكثير بالدول ذات المعدلات المنخفضة ولم يتعد ٣٧ , ٢٪ . إلا أن هذا المعدل العربي كان أفضل من المعدل الذي وصلت إليه الدول الأكثر ارتفاعاً فيه وقدره ٢ , ١٧٪ .

الأمر الثاني هو اتفاق الدول العربية مع هذه الدول بشقيها في اتجاه تذبذب معدلات البطالة ، حيث لم تثبت البيانات ارتفاعاً مستمراً أو انخفاضاً مستمراً أو ثباتاً دائماً في معدلات البطالة بها جميعاً ، وإنما اختلفت هذه المعدلات ، في كل دول العالم ارتفاعاً وانخفاضاً من سنة إلى أخرى طبقاً لمجموع الظروف التي تعايشت معها هذه الدولة أو تلك على حدة أو مجموعة الدول مجتمعة ، وأن كانت هذه المعدلات قد مالت إلى الارتفاع التدريجي المستمر في كثير من الدول العربية بمقارنتها بالدول الأخرى ، سواء الأقل انخفاضاً أو الأكثر ارتفاعاً في معدلات البطالة .

الأمر الثالث ان ارتفاع أو ثبات أو انخفاض معدلات البطالة ليس حكراً على نوع معين من الدول «صناعية متقدمة ، أو نامية ، أو أقل نمواً» ، حيث جاءت هذه المعدلات مرتفعة في دول متقدمة «كأسبانيا وايسلندا مثلاً» ، وفي دول نامية «كترينداد وتوباجو وجاميكا» على السواء ، بمعنى أنه قد تكون الدولة متقدمة وبها معدلات مرتفعة للبطالة ، كما قد تكون نامية وبها أيضاً معدلات مرتفعة بها .

إلا أنه على الجانب الآخر يلاحظ أيضاً أن الدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تقف على اعتاب التقدم «كالنمور الآسيوية بالذات» كانت معدلات البطالة بها أقل من غيرها من الدول. فجدول رقم (٢) يتضح منه أن ثمان دول من الدول التسع المتضمنه به هي من الدول المتقدمة، أو الدول الواقعة في قمة النمو وتسير بخطوات على طريق التقدم.

ويؤيد هذا البيانات الواردة عن البطالة في الدول الصناعية الأكثر تقدماً على مستوى العالم، ومن امثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، والنرويج، والنمسا، واليابان، والبرتغال، وروسيا الاتحادية، والتي وصل فيها متوسط معدل البطالة إلى٩٦, ٤٪ فقط في العشرة سنوات الأخيرة، رغم ما يلاحظ من اتجاه معدلات البطالة بها إلى الارتفاع. مهما كان بسيطاً - أكثر من الانخفاض. فهذا المتوسط كان مثلا ٢٥, ٤٪ سنة ١٩٨٦م وارتفع إلى ٣٦, ٤٪ سنة ١٩٨٩م، وإلى ٠٤, ٥٪ سَنة ١٩٩٢م، ثم إلى ٦٧, ٥٪ سنة ١٩٩٥م، وان لم يمنع هذا من اتجاهه إلى الانخفاض المحدود في بعض السنوات مثلما حدث في سنتي ١٩٩٠م و ١٩٩١م ومعدلاتها ٢٨, ٤٪ و ٢٦, ٤٪ على التوالي، وكذلك انخفاضه سنة ١٩٩٦م إلى ٢٧, ٥٪ بعد أن كان ٦٨, ٥٪ في سنة ١٩٩٥م، (جدول رقم ٤).

وفي كل الأحوال، فإن هذه المعدلات للبطالة كما سنرى بالتفصيل تعتبر حتى الآن معدلات طبيعية، بمعنى أنه بمقاييس البطالة التي سنعرض لها بعد قليل يمكن اعتبار هذه الدول خالية من البطالة، وذلك إضافة إلى أنها تقوم بصرف إعانات بطالة في شكل رواتب أو غيرها للمتعطلين عن العمل.

الجدول رقم (٤)

معدلات البطالة في الدول الصناعية الأكثر تقدماً (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦م) مرتبة قارياً وهجائيا

مسلسل	الدولة	المعدل (٪)											
		١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المتوسط العام
١	روسيا الاتحادية	-	-	-	-	-	-	٤,٧	٥,٥	٧,٤	٨,٣	-	٦,٤٧
٢	اليابان	٢,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٣	٢,٥٣
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٠	٦,٠	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٧,١	٧,٧	٧,١	٦,٢	٥,٦	٥,٨	٦,٢٧
٤	البرتغال	٨,٣	٧,٠	٦,٦	٥,٤	٤,٧	٤,١	٤,١	٥,٥	٥,٧	٦,٠	٦,٩	٥,٨٥
٥	السويد	٢,٢	٢,٣	١,٧	١,٥	١,٦	٣,٠	٥,٢	٨,٢	٨,٠	٧,٦	٦,٤	٤,٣٤
٦	سويسرا	-	-	-	-	-	١,٨	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٣,٣	-	٣,١٠
٧	النرويج	٢,٠	٢,١	٣,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٥	.٤	٦.-	٥,٤	٥,٤	٤,٥	٤,٨٨
٨	النمسا	٣,٦	٣,٨	٣,٧	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٧	٤,٣	٣,٥	٤,٦	٤,٧	٣,٧٩
٩	هولاندا	-	١٠,٠	٩,٠	٨,٠	٧,٥	٧,٠	٥,٥	٦,٢	٦,٨	٧,١	-	٧,٤٦
	المتوسط العام	٤,٢٥	٤,٨٣	٤,٦	٤,٣٦	٤,٢٨	٤,٢٦	٥,٠٤	٥,٤٤	٥,٥٢	٥,٦٨	٥,٢٧	٤,٩٦

المصدر: استقيت البيانات بمعالجة خاصة من: International Labour Office (ILO). **Yearbook of Labour Statistics**. Op.Cit, pp 387 - 407.

إنه بناء على ما ورد في الجداول الأربعة السابقة من بيانات، وتأسيساً على ما أستقر عليه رأى المفكرين في هذا المجال من أن التوظف الكامل يكاد يكون صعب المنال أو مستحيل الوجود في عالم اليوم[1]، وأنه يمكن أن يقال - كما يقول زكي - أن هناك تشغيلاً كاملاً إذا كان العاطلون لا يشكلون أكثر من ٢٪ من قوة العمل، وأن معدل البطالة الطبيعي يتراوح بين ٣ - ٤٪[2]. بناء على هذا، فإنه يمكن وضع الدول تبعاً لمعدلات البطالة بها في فئات على الوجه الآتي:

الفئة الأولى: هي فئة الدول نادرة أو منعدمة البطالة «مجازاً» وهي الدول التي تصل فيها معدلات التشغيل إلى ٩٦٪ فأكثر، وهذه رأينا مثالاً لها الدول التي وردت بالجدول رقم (٢) وكان منها دول متقدمة «مثل بلاروسيا، واليابان» ودول نامية ولكن في قمة النمو «مثل جوانا، وهونج كونج، والصين، وكوريا، وتايلاند، ومكاو، وسنغافورة»، كما أنه يدخل في هذه الفئة بعض الدول العربية (الجدول رقم ١) مثل قطر والكويت وغالباً معظم الدول الخليجية العربية، عدا البحرين.

الفئة الثانية: هي فئة الدول ذات معدلات البطالة المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتراوح معدلات البطالة فيها بين ٥٪ وأقل من ٩٪، وهذه رأيناها تتمثل في جدول رقم (٤) في الدول الصناعية الأكثر تقدماً عموماً، مثل روسيا الإتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرتغال، والسويد، والنرويج، وهولندا، كما رأيناها تنطبق أيضاً كما في الجدول رقم (١) على أثنين فقط من الدول العربية المعروضة، وهي سورية ومصر.

---

(1) David Sills, L., **International Encyclopedia of the Social Sciences**. Op. Cit. P49.

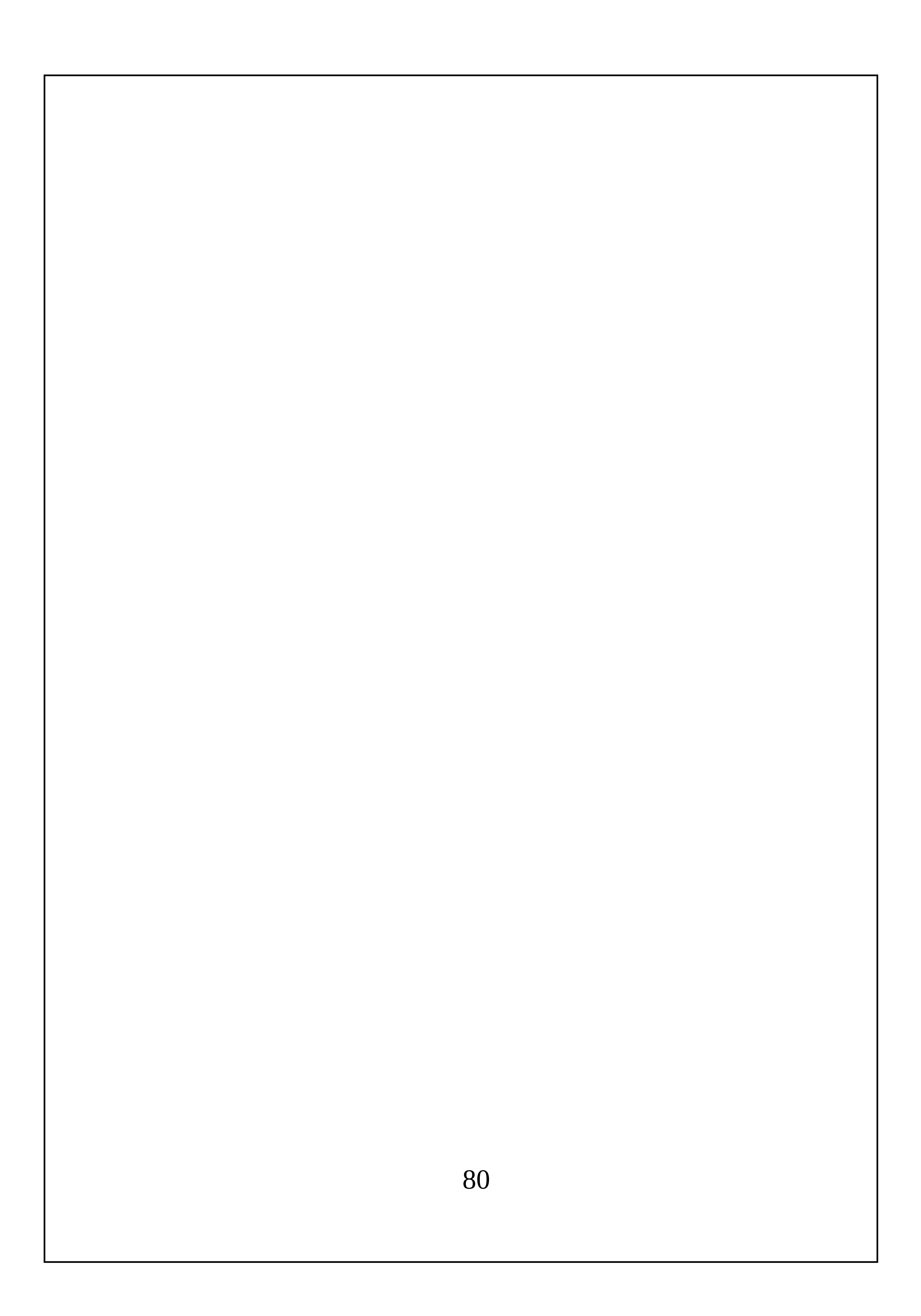
(٢) رمزي، زكي. ***الاقتصاد السياسي للبطالة***. مرجع سابق، ص ٣٨.

الفئة الثالثة : هي فئة الدول ذات المعدلات المتوسطة للبطالة، وهي التي تتراوح معدلاتها بين ٩٪ وأقل من ١٣٪، وهذه رأيناها أكثر تمثلاً في عدد من الدول العربية مثل البحرين وفلسطين واليمن، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

الفئة الرابعة : هي فئة الدول ذات معدلات البطالة المرتفعة، وهي التي تتراوح بين ١٣٪ وأقل من ١٧٪ وهذه رأيناها ممثلة أيضاً في ثلاث دول عربية هي : الأردن وتونس والمغرب. (جدول رقم ١)، كما رأيناها تنطبق على بعض الدول الواردة بجدول رقم (٣) مثل بورتوريكا، وايسلندا، وبنما، وسيري لانكا.

الفئة الخامسة : هي فئة الدول ذات المعدلات الأكثر أرتفاعاً في مجال البطالة والتي تصل فيها معدلاتها إلى ١٧٪ فأكثر، وهذه رأيناها ممثلة أيضاً في دولة واحدة فقط من الدول العربية وهي الجزائر (ربما للظروف الخاصة التي تمر بها في السنوات الأخيرة)، (الجدول رقم (١))، فيما وجدناها ممثلة في غالبية الدول الواردة بالجدول رقم (٣) مثل اسبانيا وترنداد وتوباجو وبوليفيا وباربادوس وجامايكا.

والخلاصة هي أن الدول العربية (المتوافرة البيانات عنها)، والمعروضة في الجدول رقم (١)، ممثلة في كل الفئات الخمس الموضحة، بما يعني أن بها معدلات مختلفة من البطالة: النادرة أو المنعدمة، والمنخفضة، والمتوسطة، والمرتفعة، والأكثر ارتفاعاً، وبما يعني أيضاً أن هذه الدول يمكنها بتعاونها فضلاً عن وحدتها المأمولة أن تعوض بعضها بعضاً، يعوض الجزء الكل والكل الجزء، وتكون جميعها كالجسد الواحد الذي إذا عانت فيه دولة من البطالة امتصتها دولة أو دول أخرى، وتكون بهذا أيضاً قد التزمت باتفاقيات ومواثيق العمل العربية والدولية التي تدعوإلى التكامل في هذا الاتجاه.


80

الفصل الرابع
العوامل المسببة للبطالة

أولاً : النمو السكاني .

ثانياً : قصور جهود التنمية .

ثالثاً : التقدم التكنولوجي .

رابعاً : ارتفاع الإجور .

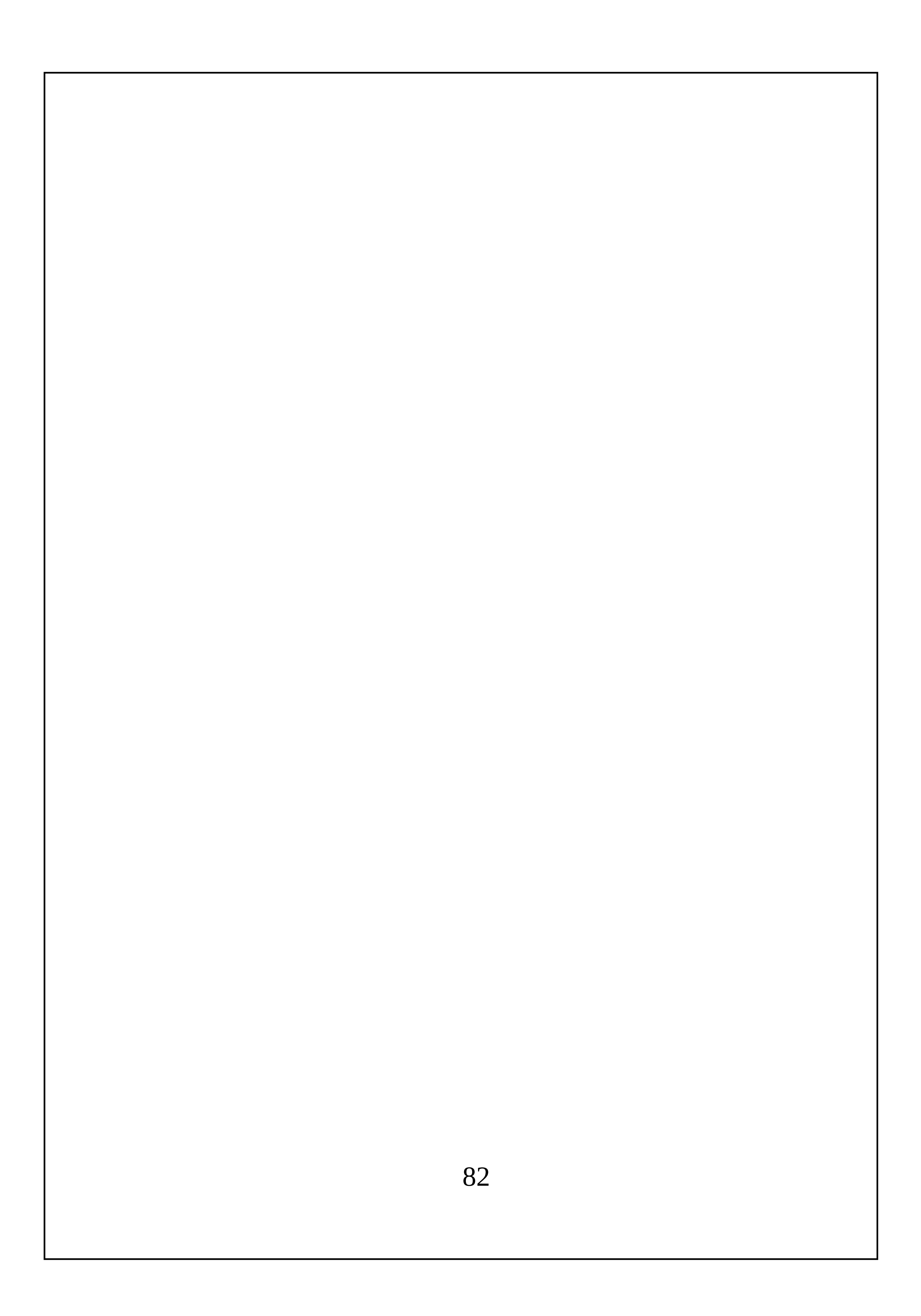
خامساً : تشغيل صغار السن .

سادساً : رفع سن التقاعد .

سابعاً : خروج المرأة إلى مجال العمل .

ثامناً : الاستعانة بالأيدي العامة غير العربية .

تاسعاً : تقييد الهجرة للخارج .



82

الفصل الرابع

العوامل المسببة للبطالة

البطالة، مثلها مثل أي متغير اجتماعي (Social Variable)، يصعب ردها إلى عامل واحد. فالعوامل التي تتسبب في أية مشكلة ـ وضمنها مشكلة البطالة ـ عادة ما تتعدد وكثيراً أيضاً ما تتداخل. وصحيح أنها قد تختلف من موقع إلى آخر ومن موضع إلى آخر ومن فكر إلى غيره، ولكنها تبقى في كل الأحوال متعددة ومتداخلة.

إن هذا التعدد والتداخل يظهران في الكثير من الأدبيات التي تعاملت مع هذه الجزئية. ورغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق بين المهتمين بهذا المجال على عوامل أساسية وأخرى فرعية تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة.

العوامل الأساسية تتمثل في النمو السكاني المتسارع، قصور جهود التنمية، تواضع الأداء الاقتصادي، التقدم التكنولوجي، وارتفاع الأجور.

أما العوامل الفرعية فتنحصر أساساً في تشغيل صغار السن، رفع سن التقاعد، تزايد معدلات خروج المرأة إلى مجال العمل، الإستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية، وضع القيود على الهجرة إلى الخارج.

ونستعرض هذه العوامل بإيجاز، مع مناقشة وضعها في ظروف الوطن العربي.

أولاً: النمو السكاني:

يمثل النمو السكاني المتسارع، وخاصة في العصر الحديث، أهم معوقات التنمية عامة، كما يقف كسبب رئيسي في ارتفاع معدلات البطالة

خاصة. فارتفاع معدلات المواليد، مع انخفاض معدلات الوفيات، نتيجة لزيادة الدخول، وتحسن المستويات المعيشية والغذائية، وارتفاع معدلات التعليم، وزيادة الوعى، وتحسن المستوى الصحي، وارتفاع متوسطات الأعمار . . .، يزيد بطبيعة الحال من أعداد الأفراد النشطين اقتصادياً. فإن لم تكن معدلات التنمية، ومعدلات النمو الاقتصادي، موازية ـ أو على الأقل مناسبة ـ للنمو السكاني، كانت هناك فجوة بين فرص العمل المطلوبة وفرص العمل المتاحة أو المعروضة، وحدثت البطالة.

وباستعراض الظروف التي سادت، وما زالت تسود، الوطن العربي، نجد أن هذه المقولة تكاد تنطبق برمتها عليه، فمعدلات النمو (الاقتصادي) لم تلاحق ـ في الخمس عشرة سنة الأخيرة ـ نمو القوة العاملة. وعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي سجل فيه النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية (متوافرة البيانات ـ مبينة بالجدول رقم ٥) معدل ٦٥, ١٪ في الخمس عشرة سنة الواقعة بين ١٩٨٠م و١٩٩٤م، كان نمو قوة العمل أسرع منه حيث سجل معدل ٩٦, ٣٪ في نفس الفترة، بمعنى وجود فجوة بطالة تقدر بحوالي ٣, ٢٪.

الجدول رقم (٥)

معدلات نمو الناتج القومي ونمو قوة العمل في بعض البلدان العربية(٪)

(١٩٨٠ ـ ١٩٩٤م)

الدولـــــــــة	متوسط معـدل النمو السنـوي للناتج المحلـي	متوسط معـدل النمو السنـوي لقـوةالـعـمـل	الـفـــجـــوة
ا لأ ر د ن	-٠,٧	٥,١	-٥,٨
الإمـــارات	-٠,٦	٣,١	-٣,٧
الـبـحـريـن	٠,٨	٣,٢	-٢,٤
تـــونـــس	٣,٨	٢,٨	-١.
الجـــزائـــر	-٠٤.	٣,٩	-٤,٣
جزر القمـر	٢,٥	٥,٨	-٣,٣
السعـوديـة	٠,٤	٤,٥	-٤,١
عـــمـــان	٨,٤	٤,١	٤,٣
قـــطـــر	-١,٤	٣,٩	-٤,٣
الـكـويـت	-٠,٥	٤,٢	-٤,٧
مــصـــر	٤,٤	٢,٧	١,٧
موريتـانـيـا	١,٨	٥,٣	-٣,٥
المـغـــرب	٢,٩	٢,٧	٠,٢
الـيـمـــن	٠٠٠	٤,٤	٠٠٠
المتوسط العام لجميع الدول	١,٦٥	٣,٩٥	٢,٣

المصدر : البيانات مستقاة من تقريري التنمية البشرية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧م، الصادرين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وحيث جاءت البيانات متضاربة، فقد لجئ إلى أخذ متوسطاتها لتكون مؤشراً موضوعياً لوضعية هذه الدول.

إن هذا المعدل للنمو الاقتصادي في الدول العربية، وإن كان يعتبر متواضعاً إذا ما قيس بالمعدلات التي حققتها بعض دول آسيا الصاعدة (أو ما يعرف بالنمور الآسيوية) من ناحية (٧ , ٧٪)، وما حققته بعض الدول الصناعية (١٢ , ٣٪) من ناحية أخرى (جدول رقم٦)، هذا المعدل ليس هو وحده المشكلة، وإنما المشكلة الحقيقية تقبع في تلك المعدلات المرتفعة للمواليد التي تسود الوطن العربي سواء على المستوى العام أو المستوى الأحادي للدول، وخاصة حال مقارنتها بما عليه الحال في تلك الدول الناهضة والصناعية.

وعلى سبيل المثال، فإنه في الوقت الذي ارتفع معدل النمو السكاني العربي في فترة الخمس عشرة سنة الموضحة بما يزيد عن ٣٪، فإنه لم يتجاوز في الدول الصناعية ٦٨ , ٠٪، وفي الدول الآسيوية الناهضة ١٨ , ٢٪. (الجدول رقم ٦)، وهذا يعني أنه لا يتوقع أن يكون لدى هذه الدول فجوات بطالة، على اعتبار أن فرص التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي بها تسمح بإيجاد فرص عمل تغطي الزيادات السكانية وتكفي لاستيعاب قوة العمل المضافة حديثاً.

الجدول رقم (٦)

معدلات نمو الناتج القومي والنمو السكاني في بعض الدول الناهضة حديثاً والدول الصناعية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣)

الدولـــــــــة	متوسط معدلات نمو الناتج القومي	متوسط معدل النمو السنوي لقوة العمل
أندونيسيا	٦. -	٢,١
تايلاند	٧,٩	٢,٣
سنغافورة	٧,٦	٢,١
الصين	٩,٦	١,٨
كوريا	٨,٧	٢,٢
ماليزيا	٦,٤	٢,٦
متوسط مجموع الدول	٧,٧	٢,١٨
إيرلندا	٣,١	٠,٦
لوكسمبرج	٣,٢	٠,٧
مالطا	٣,٨	٠,٤
النرويج	٢,٦	٦.
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٤	١,٠
اليابان	٣,٦	٠,٨
متوسط مجموع الدول	٣,١٢	٠,٦٨

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧م . مرجع سابق ، ص ص . ١٩٤ ـ ١٩٥ و ٢٠٢ ، ٢١٨ , ٢٢٣ .

ثانياً : قصور جهود التنمية وتواضع الأداء الاقتصادي :

التنمية (Development) ـ في أحد تعريفاتها ـ هي زيادة في فرص حياة بعض الناس، شريطة عدم نقصانها من بعض آخر في نفس الوقت[1] . وطبقاً لهذا فإن الدولة بكل أنساقها وقطاعاتها تكون مناطة بهذه المهمة. فحين تكون معدلات الأمية ـ مثلاً ـ مرتفعة، يكون زيادة فرص التعليم أمراً مطلوباً. وحين تكون معدلات الوفيات مرتفعة يكون المطلوب هو زيادة الرعاية الصحية وتحسين مستويات التغذية والمعيشة . . . وهكذا. وفيما يتعلق بمجال دراستنا، فإنه حين تكون معدلات البطالة مرتفعة، يصبح من الضروري طرق كل السبل واستخدام كل الوسائل لإيجاد فرص عمل لمريديها.

وفي الوقت الذي يكون قيام مؤسسات الدولة بهذه المهام من الأمور المقدرة بداهة، فإن بعض الظروف قد تحول دون التمكن من القيام بها، أو حتى القيام بها ولكن ليس بالشكل الفاعل المأمول.

وبالنسبة للوطن العربي، فإنه ـ كما يذكر زكي ـ كانت الاقتصادات العربية، قبل تفجر ثورة النفط في عام ١٩٧٣م، قد مرت بفترة من التطور الهادئ الذي تمثل في تحقيق معدلات نمو لا بأس بها (أي وسطاً) . وآنذاك كانت معدلات البطالة متواضعة، بسبب ارتفاع معدلات التوظف ـ نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي، وارتفاع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي. إلا أن الجهد الإنمائي الذي بذل بعد ذلك، إضافة إلى تعثر برامج التنمية وأخطائها، وتواضع الأداء الاقتصادي، والحروب التي خاضتها، كانت

---

(1) Oberle, W.,et.al. "A Definition of Development". **Journal of Community Development Society ,** Vo1.5, No1, Spring 1984, p 14.

جميعها أضعف من أن تقضي تماماً على المشكلات التي كانت متراكمة أصلاً من زمن الاستعمار، فبدأت الدول العربية تعرف أنواعاً مختلفة من البطالة، ولكنها كانت مازالت في مستويات بسيطة[1].

ثم تحل طفرة اسعار النفط ابتداءً من عام ١٩٧٣م لترسم ملامح عصر جديد استمر حتى أوائل الثمانينات (أي لم يستمر طويلاً)، وتأثرت فيه العمالة والتوظيف (إيجابياً) في كل الدول والقطاعات العربية.

فبزيادة الدخول في البلاد العربية النفطية نشطت حركة التنمية بها، ونشطت معها حركة استقدام واستيعاب العمالة من كل الدول العربية (وكذلك الدول غير العربية)، وظهر في هذه الفترة ما يشبه القضاء على البطالة (السافرة - لا المقنعة). والجدول رقم (٧) يبين حجم وتطور اعداد العمالة التي استقدمتها الدول النفطية.

---

(١) رمزي، زكي. **الاقتصاد السياسي للبطالة**. مرجع سابق، ص ١٢٩.

جدول رقم (٧)

حجم العمالة الوافدة إلى الدول النفطية وتطورها (بالألف) خلال الفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٩٠م

الدولـــــة	عـــــدد الوافديـــــــن				نسبة الوافدين العرب إلى مجموع الوافدين	
	١٩٧٥م	١٩٨٠م	١٩٨٥م	١٩٩٠م	١٩٨٠م	١٩٨٥م
السعـوديـة	٤٧٥	١٧٣٤	٢٦٦٢	٢٨٧٨	٧٧,٦	٥٦,١
الإمــارات	٢٣٤	٤٧١	٦١٢	٨٠٥	٢١,٧	١٩,٤
الـكـويـت	٢١٨	٣٩٣	٥٥٢	٧٣١	٧١,٧	٦٩,٠
عـــمــــان	١٠٣	١٧١	٣٣٦	٤٤٢	١٠,٨	٩,١
قـــطــــر	٥٧	١٠٦	١٥٧	٢٣٠	٣١,٩	٣٣,٤
البـحـريـن	٣٩	٧,٨	١٠١	١٣٢	١٩,٠	١٥,٢
لـيـبـيــا	٢٠٠	٤٦٠	٢٥٠	٠٠	٧٨,٠	٧٦,٠
الـــعـــراق	٧٠	٣٠٠	١٠٠	٠٠	٩٠,٠	٨٥,٠
المجموع/ المتوسط	١٣٩٦	٣٧١٣	٤٧٧٠	٥٢١٨	٥٠,١	٤٥,٤

المصدر : البيانات مأخوذة من :
(أ) زكي، رمزي. مرجع سابق، ص ١٣٣ .
(ب) عن صحيفة الرأي العام الكويتية، عدد ٤ يونيو ١٩٩٦م.
(ج) عن دراسة وضعتها منظمة العمل العربية عن وضع القوى العاملة في خمس دول عربية (مصر، سوريا، الأردن، فلسطين، ولبنان).

إلا أنه ما أن تعرض النفط إلى الهزة العنيفة في الأسعار، وكذلك في الكميات المنتجة، إلا وتعرضت الدول العربية جلها، نفطية وغير نفطية، لمشكلات كثيرة كان في القلب منها مشكلة البطالة. فبتدهور العوائد النفطية، وكذلك ببداية الأقتراب من اكتمال البنية الأساسية للدول الخليجية، انكمشت جهود التنمية في هذه الدول (ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات)، فانكمش بالتالي حجم استقبال العمالة الوافدة، وزاد من هذا الأنكماش وقوع الأزمة العراقية الكويتية واندلاع حرب الخليج الثانية، وكان من نتيجة هذا أن عادت أعداد كبيرة من العمالة العربية المهاجرة إلى بلادها، وكان ضمن العائدين (في الفترة من ١٩٩٠م- ١٩٩١م)[1] ٨٥٠,٠٠٠ إلى اليمن، ٥٠٠,٠٠٠ إلى مصر، ٤٠٠,٠٠٠ إلى الأردن، ٥٠,٠٠٠ إلى لبنان، ومثلها إلى سوريا، و٣٠,٠٠٠ إلى السودان، والجدول رقم (٨) يبين أعداد الذين عادوا إلى بلادهم سواء كانوا عرباً أو غير عرب (تقديراً).

(١) رمزي، زكي. ***الاقتصاد السياسي للبطالة***. مرجع سابق، ص ١٤٠.

جدول رقم (٨)

أعداد العائدين من دول الخليج أثناء حرب الخليج الثانية (بالألف)

الدولــــــة	عــــدد العائـــــــدين
الـــيـــمـــن	٨٥٠
مـــصــــر	٥٠٠
ا لأ ر د ن	٤٠٠
ســـوريـــا	٥٠
لـــبـــنـــان	٥٠
الـــســـودان	٣٠
الـــهـــنـــد	٢٠٠٠
بـاكـســتـان	١٤٠
بـنـجـلاديـش	١٠٠
سـري لانـكـا	١٠٠
الـفـلـبـين	٦٠
فـيـتـنـام	١٦
تـايـلانـد	١٠
يوغوسـلافـيا	٤
المجـــمـــوع	٢٥١٠

المصدر: United Nations. **Report on the World Social Situation** , New York, 1993, P. 17.

ـ رمزي، زكي. **الاقتصاد السياسي للبطـالـة**. مرجع سابق، ص ١٤١ ، (بإعادة معالجة).

ولقد كان من نتائج هذه العودة :

١ ـ أنكماش التحويلات النقدية (بالعملة الأجنبية) التي كان يرسلها العاملون بدول الخليج لادخارها أو استثمارها في دولهم. ومثال لذلك أنه في الوقت الذي كان حجم التحويلات ـ من خلال القنوات الرسمية في مصر قد قدر بحوالي أربعة مليارات دولار عام ١٩٨٥م، مقابل ٣٦٦ مليون دولار فقط عام ١٩٧٥م، فإن هذه التحويلات قد أتجهت نحو الإنخفاض في عام ١٩٨٧م ومابعدها بسبب بدء رحلة العودة[١]، ثم أنكمشت أكثر بمناسبة رحلة عودة حرب الخليج الثانية.

٢ ـ أنكماش حجم الدعم الذي كانت تقدمه بعض الدول العربية النفطية لبعض الدول العربية غير النفطية. وكذلك أنكماش معدلات استثمار أموال الدول الأولى في الدول الثانية.

٣ ـ أنكماش حجم المدخرات في كثير من الدول العربية (نسبياً)، والتي وصل معدلها ـ بالنسبة للناتج المحلي في عشرة من الدول العربية (متاحة البيانات) إلى ١٩,٤٪ بعد هزة انخفاض اسعار النفط وتحديد كمية انتاجه، وحرب الخليج الثانية (سنة ١٩٩٤م). وهذا رقم متواضع للإدخار، وخاصة في حالة مقارنته بما عليه الوضع في الدول التي نهضت حديثاً، والمبينة في الجدول التالي رقم (٩).

(١) نقلاً عن : إلياس، غنطوس. «هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي». في *التعطل في دول الاسكوا*. مرجع سابق، ص ٤٦٣.

جدول رقم (٩)

حجم المدخرات إلى الناتج المحلي في بعض الدول العربية والدول الناهضة حديثاً (١٩٩٤م) (٪)

الدولــــــة	المدخرات إلى الناتج القومي
الإمــــــارات	٣٣
الــسـعــوديــة	٢٨
الجـــزائـــر	٢٧
عـــمــــان	٢٧
تــــونـــس	٢٢
الــكــويــت	٢٢
المــغــــرب	١٦
مـوريـتـانـيـا	١٠
مـــصـــر	٦
المتوسط العام	١٩,٤
سـنـغـافـورة	٥١
الــصــين	٤٤
كــــوريـــا	٣٩
مــالــيــزيــا	٣٧
تــايــلانــد	٣٥
هــونج كــونج	٣٣
أنـدونـيـسـيـا	٣٠
المتوسط العام	٣٨,٤

(١) المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. *تقرير التنمية البشرية* **١٩٩٧م**. مرجع سابق، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

٤ ـ ونتيجة لما سبق اضطرت كثير من الدول العربية إلى الاستدانة لمحاولة تسيير اقتصادها، وكانت فوائد الديون ضخمة، مما كان له أثر في تعثر الوضع المالي لهذه الدول بعد ذلك، وعجزت عن تسديد الديون، ونتج عن هذا تدخل البنك الدولي، وفرض مخططات الإصلاح الاقتصادي لتصحيح المسار، وكان التخصيص (أو الخصخصة)، أحد أهم توجهاته، فزاد الاستغناء عن كثير من العاملين بالمشروعات التي خصصت، وزادت معدلات البطالة نتيجة لهذا (رغم أن برامج التخصيص سيكون لها مردود إيجابي على العمالة على المدى الطويل، وخاصة حين يتعلق الأمر بالبطالة المقنعة) وذلك لما ينتظر أن يتبع هذا من انتعاش اقتصادي وزيادة الاستثمار، والتي ستؤدي إلى فتح المجال لفرص عمل جديدة.

ثالثاً: التقدم التكنولوجي:

يوضح ورسك (Worswick)أنه عندما تحدث تغيرات في العمليات الإنتاجية، وفي السلع والخدمات، فإنها تترك أثراً بالغاً في نمط وحجم الاستخدام. ويذكر أن أهم مصدر مستمر للتغير في الصناعة (بل والزراعة والتجارة والخدمات كذلك) هو التكنولوجيا الجديدة[1].

فالتغير التكنولوجي يعد العامل الأساسي المفضي إلى الازاحة الأولية للعمال (البطالة عامة، والبطالة الهيكلية خاصة)، وبحيث يمكن القول أن هناك تناسباً طردياً بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، وأنه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة البطالة.

---

(١) ورسك، ج. د. ن. *البطالة مشكلة سياسية اقتصادية*. ترجمة محمد عزيز، ومحمد سالم كعيبة. بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٧م، ص ٤٢.

فالعمليات الإنتاجية، صناعية كانت أو زراعية، أو حتى تجارية وخدمية، قد اصبح يتزايد اعتمادها على الآلات. وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد الإعتماد على الآلات قل الإعتماد على الإنسان (مهما يقال من أن هذا الإنسان يظل هو العقل المحرك لهذه الآلة أو تلك)، فكمية المنسوجات التي كان ينتجها عدد من العمال عندما كانت تستخدم الأنوال اليدوية، أصبح ينتجها عامل واحد حين تم استخدام الأنوال الآلية. والأرض الزراعية التي كان يعدها مجموعة من الأفراد للزراعة صار يجهزها عدد أقل من الأفراد مع دخول الميكنة في الزراعة. والخطابات والرسائل التي كان يفرزها عدد من العاملين بالبريد، أصبحت تفرز بآلة يديرها شخص واحد. . . وهكذا. من ناحية أخرى هناك من المصانع كمصنع هرشي (Hershi) لانتاج الكاكاو ومشتقاتها، بالولايات المتحدة الأمريكية، يعمل آليا من المراحل الأولى إلى المراحل النهائية من التجهيز والتصنيع والتغليف عن طريق الكمبيوتر. كما أن هناك الإنسان الآلي، أو الربوت (Robot) الذي أصبح ـ كما يضيف ورسك ـ يقوم بالفعل بأعمال الإنسان مثلما هو حادث في خطوط تجميع السيارات مثلاً[١].

إن المشكلة العويصة التي تمخضت عنها الثورة الصناعية الراهنة ـ كما يذهب زكي ـ هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال بشكل متسارع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وإعادة هندسة (Re-engineering) عنصر العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك إيجاد وظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة[٢].

---

(١) ورسك، ج. د. ن. المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) رمزي، زكي. ***ظاهرة التداول في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية***. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣م، ص١١٩.

إن هذه العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والبطالة تنطبق على كل المواقع سواء كانت متقدمة أو نامية أو حتى أقل نمواً. وحين التطبيق على العالم العربي، جاء في تقرير أحد خبراء شركة IBM تأكيد انخفاض معدل العمالة في مجال السلع والصناعات خلال العقود القليلة الماضية، وذلك بسبب تزايد استخدام التكنولوجيا المتقدمة[1].

والتقرير، بعد أن يؤكد على العلاقة المتينة بين التكنولوجيا والعمالة، يضرب مثلاً بالصراف الآلي الذي أخذ ينتشر في انحاء كثيرة من العالم (والعالم العربي جزء منه)، ويذكر أنه إذا احتاج أحد مبلغاً من المال حالياً فإنه يضع البطاقة داخل الآلة ويحصل على المبلغ الذي يريده بكل سهولة ويسر خلال دقائق معدودة. وهذه الآلة كانت في يوم من الأيام عبارة عن موظف موجود داخل البنك فقد عمله.

إن مثل هذا الموظف ليس وحده هو الذي فقد عمله، فهناك آلاف أو حتى ملايين كان مصيرهم كمصيره وخاصة إذا كنا في مواقع دول نامية. وإذا كان مثل هذا الموظف قد فقد عمله في مجال الخدمات، فإن المجالات الأخرى كانت أشد قسوة في استغنائها عن العاملين بها. وعلى سبيل المثال، وكما يوضح غنيمي، أدى الأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة في الزراعة إلى تضاعف الإنتاج، على حين نقصت الإحتياجات من القوى العاملة إلى النصف[2]. أما في مجال الصناعة، فإن التقديرات عن الاستغناء عن العمالة ـ بسبب التقدم التكنولوجي ـ تبدو مخيفة، إذ يعتقد ستونيير أن التطورات التكنولوجية سوف تؤدي إلى الاستغناء عن ملايين العمال والموظفين، وأنه مع بداية القرن القادم ستكون هناك حاجة إلى ١٠٪ فقط من القوى العاملة

(١) وليد عبدالمحسن، الوهيبي. في ندوة **البطالة في الكويت**. مرجع سابق، ص ٤٨.
(٢) محمد محمود، غنيمي. ***فائض العمالة في الدول النامية***. مرجع سابق، ص ١٥٧.

حالياً لانتاج متطلبات الحياة[١] .

وبطبيعة الحال فإن الأمر لم يتوقف ـ كما يوضح زكي ـ عند مجالات الصناعة أو الزراعة وحدها، بل تعداها ايضاً إلى مجالي التجارة والخدمات . فقطاع الخدمات، الذي عرف عنه حتى وقت قريب انه المستوعب الرئيسي للعمالة الجديدة والعمالة الفائضة، تعرض بدوره منذ سنوات لموجة انكماشية بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما أدت إليه من إحداث وفر كبير من القوى العاملة المشتغلة فيه من جراء استخدام الكومبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتارية الجديد[٢] .

وآثار التكنولوجيا لم تقتصر على مجرد إزاحة بعض العاملين عن العمل والاستغناء عن خدماتهم وإحلال الآلة محلهم، بل إن الأثر يمتد أيضاً حتى إلى بعض الذين أبقت عليهم التكنولوجيا الحديثة ولكنهم لا يستطيعون التواؤم معها . فإدخال التكنولوجيا الجديدة قد يؤدي ـ كما يذكر ورسك إلى إخراج عدد من العمال الذين يستخدمون الطرق القديمة من دائرة العمل .

فالتكنولوجيا الجديدة تحتاج في العادة إلى مهارات متجددة ومناسبة باستمرار، وبحيث لا يستطيع البقاء معها إلا من يستطيع إثبات وجوده في الوضع الجديد . وعند هذه النقطة، فإن قضية التدريب بجميع أنواعه وأشكاله وتوجهاته، بل وقضية التعليم برمته، وتفعيلها باستمرار، تكون من الأولويات التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام على كل المستويات بما فيها المستوى العربي .

---

(١) نقلاً عن محمد محمود، غنيمي . المرجع السابق، ص ١٥٧» .
(٢) رمزي، زكي . *ظاهرة التداول في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية* . مرجع سابق، ص ١١٩ .

وإذا كان تركيزنا على الوطن العربي، فلاشك أن التدريب والتعليم فيه يحتاجان إلى هزة فاعلة حتى لا يكونا سبباً ـ ولو غير مباشر ـ في البطالة. فالنظم والمناهج التعليمية في عمومها لا تساير التطور المتسارع الذي أصبح يسود العالم، ولا هي تمد سوق العمل بالفعاليات التي يحتاجها بكفاءة. وكما يذكر الزين، فإن الجامعة في بلادنا محافظة، تعد الإنسان الحكيم والفقيه أكثر بكثير من إعدادها الإنسان العملي الفاعل. وهي تهتم بالأدبيات والإنسانيات والعلوم النظرية عامة أكثر بكثير من العلوم البحتة والعلوم التطبيقية. وهذا اللاتوافق بين التعليم وحاجات المجتمع الفعلية للتنمية والازدهار يؤدي إلى هدر ذريع في المال والجهد وإلى بطالة تتصاعد وتتسع[1].

رابعاً: ارتفاع الأجور:

اهتم الاقتصاديون كثيراً بمقولة العلاقة بين الأجور والبطالة، ووصلوا في نهاية المطاف إلى ما يشبه الإجماع بأن هناك علاقة قوية بينهما. ومن أشهر من أدلوا بدلوهم في هذا المجال فيليبس «Phillips» الذي نشر سنة ١٩٥٨م دراسة تحت عنوان (العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور في المملكة المتحدة خلال الفترة ١٨٦١ـ١٩٥٧م)، والتي توصل فيها إلى إثبات وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل[2]. وهذه العلاقة التي عرفت في الفكر

(١) نزار، الزين، «مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية، واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة». *مجلة شئون عربية*، العدد ٥٤، تونس، يونيو ١٩٨٨م، ص ص ٨٠ـ٨١.

(2) Phillips, W. The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957. **Economics**, Vol. 25, 1958, PP. 283-299.

الاقتصادي بمنحنى فيليبس (Phillips Curve) تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.

إن هذا على وجه التحديد هو ما كان سائداً في الفكر الغربي وفي الاقتصاد الغربي وبين الدول الصناعية الكبرى بوجه عام. وفي هذا الصدد يذكر ورسك أن العديد من الاقتصاديين يعزون البطالة العالية المستمرة في اوروبا الغربية إلى أن الأجور الحقيقية فيها كانت صلبة (Rigid)، أي غير مرنة، في حين أن الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتصف بأنها أكثر مرونة، وأنها نتيجة لذلك - أتاحت الفرصة للبطالة أن تنخفض من الذروة التي كانت فيها خلال فترة الركود[١].

والذي يمكن أن يستفاد من هذا، كما يضيف ورسك، هو أنه كلما كانت البطالة عالية فسوف يكون هناك ضغط على الأجور النقدية، يدفعها إلى الأسفل، ولكن إذا كان معدل البطالة منخفضاً، فإن قوة العمل تصبح نادرة، وعادة ما يتنافس أصحاب الأعمال للحصول عليها، فترتفع الأجور النقدية. فاذا ما ارتفعت الأجور فإن الدورة تأخذ مجراها من جديد، فترتفع أسعار التكلفة، ويقل تنافس السلع، والخدمات المنتجة في السوق (وخاصة إذا كانت سلعاً أو خدمات تصديرية)، فتقل الأرباح، وعندها تقل المدخرات، وتقل معها احتمالات التوسع في الاستثمار وإقامة مشروعات جديدة. وفي الحالة الأولى يتم الاستغناء عن بعض العمال لترشيد النفقات وتخفيضها، وفي الحالة الثانية سوف لا تتاح الفرص لقوة العمل الجديدة للدخول إلى سوق العمل[٢].

---

(١) ورسك، ج. د. ن. *البطالة مشكلة سياسية اقتصادية*. مرجع سابق، ص ١٩٠.
(٢) نفس المرجع، ص ١٩٦.

وبالنسبة للدول التي تعتمد على التجارة الدولية بالذات، سواء في مجال التصدير أو مجال الإستيراد (والدول العربية تقع في دائرتها)، يكون أثر ارتفاع الأجور كبيراً. ففي مجال الصادرات، تؤدي الأجور المرتفعة إلى جعل المنتجات الوطنية أقل جاذبية في الأسواق - نظراً لارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع الدخول من جراء ارتفاع الأجور من ناحية، ومن ناحية أخرى تكون المنتجات المحلية أعلى سعراً من تلك المستوردة، وهو ما يؤدي في جميع الأحوال إلى آثار سلبية على مستوى العمالة[١].

إن هذه العلاقة بين البطالة وارتفاع الأجور وإن كانت قائمة في كل الدول بلا استثناء، فهي قائمة بشكل أكبر في الدول النامية، وضمنها الدول العربية. ففي هذه الدول يؤدي ارتفاع الأجور - كما يضيف غنيمي - إلى ارتفاع الميزة النسبية للآلات في العملية الإنتاجية على حساب العمالة، مما يجعل أصحاب الأعمال يتجهون إلى استخدام الآلات أكثر من اتجاههم لعنصر العمالة. وهنا ينخفض مستوى تشغيل العمالة للاحتفاظ ببند الأجور[٢].

ولما كان الارتفاع في الأجور يؤدي إلى البطالة، وكانت نقابات العمال والاتحادات العمالية تطالب باستمرار برفع الأجور، فإنها تكون بدورها سبباً - ولو غير مباشر - في رفع معدلات البطالة. ومن هذا المنطلق فإنه ليس غريباً أن يصدر تقرير عن البنك الدولي عام ١٩٩٥م ينحى باللائمة على تعنت نقابات العمال ويحملها مسئولية زيادة البطالة والإضرار بمصالح رجال الأعمال والمستهلكين. فقد جاء بالتقرير أن «نقابات العمال تتصرف في أغلب الأحوال كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رأس المال والمستهلكين والعمال

---

(١) محمد محمود، غنيمي. ***فائض العمالة في الدول النامية***. مرجع سابق، ص ٧٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٧٧.

غير النقابيين. وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها إما إلى تخفيض أرباح رب العمل، أو نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار، وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال. . »[1].

وإذا كان هذا هو دور النقابات والإتحادات العمالية عامة، فإن دورها في الدول النامية ـ كما يذكر سيرز وجوي (Seers & Joy) ـ أخطر بكثير من دورها في الدول الصناعية. ذلك أن هذه الإتحادات والنقابات تعمل في الدول النامية (والدول العربية داخلة في إطارها) على تعميق التفاوت في الدخول بين الفئات العاملة ذاتها، لأن هذه الاتحادات والنقابات تمارس الضغوط لمصلحة الفئات التي تتمتع أصلاً بمركز متفوق وأجور عالية على حساب فئات العمالة العادية وغير الماهرة في الصناعة أو الزراعة، فتزيد بذلك الهوة، وترفع بعض الدخول للفئات الأعلى، وتسبب البطالة للفئات الأدنى[2].

وباعتبار أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى البطالة، على أساس أن هذا الارتفاع يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين، كما لايمكن من التوسع في الاستثمار وإقامة مشروعات جديدة، فإنه بالقياس إلى هذا يكون كل ما يؤثر في رفع تكلفة الإنتاج وخفض ربح رب العمل، مثل وجود تشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور، أو المغالاة في فرض الضرائب، عاملاً مسبباً للبطالة.

---

(1) Dudling Seers, & Leonard Joy. **Development in a Divided World**. England, Penguin Books, Ltd., Harmonds Worth, 1971, p. 223.

(2) Ibid, p. 77.

ففي الحالة الأولى، يؤدي تحديد التشريعات حدا أدنى لأجر العاملين إلى تشجيع رجال الأعمال على عدم تشغيلهم، بمعنى أن قوانين الحد الأدنى للأجور ـ كما يذكر زكي (عن البنك الدولي)[1] ـ كثيراً ما تسهم في تفاقم مشكلة البطالة. وكما يضيف ورسك فإن النظام القائم على تحديد الأجور يعتبر بمنزلة عقبة أمام التوظف الكامل[2].

وفي الحالة الثانية يرى كثير من الإقتصاديين [3] أن المغالاة في زيادة المعدلات الحدية للضرائب من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات غالباً ما يؤدي إلى تثبيط حوافز الناس تجاه العمل، ويضعف من حوافز الانتاج والإدخار والاستثمار، ومن ثم يتسبب في الركود وإبطاء النمو، وبالتالي في زيادة البطالة.

وإذا كنا في محيط دول عربية، فهناك نقابات عمال فعلا وكذلك اتحادات عمالية، ولكنها في الأغلب الأعم ليست ذات تأثير فاعل في تحريك عجلة الأجور. إلا أنه حين يتعلق الأمر بتشريعات الحد الأدنى للأجور، وقوانين الضرائب، فإن لدى كثير من الدول العربية الكثير منها، والتي من الممكن أن يكون لها بالفعل تأثيرها ـ ولو غير المباشر ـ في رفع معدلات البطالة. فكثير من المشروعات أعلنت إفلاسها بسبب جباية الضرائب. وفي بعض حالات أخرى ابتلعت جزءاً كبيراً من الأرباح، وكل هذا كان ـ وما زال ـ له بطبيعة الحال أثره السلبي على معدلات الإدخار الوطني (التي ظهرت متواضعة بالعالم العربي في جدول رقم (٩)، وكان لتواضع المدخرات أثرها

---

(١) البنك الدولي. تقرير *عن التنمية في العالم*، **١٩٩٥**م. جنيف: البنك الدولي، ١٩٩٥م، ص ١١٥.
(٢) نقلاً عن رمزي، زكي. مرجع سابق، ص ٤٢٨.
(٣) نفس المرجع، ص ٤٢٧.

على مستوى الاستثمار وإقامة مشروعات وإيجاد فرص عمل جديدة، وكل هذا قد ساعد على تفشي البطالة، بل وارتفاع معدلاتها في بعض البلدان.

خامساً: تشغيل صغار السن:

يختلف عدد سنوات التعليم الإلزامي من دولة إلى أخرى. وفي الوقت الذي تمتد فيه هذه السنوات حتى نهاية المرحلة الثانوية في الدول الصناعية الأكثر تقدماً عامة، فإنها في دول أخرى تتوقف عند المرحلة المتوسطة (الإعدادية) أو الإبتدائية، أو حتى لا يكون هناك في بعضها إلزام على الإطلاق.

وعلى مستوى العالم العربي، فإنه في هذه المقولة ـ كما في مقولات كثيرة أخرى ـ يحتل موقعاً وسطاً ليكون التعليم حتى المرحلة الثانوية في بعض الدول (كالبحرين مثلاً)، وإلى المرحلة المتوسطة في غالبية الدول (مثل الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وليبيا ومصر)، ثم إلى المرحلة الابتدائية مثلما هو حادث في الإمارات وجيبوتي والسودان والعراق والمغرب. وجدول رقم (١٠) يبين عدد السنوات الدراسية الإلزامية التي يقضيها التلاميذ في الدول العربية[١].

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. *تقرير التنمية البشرية* **١٩٩٧**م. مرجع سابق، ص ص ١٨٠ ـ ١٨١.

جدول رقم (١٠)

عدد سنوات التعليم الإلزامي في الدول العربية (١٩٩٧م)

الدولـــــة	عـــدد السنـــوات
ا لأ ر د ن	١٠
الإمـارات	٦
البحـريـن	١٢
تــونـــس	٩
الجــزائــر	٩
جزر القمر	٩
جيبـوتـي	٦
الـسـودان	٦
ســوريــا	٦
الـعــراق	٦
الكـويـت	٨
لـيـبـيــا	٩
مــصـــر	٨
المـغــرب	٦
المتـوسـط	٧,٨٦

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . ***تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧م***. مرجع سابق، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

فإذا ما وضح أن ما يقضيه المواطن (التلميذ) العربي في التعليم الإلزامي يبلغ في متوسطه أقل من ثماني سنوات، وأن المفترض أنه غالباً ما يلتحق بالدراسة وعمره ست سنوات، فإن هذا يكون معناه أن الخريج يكون جاهزاً للدخول إلى ميدان العمل وعمره أربع عشرة سنة أو أقل، على أن يكون أكثر من هذا بالنسبة للدول التي تزيد سنوات التعليم الإلزامي فيها عن هذا، ويكون أقل بالنسبة للدول التي تقل فيها هذه السنوات.

والأمر في الوطن العربي لا يتوقف عند مجرد إحتمال جاهزية المواطن للعمل من عمر (متوسط) ١٤ عاماً فقط، بل إن الكثيرين ممن هم ملتحقون بمرحلة من المراحل الدراسية يتسربون من التعليم لسبب أو لآخر. وصحيح أن التسرب بالدراسة ليس ظاهرة عربية أو ظاهرة دول نامية فقط، إلا أن هذا التسرب قد وجد تربة أصلح في ظروف بعض دول الوطن العربي. فمصادر منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مثلاً تشير ـ كما تذكر البسام ـ إلى أن قرابة نصف التلاميذ في المرحلة الابتدائية في كافة انحاء العالم تقريباً يتركون المدرسة قبل إتمام دراستهم [١] وفي دراسة أعدتها نفس المنظمة أشير إلى أن ما بين ٧٥ ـ ٨٠٪ من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم في بعض البلدان الأفريقية يتركون المدرسة قبل إتمام المرحلة الابتدائية. وفي تقرير ثالث، عن نفس المنظمة، ذكر أنه بالنسبة للقارة الأفريقية ككل فإن ٣٢٪ فقط من التلاميذ الذين يقيدون بالصف الأول الإبتدائي يتمكنون في النهاية من إنهاء الصف السادس الإبتدائي، بمعنى أن معدل التسرب

---

(١) نقلاً عن ناصر عبدالعزيز، الداود. *أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية*. الرياض: مركز ابحاث مكافحة الجريمة، د.ت، ص ص ١٤ ـ ١٥.

يصل إلى ٦٨٪[1] . صحيح أنها ظاهرة عالمية، وصحيح أيضاً أن معدلات التسرب لم تصل في الوطن العربي إلى هذه المعدلات المرتفعة للغاية، حيث أشارت نفس مصادر اليونسكو إلى أن معدل التسرب في التعليم الإبتدائي بالدول العربية كان (في متوسط سنوات مختلفة) حوالي ٢٥٪، وفي المرحلة المتوسطة ظل المعدل مرتفعاً ـ وإن كان بدرجة أقل مما عليه حاله في المرحلة الإبتدائية، فهو في متوسطه (سنوات مختلفة أيضاً) ٤ , ١٩٪ . صحيح كل هذا، ولكن صحيح أيضاً أن هؤلاء المتسربين ـ إضافة إلى الذين لم يلتحقوا بالدراسة أساساً (رغم ما قد يكون من إلزام)، أو توقفوا عند إتمام المرحلة الإبتدائية، من المفترض أنهم غالباً ما يتجهون إلى الدخول في مجالات العمل، فيندرجوا في طوابير العاطلين، ويزيدون مشكلة البطالة تفاقماً على تفاقمها بهذه الدول . وهذا بالفعل ما أشير إليه في الدراسات التي تعرضت للتركيب العمري للعاطلين، حيث أظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل العربية أن هناك تشريعات في بعض الدول العربية تسمح بتشغيل الأحداث في سن مبكرة، وأن هناك من هؤلاء ما متوسطه ٤ , ٤٪ من قوة العمل بها تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة . وهذا مبين بالتفصيل في الجدول رقم (١١)[2] .

(2) IN Al-Ghamdi, Ali. A Selected Factors Associated With Intermidiate and High School Drop out in Rural South Western Saudi Arabia. Adissertation, Uanderbill University, 1982.

(٢) طارق عبدالوهاب، سليم . *البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي* . مرجع سابق، ص ٢٨ .

جدول رقم (١١)

التوزيع العمري للقوى العاملة في بعض الدول العربية (سنوات مختلفة)

الدولة	السنة	الفئة العمرية (٪)				
		أقل من ١٥	١٥ – ٢٥	٢٥ – ٦٠	٦٠ فأكثر	المجموع
الأردن	١٩٧٩	-	٢٦,٨	٦٨,٤	٤,٨	١٠٠
الإمارات	١٩٧٥	٠,٩	٢٥,٣	٧١,٧	٢,١	١٠٠
البحرين	١٩٨١	-	٢٤,١	٧٣,١	٢,٨	١٠٠
تونس	١٩٨٠	-	٣٣,٩	٦٠,٢	٥,٩	١٠٠
الجزائر	١٩٧٧	-	٢٤,٣	٧٢,٢	٣,٥	١٠٠
سوريا	١٩٧٩	٤,١	٢٦,٨	٦٢.-	٧,١	١٠٠
العراق	١٩٧٧	٥,٣	٢٦,٩	٦٠,١	٧,٧	١٠٠
الكويت	١٩٨٠	-	١٩,١	٧٩,١	١,٨	١٠٠
ليبيا	١٩٧٣	٠,٩	١٧,٥	٧٤,١	٧,٥	١٠٠
مصر	١٩٨٦	٣,٩	٢٥,٣	٦٥,٧	٥,١	١٠٠
المغرب	١٩٧١	٦,٦	٢٦,٣	٦٠,٥	٦,٦	١٠٠
موريتانيا	١٩٧٥	٩.-	٢٨,٩	٥٥,١	٧,٠	١٠٠
المتوسط		٤,٤	٢٥,٢	٦٥,٣	٥,١	١٠٠

المصدر : سليم طاقر عبدالوهاب. ***البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي***. مرجع سابق، ص ٢٩.

سادساً : رفع سن التقاعد :

إذا كان تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة من أسفل، فإن رفع سن التقاعد يرفع بدوره تلك المعدلات ولكن من أعلى، وخاصة في ظل ارتفاع متوسطات الأعمار على مستوى الدول العربية مجتمعة كما على مستوى دول العالم كلها. فنتيجة لارتفاع معدلات الدخول، وتحسن مستويات المعيشة (الإسكانية والغذائية والصحية والبيئية والتعليمية والتوعوية) في الدول العربية ارتفعت متوسطات الاعمار بها في العقود الثلاثة الماضية بشكل ملموس. وعلى سبيل المثال، كان متوسط عمر الإنسان العربي سنة ١٩٦٠م أقل من سن ٤٧,٣ عاماً، وارتفع سنة ١٩٩٤م إلى ٦٤,٤ عاماً[١]. (راجع الجدول التالي رقم ١٢). وبعد أن كانت هناك فرص لإحلال قوة العمل الجديدة الناشئة محل الوفيات من كبار السن، قل هذا الإحلال نتيجة لامتداد أعمارهم.

جدول رقم (١٢)

تطور متوسطات الأعمار في الدول العربية (١٩٦٠ ـ ١٩٩٤م)[1]

الدولـــــــة	١٩٦٠م	١٩٩٤م
ا لأ ر د ن	٤٦,٩	٦٨,٥
الإمـارات	٥٣,-	٧٤,٠
البحـريـن	٥٥,٥	٧٢.-
تــونـــس	٤٨,٣	٦٨,٤
الجــزائــر	٤٧,٠	٦٧,٨
جزر القمر	٤٢,٥٠	٥٦,١
جيبـوتـي	٣٦,-	٤٨,٨
السعوديـة	٤٤,٤	٧٠,٣
الـسـودان	٣٩,٢	٥١,-
ســوريــا	٤٩,٨	٦٧,٨
الـعــراق	٤٨,٥	٥٧,-
عــمـــان	٤٠,١	٧٠,-
قـــطـــر	٥٣,-	٧٠,٩
الكـويـت	٥٩,٥	٧٥,٢
لــبــنــان	٥٩,٦	٦٩,-
لــيــبــيــا	٤٦,٧	٦٣,٨
مـــصـــر	٤٦,١	٦٤,٣
المـغــرب	٤٦,٧	٦٥,٢
موريتانـيـا	٣٨,٥	٥٢,١
الـيــمــن	٣٥,٨	٥٦,٤
المتـوسـط	٤٧,٣	٦٤,٤

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. *تقرير التنمية البشرية* ١٩٩٧م. مرجع سابق، ص ص ١٦٦ـ١٦٧.

ونتيجة لارتفاع متوسطات الأعمار، وتحسن المستوى الصحي، وباعتبار أن العامل يكون عند إحالته إلى التقاعد في قمة عطائه العملي وفي قمة خبرته (المتراكمة)، كما يشير بيسكوف (المتراكمة)، كما يشير بيسكو تبلغ ذروة انتاجيتهم مع سن الثمانين، أو ما بعدها، أخذت كثير من الدول تفكر في رفع السن الذي يحال العامل فيه إلى التقاعد فأمتد في كثير منها إلى سن الخامسة والستين (بدلاً من سن الستين)، بل وامتد في بعض القطاعات بحيث يظل الشخص في عمله طالما بقي على قيد الحياة صحيحاً معافى. وكل هذا، وإن كانت له قيمته الحضارية والإنسانية، إلا أنه أيضاً يحجب بعض المواقع التي كانت من المفترض أن تخلى قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل.

سابعاً: خروج المرأة إلى مجال العمل:

خروج المرأة إلى مجال العمل قد يكون بدوره أحد العوامل المسببة لتفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي. واذا كان النمو السكاني المتسارع، وعدم تمكن جهود التنمية من توفير فرص العمل للمنضمين الجدد لقوة العمل، ورفع سن التقاعد، ودخول صغار السن إلى مجال العمل قد أدت جميعها إلى رفع معدلات البطالة، فإن خروج المرأة إلى مجالات العمل، واستمرار تزايد هذا الدخول، يزيد المشكلة تفاقماً.

ورغم أن خروج المرأة للعمل، أو عودتها إلى المنزل مرة أخرى، ما زالت من القضايا الساخنة التي تحظى باهتمام الكثيرين، نتيجة للمتغيرات الكثيرة التي حلت بالمجتمع العربي عامة، إلا أن المرأة قد خرجت بالفعل،

---

(١) نقلاً عن: عبدالله عبدالغني، غانم. *جرائم المسنين في العالم العربي*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨هـ، ص ٢٩.

وما زالت خارجة، بل وتزداد خروجاً للعمل، وتتفتح لها مزيد من المجالات يوماً بعد آخر، وإن كان هذا ليس بالشكل الذي أصبحت عليه أوضاع عمالة المرأة في أوضاع دول أخرى غير عربية. فالبيانات الإحصائية المتاحة تشير إلى أنه في الوقت الذي لم تتعد مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة سنة ١٩٧٠م أكثر من ٥ ,١٨٪، فإن هذا المعدل قد ارتفع في سنة ١٩٩٠م إلى ٦ ,٢٣٪ (جدول رقم ١٣).

جدول رقم (١٣)

تطور مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة (١٩٧٠/ ١٩٩٠م) (٪)

الدولـــــة	١٩٧٠م	١٩٩٠م
ا لأ ر د ن	١٣	١٨
الإمـارات	٤	١٢
البحـريـن	٥	١٧
تــونـــس	٢٤	٢٩
الجـــزائـــر	٢٠	٢١
جزر القمر	٤١	٤٣
السعوديـة	٥	١٠
الــســودان	٢٧	٢٧
ســوريــا	٢٣	٢٥
الــعــراق	١٦	١٩
عـــمــــان	٦	١٢
قـــطــــر	٤	١٨
الكـويـت	٨	٢٣
لــبـــنـــان	١٩	٢٧
لـيــبــيــا	١٦	١٨
المــغـــرب	٣١	٣٥
موريتانـيـا	٤٤	٤٧
الــيـــمـــن	٢٧	٣٠
المـتـوسـط	١٨,٥	٢٣,٦

(١) المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. *تقرير التنمية البشرية* ١٩٩٧م. مرجع سابق، ص ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

ومهما كانت معدلات نمو مشاركة المرأة العربية في قوة العمل تعتبر محدودة ـ إذا ما قيست بما عليه أوضاع دول أخرى مثل لاتفيا (٥١ : ٥٠)، وبلاروسيا وأوكرانيا (٥١ : ٤٩)، وسلوفاكيا والسويد (٣٦ : ٤٨)[١]، إلا أنها تعتبر منافسة قوية للرجل ومزاحمة له في أسواق العمل وخاصة حين تثبت المرأة وجودها بكفاءة في مجالات عمل بعينها.

ثامناً : الاستعانة بالأيدي العاملة غير العربية :

رغم أن معدلات البطالة في الدول العربية تعتبر مرتفعة (نسبياً)، فإن بعض هذه الدول (النفطية غالباً وغير النفطية أحياناً)، تستعين بالأيدي العاملة غير العربية، لتسهم بذلك في الإبقاء على استمرار قيام المشكلة. فقد شهدت المنطقة العربية خلال العشرين سنة الماضية تجربة فريدة في تاريخ انتقال العمالة العربية والأجنبية. وفيما كانت هذه الدول (النفطية بالذات) قد استقبلت ٤,١ مليون عامل سنة ١٩٧٥م فقد قفز الرقم ليسجل ٦,٧ مليون عامل في عام ١٩٨٥م، بمعنى أن عدد العمالة الوافدة في المنطقة من عرب وغير عرب ـ قد تضاعف أربع مرات في غضون عشرة سنوات[٢].

وفي الوقت الذي بدت فيه هذه الأرقام مبشرة بخير نهضة مأمولة في هذه الدول ـ ومعها الوطن العربي، فقد كان هناك ما يعكر صفو هذه البشرى حين وضح أن ما يزيد عن نصف هذه العمالة الوافدة كانت من دول غير عربية، وان معدل استقدام العمالة غير العربية قد ارتفع على حساب انخفاض العمالة العربية. وكما جاء عند سليم[٣]، كانت الأرقام المرصودة

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٠٩.
(٢) طارق عبدالوهاب، سليم. *البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي*. مرجع سابق، ص ٣٠.
(٣) نفس المرجع، ص ٣٠.

تشير إلى أن قوة العمل العربية قد زادت في الدول العربية المستقبلة من ٩٠٠ ألف عامل في عام ١٩٧٥م إلى ٥ , ٣ مليون عامل عام ١٩٨٥م، أي ارتفعت بنسبة ٢٨٩٪ في عشرة سنوات، في حين زادت قوة العمل غير العربية من ٥٠٠ ألف عامل سنة ١٩٧٥م إلى ٢ , ٣ مليون عامل سنة ١٩٨٥م، أي ارتفعت بنسبة ٥٤٠٪.

إن هذا ما أشارت إليه أيضاً كثير من الدراسات والبحوث، وظهرت في المناقشات التي دارت في اجتماعات الدورة العشرين لمؤتمر العمل العربي المنعقد في عمان سنة ١٩٩٣م، والتي كشفت ـ كما يذكر الحلفي ـ [١] عن الحقيقة المؤلمة المتمثلة في أن الدول العربية التي تعاني من نقص العمالة تلجأ في حالات كثيرة إلى سد هذا النقص بالاستعانة بالعمال الأجانب، رغم تواجد هذا النقص المطلوب في بلدان عربية تعاني من ضغط فائض العمالة رغم أن العمالة العربية المتوافرة لا تقل خبرة أو كفاءة عن العمالة الأجنبية.

والدراسة التي وضعتها منظمة العمل العربية عن وضع القوى العاملة في خمس دول عربية (الأردن، سوريا، فلسطين، لبنان، ومصر)، تؤيد أيضاً الحقائق التي وردت في مناقشات الاجتماعات المشار إليها، والتي تبين منها انكماش نسبة العمالة العربية الوافدة إلى الدول النفطية إلى مجموع الوافدين من سنة ١٩٨٠م إلى سنة ١٩٨٥م من ١ , ٥٠٪ إلى ٤ , ٤٥٪ من مجموع الوافدين (كما هو مفصل بجدول رقم ٧ السابق عرضه)، فيما انكمشت هذه النسبة بشكل كبير بعد الغزو العراقي للكويت سنة ١٩٩٠م، حيث استغنى في الفترة من ١٩٩٠م ـ ١٩٩١م عن خدمات قرابة مليوني عامل عربي، فيما لم يستغنى إلا عن خدمات ما يزيد قليلاً عن نصف مليون

---

(١) عبدالجبار عبود، الحلفي. ***البطالة في الوطن العربي: واقع الحال، واحتمالات المستقبل.*** مرجع سابق، ص ١١٩.

عامل غير عربي (الجدول رقم ٧)، لتتسع الهوة بين استقدام العمالة العربية والعمالة غير العربية للدول العربية، وتتاح الفرصة بالتالي لزيادة معدلات البطالة بها[١].

إن هذه الازاحة للعمالة العربية في الدول العربية وإحلال عمالة غير عربية محلها تحدث ـ كما يذكر الحلفي[٢] ـ رغم صدور عدة اتفاقات بتيسير وتنظيم انتقال وتبادل العمالة في الوطن العربي، وصادقت عليها كثير من الدول العربية، إلا أن العبرة ـ كما يواصل الحلفي ـ ليست بالمصادقات وحدها وإنما بالتفعيل والتنفيذ. وقد كانت الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة سنة ١٩٦٧م من أولى تلك الاتفاقيات. وصادقت عليها أربع عشرة دولة عربية. وجاءت بعدها اتفاقيات أخرى. وكان لمنظمة العمل العربية جهد كبير ومؤسسي في تلك الاتفاقية، وبخاصة وضع استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية سنة ١٩٨٥م. كما أن تنقل الأيدي العاملة العربية قد دعم مفهوم التكامل العربي (المأمول)، وخفف الكثير من أعباء الدول التي تشكو من فائض العمالة، كما ساهمت هذه العمالة في صنع النهضة الحضارية في الدول التي كانت ـ وما زالت ـ تشكو من قلة الأيدي العاملة وخاصة الخبير منها.

---

(١) نقلاً عن رمزي، زكي. *الاقتصاد السياسي للبطالة*. مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) عبدالجبار عبود، الحلفي. *البطالة في الوطن العربي: واقع الحال واحتمالات المستقبل*. مرجع سابق، ص ١١٩.

تاسعاً : تقييد الهجرة للخارج :

الهجرة (Migration) هي أي حركة عبر الحدود السياسية بغرض الإقامة الدائمة لمدة لا تقل عن سنة ـ ماعدا حركات السياحة[١] . وهجرة العمالة يقصد بها انتقال القوة العاملة من منطقة إلى منطقة أو من بلد إلى آخر للعمل .

وعلى الرغم من أن للهجرة مساوئ كثيرة ، فإن لها أيضاً محاسن كثيرة ، وضمنها هنا التخفيف من حدة البطالة وآثارها الضارة في الدول والمناطق التي تعاني من فائض العمالة . فهي كثيراً ما كانت بمثابة صمام الأمان لهذه الدول التي كادت الأمور فيها تصل إلى درجة الأنفجار[٢] .

وفي العقود الثلاثة الماضية كانت فرص انتقال العمالة العربية من الدول الطاردة (غير النفطية) ، كما كانت الفرصة متاحة أيضاً للعمل بدول غير عربية . إلا أنه مع هدوء ثورة النفط ، وتدني إنتاجيته وأسعاره ، إضافة إلى ظروف حرب الخليج الثانية ، وبداية معاناة مواطني تلك الدول الجاذبة أنفسهم من البطالة ، بدأت موجات الهجرة للعمل تنحسر ، لتعود العمالة المهاجرة أدراجها ، محدثة ارتفاعاً إضافياً في معدلات البطالة أضيف إلى المعدل المرتفع منها الذي يسودها أصلا .

في الجانب العربي تقلصت فرص الهجرة للعمل بالدول النفطية العربية ، نتيجة (لتوطين) الوظائف فيها ، وبداية معرفتها ـ كما يذكر زكي[٣] ـ مختلف

(1) Theodorson, G. & A.Theodorson. **Modern Dictionary of Sociology**. Op. Cit, p.257.

(٢) عبدالمنعم ، بدر . *دراسات في التنمية الريفية* . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩م ، ص ص ٢٣ ـ ٧٩ .

(٣) رمزي ، زكي . ***الاقتصاد السياسي للبطالة*** . مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

أشكال البطالة منذ انتهاء عصر الوفرة النسبية لموارد النفط . وكانت هذه الظاهرة الجديدة ـ كما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ـ مصدر قلق لحكومات هذه الدول . وتؤكد مصادر أخرى على بدايات ظهور البطالة في هذه الدول ، ومنها ما ورد في أعمال ندوة (البطالة في الكويت : الواقع والمستقبل)[1] من أن تقرير ديوان الخدمة المدنية في الكويت قد قدر إجمالي عدد الباحثين عن عمل من الكويتين حتى يناير ١٩٩٧م بلغ ٣٢١١٢ فرداً (عاطلاً) ، بنسبة تعطيل قدرها ١,٧٥٪ . ويسترسل الوهيب قائلاً أن البطالة ليست حديثة ، وإنما هي مشكلة قائمة منذ زمن ، وكان يتم التغلب عليها بطريقة أو بأخرى ، ولكنها الآن لم تعد كذلك . فالجميع يدرك صعوبة توظيف الأجيال الحالية ، بل إن هذه الصعوبة ستزداد خلال الفترات القادمة[2] .

وفي وضع خليجي آخر ، كشفت دراسة أجريت بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، طبقت على عينة مختارة للوقوف على حجم البطالة بين خريجي الجامعات والمكملين لمرحلة التعليم الثانوي ، أو ما يعادله كشفت عن أن البطالة بين الفئة الأولى معدومة ـ أي تساوي صفراً ، فيما وصل معدل البطالة في الفئة الثانية إلى حوالي ٢٠٪[3] . فإذا ما لجئ إلى أسلوب المتوسطات بين المجموعتين ، أمكن القول أن معدل البطالة في هذه العينة

---

(١) الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين . *ندوة البطالة في الكويت : الواقع والمستقبل* . مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) وليد عبدالمحسن ، الوهيبي . في *ندوة البطالة في الكويت : الواقع والمستقبل* . مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٣) إبراهيم ، الدوسري . «البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض» . في *الكتاب السنوي* . العدد الأول ، مركز ابحاث مكافحة الجريمة ، الرياض ، ١٤١٣هـ ، ص ٩٨ .

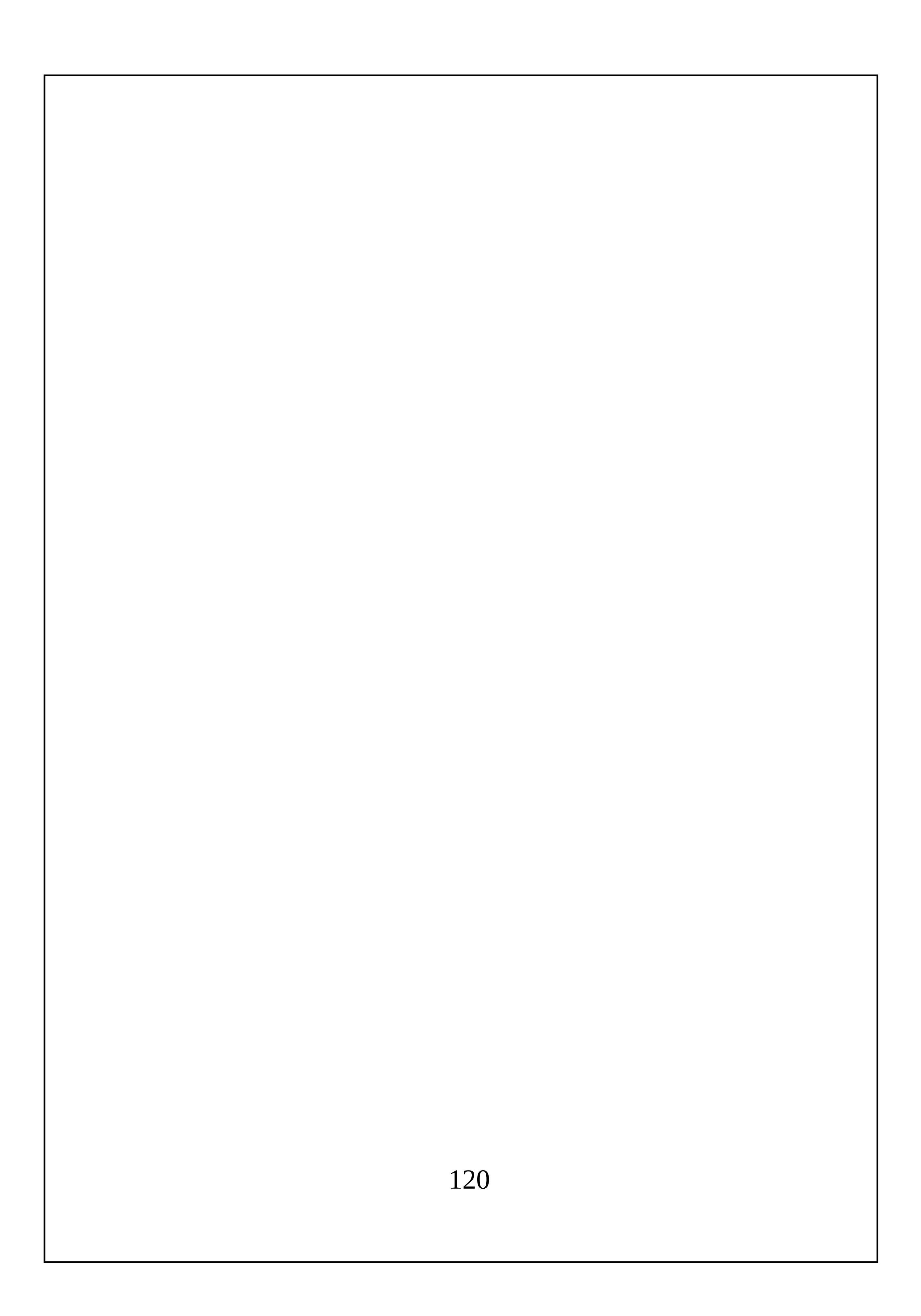
يعتبر ١٠٪.

وفي الجانب غير العربي، تقلصت أيضاً فرص العمالة في معظم الدول، بعد أن أصبحت كثير منها، وخاصة الدول الأوروبية، التي كان بها ما يقرب من الثلاثة ملايين عامل عربي مهاجر من دول المغرب العربي بالذات (مليون وربع المليون من تونس والجزائر والمغرب وحدها). وفي الوقت نفسه فقد بلغ عدد السوريين المهاجرين إلى ما يزيد عن المليون ونصف المليون في عقد السبعينات من القرن الحالي، منهم حوالي مليون مهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها[1].

ومع تقلص الفرص في كلا المجموعتين من الدول، وظهور بوادر عدم الترحيب بالعمالة غير الوطنية عامة، اضطرت أعداد هائلة من العاملين العرب للعودة إلى بلادهم، لتتفاقم مشكلة البطالة، ويكون لها كثير من النتائج المحمودة وغير المحمودة.

---

(١) محمد محمود، غنيمي. *فائض العمالة في الدول النامية*. مرجع سابق، ص ٣١٨.

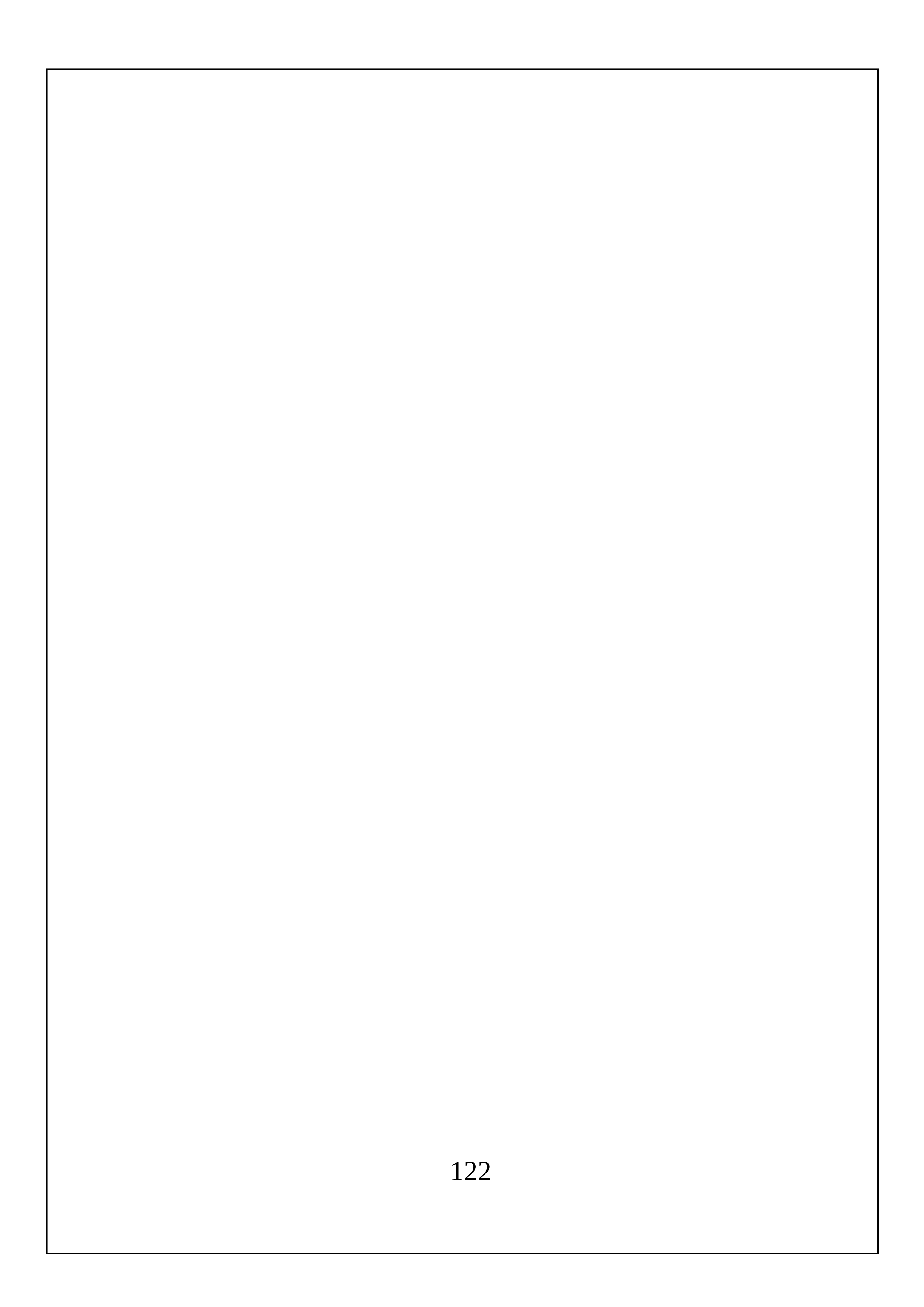

120

الفصل الخامس

الآثار الناجمة عن البطالة

أولاً : الآثار الاقتصادية .

ثانياً : الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية .



الفصل الخامس

الآثار الناجمة عن البطالة

البطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات ومسببة لمشكلات أخرى. فهي ناتجة ـ كما رأينا ـ عن مشكلات النمو السكاني المتسارع، وتواضع الأداء التنموي والنمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي (غير المتوازن)، وارتفاع الأجور، وتشغيل صغار السن، ورفع سن التقاعد، وتزايد معدلات خروج المرأة إلى ميادين العمل، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية، بالإضافة إلى وضع القيود على الهجرة إلى الخارج. وهي ينتج عنها بدورها مشكلات أخرى كثيرة، هي موضوع تركيزنا في هذا الفصل من الدراسة.

وموضوع الآثار الناجمة عن البطالة بات ـ كما يوضح مركز بحوث الشرطة ـ موضوعاً يشد انتباه الباحثين ويلفت نظرهم إلى ما يترتب عليها من أوضاع اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو نفسية أو سياسية[1]. وبطبيعة الحال، فإن هذه التأثيرات المترتبة على البطالة تتفاوت ليس فقط من حيث الزمان والمكان وكم ونوع البطالة، وإنما أيضاً من حيث حدتها ودرجة إلحاحها.

على أية حال، تشكل البطالة ـ يسترسل مركز بحوث الشرطة ـ سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي. فالبطالة بمعناها الواسع ـ كما عند غنيمي ـ لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده. إنه إذا كان من المستقر عليه أن

(١) مركز بحوث الشرطة. *البطالة والأمن*. مرجع سابق، ص ٥.

العمل حق وواجب وشرف وحياة وكيان، فإن العاطل يكون من هذا المنطلق مجرداً من هذا الحق وذاك الشرف، لا تتاح له الفرصة لأداء واجبه الإنساني الاجتماعي الوطني والأخلاقي، ليكون على هامش الحياة، فاقد الكيان(١).

وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة يذكر العدل أن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة البطالة كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها. فبجانب الجرائم والانحرافات والمشكلات الأمنية أدت مشكلة البطالة إلى الأمراض النفسية والعصبية بصورة ملفتة للنظر، بالإضافة إلى انتشار الوساطة والمحسوبية وصور النفاق والرياء الاجتماعي بسبب تضاؤل فرص العمل والحرص على الحصول عليه بأي ثمن. كما ساد الطلاب شعور بحالة من الإحباط الشديد بعد أن اكتشفوا أن الخريجين الذين سبقوهم في إتمام دراستهم معروضون في سوق العمل بثمن بخس وبالرغم من ذلك فإنهم لا يجدونه. وفي الوقت ذاته فقد أثرت مشكلة البطالة في كيان الأسرة وتأخير سن الزواج وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية خطيرة (كالعنوسة والانحرافات الجنسية وجرائم الاختطاف والإغتصاب وغير ذلك). وبالإضافة إلى ذلك فإن البطالة تؤدي إلى وجود الصراع الاجتماعي سواء كان بين الأفراد بعضهم البعض أو بين فئات وأخرى، كما تؤدي إلى توسيع الهوة بين الفئات الاجتماعية وتزيد من المسافة الاجتماعية بينهم ووجود فاصل بين من يعملون ويكسبون قوت حياتهم ومن لا يعملون ولا يكسبون ولا يجدون ما يقيم

(١) محمد محمود، غنيمي. *فائض العمالة في الدول النامية*. مرجع سابق، ص ٣.

أودهم . وهنا تكون التربة الاجتماعية صالحة لترعرع الحقد الاجتماعي الذي يهدد الوحدة الاجتماعية ذاتها[١] .

فإذا ما أخذنا تلك العموميات في اعتبارنا، واتجهنا إلى بيان الآثار المحددة التي تنجم عن البطالة، فسنجد أنه رغم كثرتها إلا أن الغالبية العظمى من المهتمين بهذا المجال قد اجمعت على آثار بعينها : اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية .

أولاً : الآثار الاقتصادية :

يذكر كل من سليم[٢] ومركز بحوث الشرطة[٣] أن وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل بدون عمل يعد بمثابة إهدار لأحد عناصر الإنتاج الهامة في المجتمع، وبالتالي خفض حجم الإنتاج المحتمل . فالبطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال ودون استثمار، ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد البشرية . ومن الناحية الاقتصادية ـ كما يوضح الدوسري ـ يعد العجز عن المساهمة في النشاط الاقتصادي هدر لأهم وأثمن المصادر المتاحة للاقتصاد، حيث يترتب على هذا الهدر حدوث فاقد مهم يتمثل في الفارق بين الانتاج الإجمالي الممكن والإنتاج الإجمالي الفعلي [٤] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى (كرأس

---

(١) أنور، العدل . «البطالة خطر يهدد التقدم الاقتصادي لبعض الدول العربية والإسلامية» . تحقيق صحفي *بمجلة الاقتصاد الإسلامي*، العدد ١٥٧ ، الإمارات العربية المتحدة، ذو الحجة ١٤١٤هـ، ص ٥٣ .

(٢) طارق عبدالوهاب، سليم . *البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي*. مرجع سابق، ص٣٧ .

(٣) مركز بحوث الشرطة . *البطالة والأمن* . مرجع سابق، ص ٦ .

(٤) إبراهيم، الدوسري . *البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض* . مرجع سابق، ص ٩٨ .

المال مثلاً) في أنه غير قابل للتخزين. فالعمل اذا لم يستخدم في حينه لن يستخدم أبداً.

والبطالة تؤثر كذلك على حجم الإنتاج والناتج القومي، وبالتالي يكون لها تأثيرها الواضح على حركة التصدير والإستيراد وما يسببه ذلك من اختلال للميزان التجاري. فلقلة الإنتاج، يقل التصدير. ولقلة الناتج القومي، يتدنى الدخل وتنخفض مستويات المعيشة وتنكمش القوى الشرائية، ويقل الإستيراد، وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم توازن.

وبإلقاء نظرة على الميزان التجاري في الدول العربية مجتمعة ومنفردة نجد أنه ليس في وضع يُطمأن إليه، حيث يزيد معدل الإستيراد على معدل التصدير عموماً. وعلى الرغم من أن البيانات غير متوفرة في هذا المجال إلا لبعض من هذه الدول فقط، فإن المتوفر منها ـ على قلته ـ يشير إلى زيادة الواردات على الصادرات في الدول غير النفطية، فيما تزيد الصادرات على الواردات، بسبب النفط، في الدول النفطية. وبيان ذلك رقمياً هو أنه في الوقت الذي بلغ فيه معدل الصادرات إلى الواردات بالدول العربية (المتوافرة البيانات) مجتمعة ٤٢ : ٤٧,٥ سنة ١٩٩٤م، فإن هذا المعدل كان في الدول النفطية ـ في نفس العام ـ ٥٧ : ٤٩,٧، فيما كان في الدول غير النفطية ٣٤,٥ : ٤٧,٧. (الجدول رقم ١٤).

الجدول رقم (١٤)

الصادرات إلى الواردات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي) بالدول العربية (١٩٩٤م)

الدولـــــة	الصـــــــادرات	الـــــــــواردات
عــــمـــــان	٥٠	٤٨
الـسـعـوديـة	٤٧	٤٥
الــكــويــت	٧٤	٥١
متوسط الدول	٥٧	٤٩,٧
ا لأ ر د ن	٥٠	٧٨
تـــونـــس	٤٤	٥١
الجـــزائـــر	٢٣	٣١
مـــصـــر	٢٥	٣٨
المـــغـــرب	٢٣	٣٢
مـوريـتـانـيـا	٤٢	٥٥
متوسط الدول	٣٤,٥	٤٧,٧
المتوسط العـام	٤٢	٤٧,٥

(١) المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. *تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧*م. مرجع سابق، ص ص ٢٠٠ـ٢٠١.

والبطالة أيضاً يتسبب عنها نقص الدخل وضعف القوة الشرائية. وكما يذكر الدوسري[1]، فإنه نتيجة لتراجع الناتج القومي يقل الدخل الفردي للذين يعملون، وينعدم دخل من استغنى عنهم من قوة العمل، كما يكون منعدماً أصلاً بالنسبة لقوة العمل الجديدة التي تحاول الدخول إلى مجال العمل دون أن تستطيع. فإذا ما تدهور الدخل (نتيجة للبطالة) تدهورت معه عدة نواحي أخرى، اقتصادية واجتماعية، مثل استهلاك السلع والخدمات، وجودة الحياة (Quality of Life) عامة، والمستويات المعيشية والصحية والتعليمية والترويحية. وغيرها، وهذه جميعاً محل تساؤل في الوطن العربي عامة. ونحن إذ نناقش مقولة الدخل في هذه الجزئية من الدراسة، فإننا نتعامل مع المقولات الأخرى في الجزئية التالية المركزة على الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية للبطالة.

فمن ناحية الدخل، فإنه وإن كان يمكن اعتباره وسطاً بين الارتفاع، الذي عليه الدول الأكثر تقدماً، والإنخفاض، الذي عليه الدول الأقل نمواً، فإنه يعتبر منخفضاً في الغالبية العظمى من الدول العربية ـ وهي الدول غير النفطية عامة، فيما يعتبر فوق المتوسط، أو يكاد يكون مرتفعاً، في أقلية من الدول العربية ـ وهي الدول النفطية، وذلك على الرغم مما أصابه من تراجع بدوره في الخمس عشرة سنة الأخيرة. وبيان ذلك هو أنه في الوقت الذي بلغ فيه متوسط دخل المواطن العربي السنوي عامة ٦٩٥٨ دولاراً سنة ١٩٩٤م، فقد كان متوسطه بالنسبة للدول النفطية في نفس السنة ١٢٥٣٨ دولاراً، وبالنسبة للدول غير النفطية ٣٢٣٨ دولاراً. وهذا موضح تفصيلاً في الجدول التالي رقم (١٥).

---

(١) إبراهيم، الدوسري. ***البطالة بين خريجي التعليم الثانوية والجامعي في منطقة الرياض***. مرجع سابق، ص ٩٩.

جدول رقم (١٥)

الدخل السنوي والفردي للمواطن العربي (بالدولار الأمريكي)، ١٩٩٤م

الدولـــــة	الدخـــــــل	ترتيب الدولة
الإمـــارات	١٦,٠٠٠	٣
البـحـريـن	١٥٣٢٤	٤
السـعـوديـة	٩٣٣٨	٦
الـــعـــراق	٣١٥٩	١٥
عـــمـــان	١٠٠٧٨	٥
قـــطـــر	١٨٤٠٣	٢
الـكـويـت	٢١٨٧٥	١
لـيـبـيـا	٦١٢٥	٧
المـتـوسـط	١٢٥٣٨	١
الأردن	٤١٨٧	١٢
تـونـس	٥٣١٩	١٠
الجـزائـر	٥٤٤٢	٨
جزر القـمـر	١٣٦٦	١٧
جـيـبـوتـي	١٢٧٠	١٨
الـسـودان	١٠٨٤	١٩
سـوريـا	٥٣٩٧	٩
لـبـنـان	٤٨٦٣	١١
مـصـر	٣٨٤٧	١٣
المـغـرب	٣٦٨١	١٤
مـوريـتـانـيـا	١٥٩٣	١٦
الـيـمـن	٨٠٥	٢٠
المـتـوسـط	٣٢٣٨	
المتوسط العـام	٦٩٥٨	

المصدر: المعلومات مستقاة بمعالجة خاصة من: *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٤٨.

والمدقق في بيانات الجدول السابق يمكنه ملاحظة نوعاً من التفاوت في الدخول بين الدول العربية سواء على المستوى الأحادي أو على مستوى المجموعات. فدخل المواطن الكويتي مثلاً بلغ حوالي ٢٧ ضعف دخل المواطن اليمني، ودخل المواطن بالدول النفطية عامة يزيد بما يقرب من أربعة أضعاف دخل المواطن بالدول غير النفطية. إلا أنه على الرغم من هذا، فإن دخل المواطن في هذه الدول النفطية يعتبر منخفضاً إذا ما قورن بما عليه دخل المواطن في الدول الأكثر تقدماً (الدول الأغنى في العالم)، كما أن دخل المواطن العربي عامة يمكن أن يعتبر مرتفعاً حال مقارنته بدخل المواطن في الدول الأقل نمواً (الدول الأفقر في العالم). وبيان ذلك هو أنه في الوقت الذي بلغ فيه متوسط دخل المواطن في الدول النفطية ١٢٥٣٨ دولاراً، فقد ارتفع عن ذلك بكثير في الدول الأكثر تقدماً ووصل إلى متوسط ٢٤٤٩٩ دولاراً - أو ما يقرب من ضعف الدخل الفردي الذي وصل فيه متوسط دخل المواطن العربي عامة إلى ٦٩٥٨ دولاراً، فإن دخل المواطن في الدول الأقل نمواً لم يتعدى متوسطه ٥٨٤ دولاراً - أو ما يقدر بحوالي واحد على أثني عشر من دخل المواطن العربي. (انظر الجدول رقم ١٦ و ١٧).

الجدول رقم (١٦)

الدخل الفردي لمواطني العشرة دول الأغنى في العالم (بالدولار الأمريكي) ١٩٩٤م

الدولـــــة	الدخـــــــل	الترتيـــــــب
لـــوكـــســـمـــبـــرج	٣٤١٥٥	١
بـرونـــاي (دار الـــسلام)	٣٠٤٤٧	٢
الولايات المتحدة الأمريكيـة	٢٦٣٩٧	٣
ســـــويـــــســــــرا	٢٤٩٦٧	٤
هـــــونج كـــــونج	٢٢٣١٠	٥
الـــــيــــابــــــان	٢١٥٨١	٦
كــــــنــــــــدا	٢١٤٥٩	٧
الـــــنــــرويــــــج	٢١٣٤٦	٨
الـــــدنمـــــــارك	٢١٣٤١	٩
ســــنــــغـــــافـــــورة	٢٠٩٨٧	١٠
المـــــتــــــوســـــط	٢٤٤٩٩	

المصدر : البيانات الواردة مستقاة ـ بمعالجة خاصة ـ من : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : *تقرير التنمية البشرية* ١٩٩٧م . مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ ـ ١٤٨ .

الجدول رقم (١٧)

الدخل الفردي لمواطني العشرة دول الأفقر في العالم (بالدولار الأمريكي)، ١٩٩٤م

الدولـــــة	الدخـــــــل	الترتيـــــــــب
تـــشـــاد	٧٠٠	١
بـــورنـــدي	٦٩٨	٢
مـدغـشــقــر	٦٩٤	٣ م
مـــــلاوي	٦٩٤	٣ م
تــنــزانــيــا	٦٥٦	٥
سيــراليــون	٦٤٣	٦
مــــالــــي	٥٤٣	٧
زائـــيــــر	٤٢٩	٨
أثــيــوبــيــا	٤٢٧	٩
روانـــــدا	٣٥٢	١٠
المــتــوســط	٥٨٤	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : *تقرير التنمية البشرية* ١٩٩٧م. مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٤٨.

ثانياً : الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية :

بإشارتنا في الجزئية السابقة إلى المشكلات التي تنجم عن تدني الدخل الفردي، نكون قد وصلنا إلى مقولة التأكيد على الإرتباط التكاملي بين الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية الناتجة عن هذا التدني في الدخل الفردي - وهو الناجم أصلاً عن تفشي البطالة، كما نكون منتقلين بتدرج منطقي من النوع الأول للآثار إلى النوع الثاني منها.

وإنطلاقاً من هذا الترابط، يكون من المفيد إعادة تأكيد أنه نتيجة للبطالة، وقلة الدخل - أو انعدامه، تنشأ مشكلات كثيرة متشابكة، ويأتي في مقدمتها الفقر وعدم إشباع الحاجات والحرمان، وتدني جودة الحياة ومستوى المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية وغيرها، وتفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الإنتماء وقلة الولاء والدخول في دائرة الاغتراب (Alienation)، والتي قد ينتج عنها مجتمعة الهجرة، التي ينتج عنها بدورها مشكلات كثيرة مثل التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي والطلاق وغيرها . . . والتي نتناول بعضها تباعاً.

١ - الفقــــر :

الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعاً لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية (*). وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي

(*) لمزيد من إيضاح عن الفقر، وموقف الإسلام منه، ارجع إلى الفصل الذي كتبناه تحت عنوان «التنمية في الإسلام»، في : الجوهري، عبدالهادي، وآخرون. *دراسات في التنمية الاجتماعية : مدخل إسلامي*. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ص ١٩٧ - ١٩٨.

إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته [١] . كما أنه جريمة لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته[٢] .

فالفقير المحروم، الجوعان العريان الذي لايجد مأوى، والذي لايتوفر له ما يحفظ عليه آدميته وكرامته، يكون معرضاً ولاشك للإنهيار الذي قد يقوده إلى الكفر بأي شئ وكل شئ، بما في ذلك الكفر بنفسه وقيمه ومجتمعه ووطنه .

وفي ظروف الوطن العربي، هناك بالتأكيد أناس من هذا النوع. إلا أنه نظراً لما يتسم به بناؤه الاجتماعي من بقايا تعاون وتكافل وتراحم، فإن أمر الفقر قد لايكون بهذا السوء ـ رغم أنه يظل قائماً به .

ففي هذا الوطن هناك فقر وهناك فقراء، كما أن هناك من هم في فقر مدقع ويعيشون تحت خط الفقر (Poverly line) . صحيح أن هؤلاء لا يوجدون بالمعدلات المرتفعة الموجودة بدول أخرى (أقل نمواً)، إلا أنهم يوجدون أيضاً بمعدلات أعلى مما عليه الحال في دول غيرها (أكثر نمواً) .

على أية حال، تشير البيانات المتاحة عن معدلات السكان الذين يعيشون في منطقة ما تحت خط الفقر ـ رغم شحها للغاية، وعدم توفرها إلا عن سبع دول عربية فقط، وفي تواريخ مختلفة، تشير إلى أن متوسط معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد وصل في متوسطه خلال الفترة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٤م إلى ٣٥٪، فيما ارتفع في الدول الأقل نمواً إلى الضعف ليصل إلى متوسط ٧٠٪، في الوقت الذي انخفض في الدول الأكثر نمواً إلى ما يقرب من النصف ولم يتعدى متوسطه ٨ , ١٧٪ . وهذا ما يوضحه جدول رقم (١٨) التالي :

---

(1) Theodorson,G. & A.Theodorson. **Modern Dictionary of Sociology**. Op. Cit, p.307.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . *تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧م*. مرجع سابق، ص ١٦ .

الجدول رقم (١٨)

معدلات السكان تحت خط الفقر في دول عربية ودول أخرى (٪) (١٩٨٠ ـ ١٩٩٤م)

	الدولـــــة	المعـــــــدل
الـــدول العربيـــة	الأردن	١٩
	تـــونـــس	١٨
	الــســودان	٥٩*
	الـصـومـال	٥٤*
	مـــصـــر	١٩
	موريـتـانـيـا	٥٧
	المتــوســط	٣٥
الـــدول الأقـــل نمواً	أوغـــنـــدا	٦٠
	جـامـبـيـا	٧٠
	جواتيـمـالا	٦٤
	زامـبـيـا	٩١
	روانـــدا	٥٨
	سيـرالـيـون	٨٢
	مـدغـشـقـر	٦٥
	المتــوســط	٧٠
الـــدول الأكـثـــر نمواً	أندونيـسـيـا	١١
	الـبـرازيـل	٢٤
	تـايـلانـد	١٩
	الــصـــين	١٦
	كوستاريكـا	١٦
	مـالـيـزيـا	٢٣
	موريشيوس	١٦
	المتــوســط	١٧,٨

المصدر : البيانات مستقاة ـ بمعالجة خاصة ـ من متوسطات : =

٢ ـ جودة الحياة :

تقود البطالة إلى انخفاض الدخل، ويقود انخفاض الدخل إلى الفقر والحرمان، ويقود الفقر والحرمان بدورهما إلى تدني جودة الحياة (Quality of Life). وجودة الحياة، أو الحياة الجيدة، لها مؤشرات كثيرة، ويمكن أن تجمل في توفر البيئات الطبيعية (المادية) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الطيبة، بما تحتوي كل من هذه البيئات على العديد من الأبعاد. ولما كان المجال هنا ليس مجال التعامل معها جميعاً، فإن الاكتفاء بعدد منها يمكن أن يكون محققاً لهدف هذه الدراسة.

فالفقر على سبيل المثال يؤدي إلى تدني المستوى الغذائي (مقاساً بالسعرات الحرارية (Calories) التي يحصل عليها الفرد في اليوم الواحد(**)، ويقلل ـ مع انخفاض المستوى المعيشي ومستوى الخدمات ـ من عدد السنوات التي يعيشها الفرد (مقاسة بالعمر المتوقع عند الولادة Life Expectancy).

وبالتعامل مع هذين المؤشرين بالوطن العربي نجد أنه ـ كالعادة في الأغلبية العظمى من المؤشرات ـ يقع موقعاً وسطاً بين الدول الأقل نمواً

= ١ / ١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م*. مرجع سابق، ص ص ٥٤ ـ ٥٥.

١ / ٢ منظمة الأمم المتحدة للطفولة. *وضع الأطفال في العالم ١٩٩٣م*. عمان: المكتب الإقليمي، ١٩٩٣م، ص ص ٧٨ ـ ٧٩.

(*) المعدلات المرتفعة للسكان الذين تحت خط الفقر في كل من السودان والصومال ربما تكون للظروف الخاصة الاستثنائية التي تعيشها كل منهما.

(**) يحتاج الفرد في المتوسط إلى ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد كما تجمع الكثير من الهيئات العالمية المختصة. وبطبيعة الحال فإن ما يحتاجه الفرد يختلف بأختلاف بنائه الجسمي وعمره وجنسه والعمل أو النشاط الذي يقوم به والبيئة التي يعيش فيها . . . وهكذا.

والدول الأكثر نمواً في كلا المؤشرين (الممثلين لجودة الحياة) . فالمواطن العربي عامة قد حصل على متوسط قدره ٢٧٨٥ سعراً حرارياً في اليوم الواحد سنة ١٩٩٢م، في الوقت الذي لم يحصل فيه المواطن في الدول الأقل نمواً إلا على متوسط قدره ١٧٦٥ سعراً حرارياً في العام نفسه، بينما زاد نصيب الفرد من هذه السعرات الحرارية في الدول الأكثر نمواً ووصل في متوسطه إلى ٣٧٨٧ سعراً حرارياً. وهذا ما يبينه الجدول رقم (١٩)، والذي يتضح منه أن المواطن العربي يحصل على سعرات حرارية أكثر مما يحصل عليه مواطن الدول الأقل نمواً بمقدار ٥٧,٨٪، فيما يحصل على أقل مما يحصل عليه مواطن الدول الأكثر نمواً بمقدار ٣٦٪.

جدول رقم (١٩)

نصيب الفرد العربي والفرد في دول أخرى من السعرات الحرارية في اليوم (١٩٩٢م)

السعرات الحرارية	الدولـــــة		السعرات الحرارية	الدولـــــة	
٣٤٤١	اسبانيا	الدول الأكثر غنواً	٣٠٢١	الأردن	الدول العربية
٣٧٩٧	استراليا		–	الإمارات	
٣٩٨٠	أيسلندا		–	البحرين	
٣٣٨٨	إيطاليا		٣٣٣٣	تونس	
٣٩٩٩	السويد		٢٨٩٧	الجزائر	
٣٧٨٤	سويسرا		١٨٩٧	جزر القمر	
٤٠١٦	فرنسا		–	جيبوتي	
٤١٠٥	كندا		٢٧٥١	السعودية	
٨٣٩٠	اليابان		٢٢٠٢*	السودان	
٣٤٧٢	اليونان		٣١٧٥	سوريا	
			٢١٢٢*	العراق	
٣٧٨٧	المتوسط العام		–	عمان	
١٦١٠	أثيوبيا	الدول الأقل غنواً	–	قطر	
١٦٩٠	أفريقيا الوسطى		٢٥٣٥	الكويت	
١٨٤٠	أنجولا		٣٣٣٦	مصر	
١٨٨٣	بيرو		٢٩٨٥	المغرب	
١٨٢١	رواندا		٢٦٨٥	موريتانيا	
١٦٩٥	سيراليون		٣٣١٩	لبنان	
١٨٢٧	ملاوي		٣٣١٠	ليبيا	
١٨٩٩	منغوليا		٢٢٠٢	اليمن	
١٦٨٠	موزمبيق		٢٧٨٥	المتوسط العام	
١٧٠٧	هاييتي				
١٧٦٥	المتوسط العام				

المصدر : البيانات مستمدة ـ بمعالجة خاصة ـ من : =

أما فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة، أو متوسط السنوات التي عاشها المواطن العربي، سنة ١٩٩٤م، فقد وصل إلى ٤ , ٦٤ عاماً، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط هذه السنوات بالنسبة لمواطن الدول الأقل نمواً إلى ٤ , ٤٠ عاماً فقط في نفس العام، وفي الدول الأكثر نمواً إلى ٥ , ٧٨ عاماً، وهذا مبين تفصيلاً في الجدول التالي رقم (٢٠)، والذي يتضح منه أن المواطن العربي يعيش سنوات عمر تزيد بمدار ٤ , ٥٩٪ عما يعيشه مواطن الدول الأقل نمواً، فيما يعيش سنوات عمر أقل مما يعيش مواطن الدول الأكثر نمواً بمقدار ٩ , ٢١٪، بينما يكاد مواطن الدول الأكثر نمواً يعيش ضعف سنوات عمر مواطن الدول الأقل نمواً.

= ١/ ١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م*. مرجع سابق، ص ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

١/ ٢ منظمة الأمم المتحدة للطفولة. *وضع الأطفال في العالم ١٩٩٣م*. مرجع سابق، ص ص ٧٠ ـ ٧١.

(*) الانخفاض في السعرات الحرارية في كل من السودان والعراق ربما يكون بسبب الظروف الخاصة التي تعيشها كل منهما.

الجدول رقم (٢٠)

متوسط السنوات التي يعيشها المواطن العربي ومواطنو دول أخرى، ١٩٩٤م

	الدولة	عدد السنوات		الدولة	عدد السنوات
الدول العربية	الأردن	٦٨,٥	الدول الأكثر نمواً	اسبانيا	٧٨
	الإمارات	٧٤,٢		استراليا	٧٩
	البحرين	٧٢,٠		أيسلندا	٧٨
	تونس	٦٨,٤		إيطاليا	٧٩
	الجزائر	٦٧,٨		السويد	٨٠
	جزر القمر	٥٦,١		سويسرا	٧٨
	جيبوتي	٤٨,٨		فرنسا	٧٨
	السعودية	٧٠,٣		كندا	٧٨
	السودان	٥١,-		اليابان	٧٨
	سوريا	٦٧,-		اليونان	٧٩
	العراق	٥٧,-			
	عمان	٧٠,-		المتوسط العام	٧٨,٥
	قطر	٧٠,٩	الدول الأقل نمواً	أثيوبيا	٤٠
	الكويت	٧٥,٢		أفريقيا الوسطى	٤٣
	مصر	٦٩.-		أنجولا	٤٦
	المغرب	٦٣,٨		بيرو	٢٣
	موريتانيا	٦٤,٣		رواندا	٤٣
	لبنان	٦٥,٢		سيراليون	٣٤
	ليبيا	٥٢,١		ملاوي	٤٥
	اليمن	٥٦,٢		منغوليا	٤٣
	المتوسط العام	٦٤,٤		موزمبيق	٤١
				هاييتي	٤٦
				المتوسط العام	٤٠,٤

المصدر : البيانات مستقاة ـ بمعالجات خاصة ـ من : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير=

٣ ـ الاغتــراب :

يعاني الشخص البطالة، فيقل دخله أو ينعدم، فلا يستطيع إشباع حاجاته الأساسية ـ فضلاً عن الكمالية بطبيعة الحال. يعيش الشعور بالحرمان والذل، يصاب بالإحباط، يضعف إنتماؤه لمجتمعه ويقل ولاؤه له، ويغترب في وطنه.

والاغتراب (Alienalion) وإن كان يستخدم بأكثر من معنى، إلا أنه في الوضع الخاص للدراسة يعني :

أ ـ نقص وضعف القوة الاجتماعية (Powerlessness)، بمعنى شعور الشخص بالعجز وإحساسه بأن مقدراته في مجملها ليست ملكاً له، وإنما تتحكم فيها وتسيرها كيانات أخرى خارجة عن ذاته، غير مقدرة له وغير منصفة.

ب ـ غياب المعايير (Normlessmess)، أو ضعفها واهتزازها، بمعنى تخلخل النظرة (في وضعنا هنا) إلى العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية. فالشخص يثابر ويكدح، وتثابر معه أسرته وتكافح، ويتخرج ولكن لايجد عملاً، لايجد فرصة لتحقيق ذاته وإثبات كيانه ـ وهو حق من حقوقه وشرف يود أن يناله. فلما لايجد مردوداً للتعليم، ولا يجني من العلم الذي تعلمه ثماراً، يهتز أيضاً التعليم كقيمة اجتماعية. وعند هذه النقطة ذكر العدل أن الطلاب في هذه الحالة يسودهم شعور بحالة من الإحباط الشديد بعد أن يكتشفوا أن الخريجين الذين سبقوهم في

= *التنمية البشرية* **١٩٩٧م**. مرجع سابق، ص ص ١٦٦ ـ ١٦٧، وص ٢٠٤.

(*) قد يكون الانخفاض الحاد لمتوسطات الأعمار هذه نتيجة للمشكلات الداخلية والخارجية التي تزيد هذه الدول معاناة على معاناتها.

إتمام دراستهم معروضون في سوق العمل بثمن بخس، وبالرغم من ذلك فإنهم لا يجدونه [1]. وعلى هذا الأساس فإن الارتفاع النسبي في معدلات التسرب من الدراسة ـ الذي عرضنا له عند الإشارة إلى تشغيل صغار السن ـ قد يكون أحد النتائج المنطقية لهذا، ليخسر الفرد ويخسر المجتمع الاستثمار في التعليم.

جـ ـ العزلة النفسية الاجتماعية (Psycho-social Isolation)، بمعنى انفصال الشخص عن مجتمعه وتراثه والعيش في شبه عزلة لأنه يرى المعايير المتفق عليها اجتماعيا (نظرياً) تتهاوى، فهي في جانب وما يحدث على أرض الواقع في جانب آخر. وهنا يصبح الشخص يعاني من الانفصام الاجتماعي.

وعلى وجه العموم، فإنه نتيجة لكل هذه المظاهر الاغترابية تبرز كثير من المشكلات، ويأتي في مقدمتها سوء التكيف (Maladjustment) والتعرض للأمراض النفسية والنفسجسمية (Psycho-somatic diseases)، والأمراض النفسية الاجتماعية (Psycho-social diseases)، كفقد الحس المجتمعي (Sense of Communily)، واهتزاز الهوية، وضعف الإنتماء الوطني، والإصابة بأمراض التبلد والسلبية واللامبالاة.. وغيرها من الأمراض الاجتماعية والنفسية المدمرة، والتي قد تقود بدورها إلى مشكلات أكبر منها متمثلة في الانحرافات بشتى اتجاهاتها ومختلف صورها[*].

---

(١) أنور، العدل. ***البطالة خطر يهدد التقدم الاقتصادي لبعض الدول الإسلامية***. مرجع سابق، ص ٥٣.

(*) لمزيد من التفصيل عن الإغتراب ونتائجه، يمكن الرجوع إلى: عبدالمنعم، بدر. «الإغتراب وانحراف الشباب العربي». ***المجلة العربية للدراسات الأمنية***، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، محرم ١٤١٤هـ، ص ص ٨١ـ١٠١.

٤ ـ الهجـــرة :

وسط كل هذه المظاهر الاغترابية التي يتعايش معها الشخص العاطل، المحروم، وشعوره بأنه غريب في وطنه، الذي لم يوفيه حقه، ولـم يوفي بالعهد والعقد الاجتماعي (Social Contract) ـ متمثلاً في عدم تمكينه من حقه في العمل وحرمانه من واجب وشرف القيام به، وتجريده بالتالي من حق العيش الكريم. وسط كل هذا، ووسط القلق والتوتر المتزايد، ونظراً إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش طويلاً في حالة توتر، فقد يشعر الفرد أنه في المكان الخطأ، ولابد له من البحث عن مخرج للوصول إلى مكان الصواب، فيكون التفكير في الهجرة واتخاذ قرارها ـ رغم عدم سهولته اجتماعياً ونفسياً.

إن الهجرة قد تكون هنا كصمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار. فهي ـ كحركة عبر الحدود بهدف الإقامة الدائمة لمدة لا تقل عن سنة للعمل ـ تخفف الضغط عن مناطق الضغط العمالي المرتفع وتتحول به إلى مناطق الضغط العمالي المنخفض، لتضع في النهاية توازناً اقتصادياً مأمولاً، ولكنه يكون غير ذلك إجتماعياً، حيث تنتج عنه مشكلات أخرى كثيرة ومتداخلة، لتزيد الوضع تعقيداً على تعقيده.

فالهجرة ـ عند جمهرة مفكريها [1] ـ تتم نتيجة مجموعتين من العوامل :

(١) انظر ـ على سبيل المثال :

١/١ ـ عبدالرحيم، مرزوق. «الهجرة الريفية الحضرية : أنماطها ودوافعها والآثار المترتبة عليها». في *الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة*. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١م، ص ص ٢٠٩ ـ ٢٤٥.

1/2- Al-Attar, Mohamed. **Selected Determinants of internal Migration in Developing Countries**. The American University in Cairo, Cairo, 1977, pp.11-24.

1/3- Shaw,R.Paul. **Migration : Theory and Fact**. Regional Science Research Institute, Philadelphia,1975, pp.51-62.

عوامل طرد (Push Factors) كامنة في المجتمع المرسل (المهاجر منه)، وعوامل جذب (Pull Factors) قائمة في المجتمع المستقبل والمهاجر إليه. وإذا كانت عوامل الطرد وعوامل الجذب بدورها متعددة: بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وسياسية، فإن أهمها - في مجالنا المحدد - هو وجود بطالة في المجتمع الطارد في مقابل وجود فرص عمل في المجتمع الجاذب، والتي بناء عليها يتخذ الشخص قراره بالهجرة، إلا أنه عندما يهاجر بالفعل، فإن مشكلات لاحصر لها تنجم عن قراره هذا، وسواء كان هذا بالنسبة للمجتمع الذي نزح منه أو المجتمع الذي وصل إليه. فهجرة هؤلاء تسبب للمجتمع الطارد:

١ - حرمانه من نخبة من خيرة شبابه وصفوة رجاله النشيطين بقوة والأكثر طموحاً ووعياً وخبرة وكفاءة - باعتبار أن الهجرة عملية انتقائية يتم بمقتضاها نزوح أفضل العناصر (من المجتمع الطارد) من جهة، كما أن الدول المستقبلة بدورها تبحث عن أفضل العناصر وتجتذبها.

٢ - حرمانه من استثمار جهد هؤلاء المهاجرين ونشاطهم وقدرتهم على البناء، وما قد يكون لهذا من تعطيل لقدرات التنمية والتطوير.

٣ - خسارة ما أنفق على تنشئة وتربية وتعليم وتدريب هؤلاء من مال ووقت وجهد، وإضافة كل هذا إلى المجتمع المنتقل إليه.

٤ - وبفقده جزءاً له اعتباره من رجالاته الشابة، فإنه يكون متخماً أكثر بالشيوخ والنساء والأطفال، بمالهم جميعاً من مشكلات ومعاناة، وما يتطلبون من رعاية أوفر، وبذلك يحرم المجتمع هنا من الدماء الشابة، القادرة على التنمية.

٥ - إيجاد مشكلات اجتماعية ونفسية واخلاقية للأشخاص والأسر ومنها:

أ - خلخلة البناء الأسري، وتعرضه للتفكك، نتيجة لحدوث خلل في أسلوب التنشئة الاجتماعية والتربية بسبب غياب الأب أساساً. فالمفهوم أن الأسرة في وطننا العربي أسرية أبوية (Patriarchal Family)، يشكل

فيها الأب عادة السلطة الموجهة والضابطة، فيما تمثل الأم دور العطف والحنان في العادة، وعليه يقوم نوع أو آخر من التوازن في التنشئة الاجتماعية والتربية. فإذا ما غاب الأب، بسبب عدم سماح النظم في بعض الدول المستقبلة اصطحاب بعض أرباب الأسر المهاجرين للعمل أسرهم معهم)، حرم الأبناء هذا التوازن.

ب ـ ونتيجة لفقد التوازن، قد يتعرض بعض الأبناء للانحراف، وخاصة أن الأم في هذه الحالة لا تستطيع لوحدها مراقبة وتوجيه سلوك الأبناء وخاصة الكبار منهم.

جـ ـ غياب الأمن والأمان بالنسبة للأسرة وزيادة معاناتها النفسية والاجتماعية نتيجة غياب الأب ـ مصدر الحماية والأمن.

د ـ احتمال تعرض الزوج والزوجة لبعض الإنحرافات الأخلاقية نتيجة الحرمان ونتيجة أيضاً للإغراءات التي قد يتعرضان إليها، وخاصة إذا كانوا في بدايات حياتهم الزوجية.

هـ ـ ونتيجة لهذا قد يمارس أبغض الحلال إلى الله، ويتم الطلاق، وتبدأ أنواع أخرى من المعاناة الأسرية والضياع.

و ـ ضعف الهوية الوطنية وفقد الطابع الثقافي الوطني نتيجة للتأثر بطبائع ثقافات أخرى ـ خاصة إذا كانت مخالفة للثقافة الأصلية، ويدخل فيها تأثر درجة التدين. وهذا لا يحدث بالنسبة للمهاجرين فقط، وإنما يتأثر بها ذووهم أيضاً وذلك حين نقلها إليهم من خلال الزيارات التي يقوم بها المهاجرون أو عند عودتهم النهائية لأوطانهم.

٦ ـ والأهم من كل هذا، والأصعب، هو أن الشخص المهاجر نفسه قد يفتقد الشعور بالأمن والأمان (الذي هاجر أساساً من أجله)، ويحس الضياع والمهانة نتيجة لتعرضه لبعض الظروف التي ينتهز فيها بعض أناس من المجتمعات المستقبلة فرصة حاجة هؤلاء المهاجرين والتعامل معهم في بعض المواقع والظروف بطرق لا أخلاقية تحط من كرامتهم.

أما بالنسبة للمجتمع الجاذب، فيتسبب عن الهجرة إليه :

١ ـ خلل التركيبة السكانية، حيث تزيد في هذا المجتمع فئات الأعمار الشبابية وتقل بالتالي فئات الأطفال والشيوخ، كما تزيد فيه معدلات الذكور عن الإناث.

٢ ـ زيادة الكثافة السكانية، وما ينتج عنها من التكدس والتزاحم السكاني وأنكماش مساحة الفراغ بالنسبة للفرد، ويتسبب عن هذا عدم توازن بين المطلوب من الخدمات بأنواعها (الإسكانية والمرورية والغذائية والتعليمية والعلاجية والترويحية) والمتوفر منها.

٣ ـ تلوث البيئة الطبيعية والثقافية، حيث تزيد الأنشطة بزيادة العمالة الوافدة في كل المجالات ويزيد التلوث من جانب، كما أنه قد يكون هناك ما يمكن أن يطلق عليه التلوث الثقافي الناتج عما يتسلل إلى المجتمع المستقبل من عادات وتقاليد قد لا تكون مناسبة لما هو سائد به، فيتسبب عن ذلك نوع من الصراع الثقافي الذي يترك آثاراً على الثقافتين معاً.

٤ ـ انكماش كم وكيف الخدمات المتاحة، حيث يزاحم الوافدون الجدد المواطنين فينخفض نصيب الفرد من الخدمات بكل أنواعها.

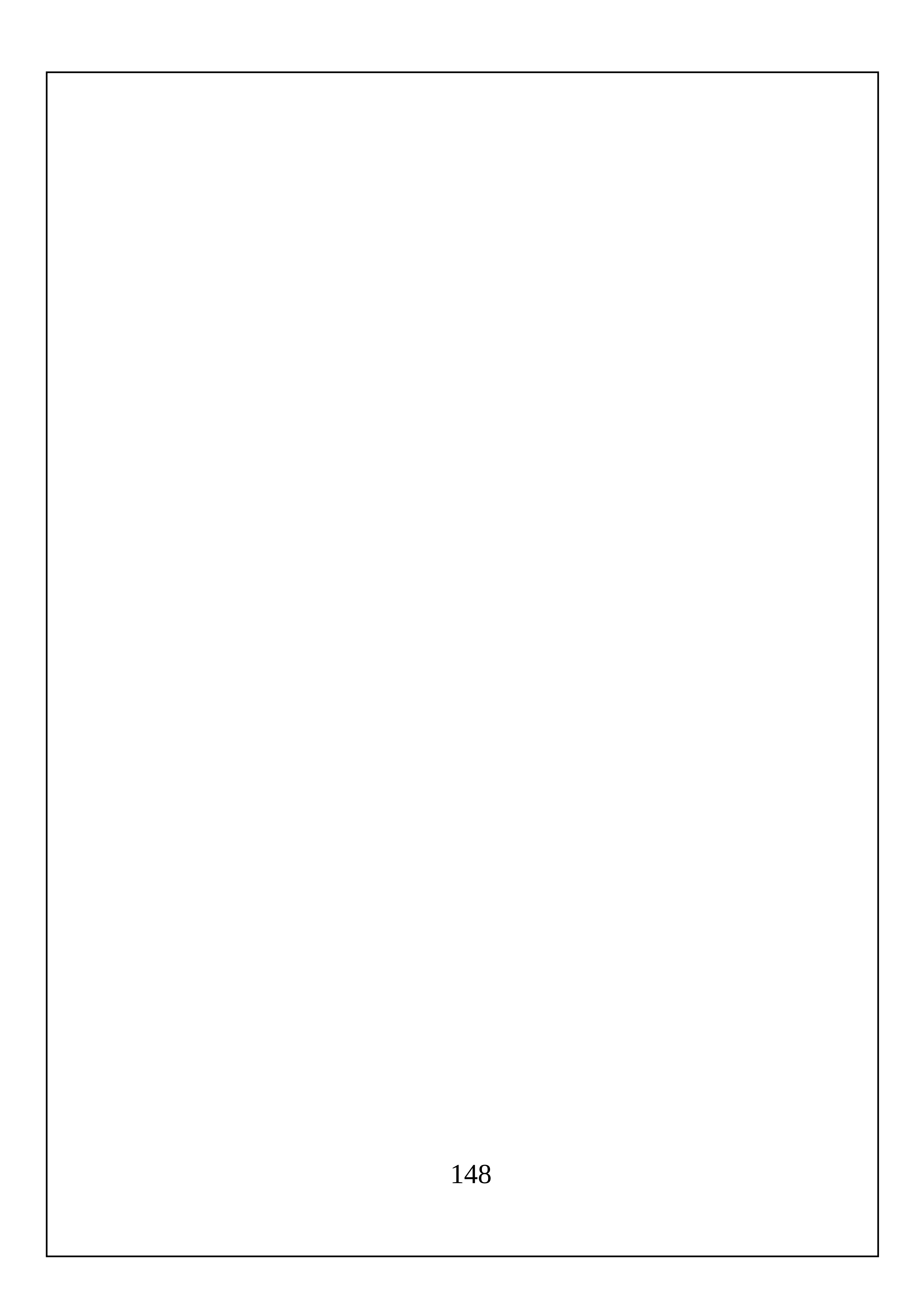
٥ ـ زيادة معدلات البطالة (الفعلية والمقنعة)، حيث عادة ما تكون العمالة الوافدة أكثر تقبلاً ورضاء للأجور والظروف المتاحة، وبالتالي يشكلون عنصر تنافس للعمالة الوطنية ـ وخاصة في المهن والأعمال التي يترفع عنها بعض المواطنين في الدول الجاذبة للعمالة. فإذا ما اضطرت الدول المعنية إلى تشغيل هؤلاء، فإنها قد تفعل هذا رغم عدم الحاجة إليهم، فتنشأ بطالة مقنعة. وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن الهجرة وإن كانت في الأصل تحد من حجم البطالة في البلاد المرسلة، فإنها قد تزيد من حجمها في البلاد المستقبلة. على أن الأغرب من هذا هو ملاحظة أن بعض الدول العربية، نفطية وغير نفطية، تستقدم عمالة من الخارج رغم وجود بطالة في الداخل.

٦ ـ خفض الأجور والدخول، حيث أن زيادة العرض على الطلب في سوق العمل يعطي الفرصة لأصحاب الأعمال لفرض ما يرونه، ويضطر العامل إلى قبول الأجر الأقل ـ من منطلق الحاجة، الأمر الذي يكون له تأثيره السلبي على جودة الحياة ومستويات المعيشة في مجملها.

٧ ـ ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث أن أزدياد أعداد العمالة الوافدة يجعل التنافس على السلع والخدمات يشتد، فتتحرك آلية الأسعار إلى أعلى، وخاصة إذا كان المعروض أقل من المطلوب.

٨ ـ ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة، حيث أنه إذا لم يجد الوافدون فرصاً مناسبة للعمل، تدر دخولاً كافية، فقد يلجأ البعض منهم إلى السلوكيات الانحرافية والإجرامية، خاصة وأن تكيفهم مع الأوضاع الجديدة لايتم بسهولة، كما يكون لدى بعضهم حساسية زائدة تجاه ذلك المجتمع الجاذب(*).

(*) لمزيد من التفصيل عن الهجرة، يمكن الرجوع إلى:
عبدالمنعم، بدر. *مقدمة في علم الاجتماع الحضري*. مرجع سابق، ص ص ١٣٨ ـ ١٥٩.


148

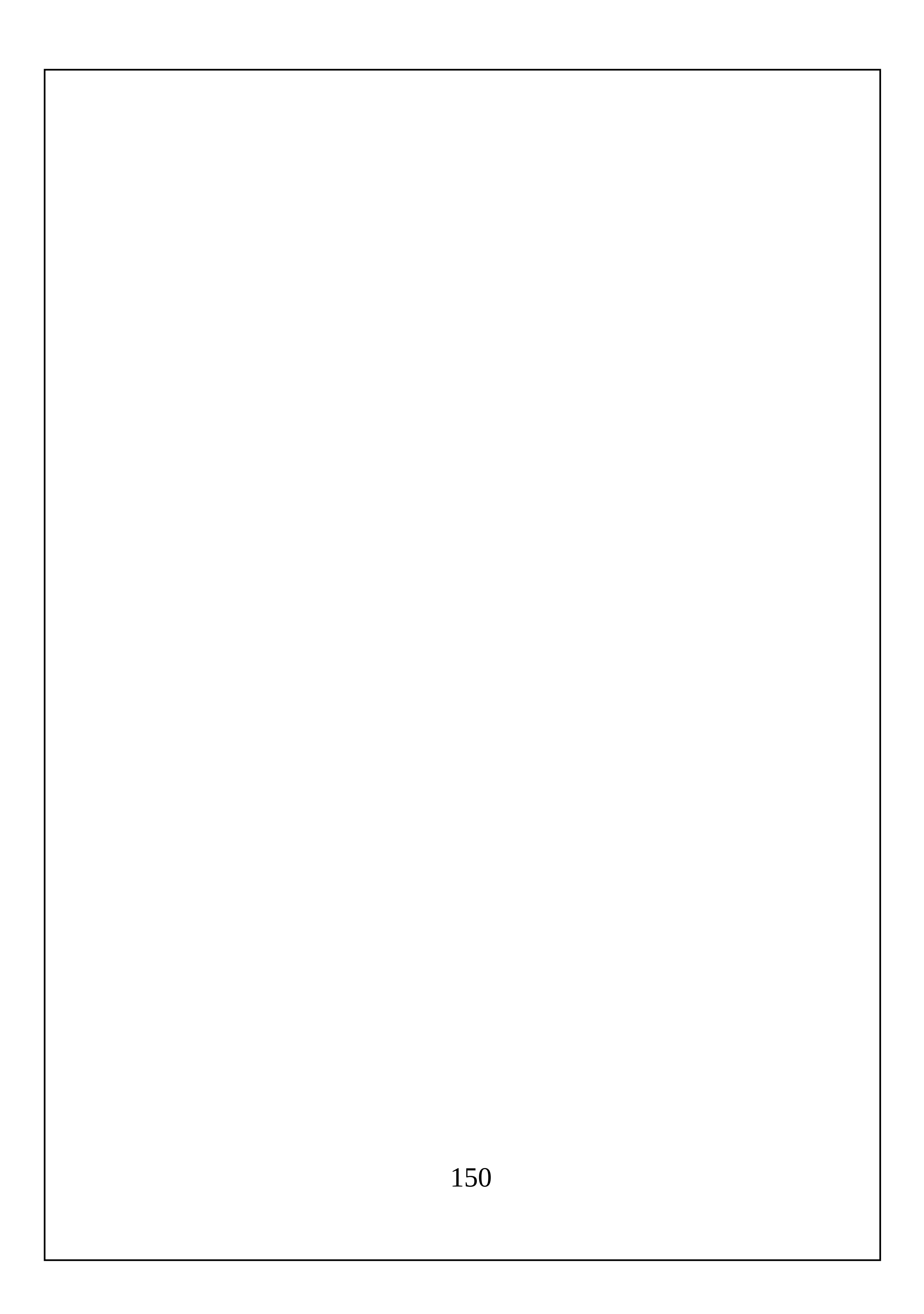
الفصل السادس

عرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة

أولاً : الإجراءات المنهجية .

ثانياً : المتغيرات الشخصية .

ثالثاً : الخصائص الاجتماعية .


150

الجدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر للنزلاء

الدولـــة / العمـــر	موريتانيا		قطـــر		الســـودان		سوريـــا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أقـــل مـــن ٢٠	٦	١٢			-	-	١٧	٨,٧
٢٠ إلـى أقل من ٣٠	١٧	٣٤			٧٤	٤٤	٦٢	٣١,٦
٣٠ إلى أقل من ٤٠	٢٠	٤٠			٦٣	٣٧,٥	٦٩	٣٥,٢
٤٠ إلى أقل من ٥٠	٥	١٠			٢٥	١٤,٩	٣٣	١٦,٨
٥٠ إلى أقل من ٦٠	١	٢			٣	١,٨	١١	٥,٦
٦٠ فأكـــثر	١	٢			٣	١,٨	٤	٢,٠
المجمـــوع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية للنزيل

الدولة / الحالة الاجتماعية	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أعزب	٢٨	٥٦			٤١	٢٤,٤	٨٤	٤٢,٩
متزوج	١٥	٣٠			١١٧	٦٩,٦	١٠٢	٥٢
مطلق	٤	٨			٩	٥,٤	٧	٣,٦
أرمل	١	٢			١	٠,٦	٣	١,٥
بدون إجابة	٢	٤			-	-	-	-
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للنزيل

الدولة / المستوى التعليمي	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أميّ	١٠	٢٠			٣٩	٢٣,٢	٢٤	١٢,٢
يقرأ ويكتب	٦	١٦			١٣	٧,٧	٣٩	١٩,٩
ابتدائي	١٩	٣٨			٢٨	١٦,٧	٤١	٢٠,٩
متوسط (إعدادي)	٧	١٤			٣٤	٢٠,٢	٥٥	٢٨,١
ثانوي	٥	١٠			٣١	١٨,٥	١٨	٩,٢
جامعي	٢	٤			١٦	٩,٥	١٧	٨,٧
عالى	-	-			٧	٤,٢	٢	١,٠
بدون إجابة	١	٢			-	-	-	-
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٤)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / المهنة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
موظف حكومي	٧	١٤			٤٧	٢٨	٢٢	١١,٢
عامل	٦	١٢			٢١	١٢,٥	٦٠	٣٠,٦
تاجر	٧	١٤			٣١	١٨,٥	٣٠	١٥,٣
طالب	٢	٤			٥	٣	٥	٢,٦
أعمال حرة	٢١	٤٢			٥٤	٣٢	٧٢	٣٦,٧
متقاعد	-	-			٤	٢,٤	٢	١,٠
بدون عمل	٤	٨			١	٠,٦	٥	٢,٦
بدون إجابة	٣	٦			٥	٣	-	-
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٥)

توزيع أفراد العينة حسب عمل الزوجة

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥	١٠			١١	٦,٥	٧	٣,٦
لا	١٢	٢٤			١١٣	٦٧,٣	١٠٩	٥٥,٦
بدون إجابة	٣٣	٦٦			٤٤	٢٦,٢	٨٠	٤٠,٨
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة حسب عمل الأولاد

الدولة / الاجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢	١٠			٦	٣,٦	٩	٤,٦
لا	١٨	٣٦			١١٠	٦٥,٥	١٠١	٥١,٥
بدون جابة	٣٠	٦٠			٥٢	٣١	٨٦	٤٣,٩
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٧)

أسباب عدم عمل الأولاد

الدولة / الأسباب	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
لم يكملوا تعليمهم	٧	٣٨			٦٨	٦١,٨	٧١	٧٠,٣
صغر السن	٧	٣٨			٢٨	٢٥,٥	٧	٦,٩
عدم وجود عمل	-	-			٥	٤,٥	٢	٢,٠
بدون إجابة	٤	٢٢			٩	٨,٢	٢١	٢٠,٨
المجموع	١٨	٪١٠٠			١١٠	٪١٠٠	١٠١	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين يعولهم النزيل

الدولـــة / عدد الأفراد	موريتانيا		قطـــر		الســـودان		سوريــــا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
١ - ٥	١٢	٢٤			٢٧	١٦,١	٧٠	٣٥,٧
٦ - ٨	١١	٢٢			٣٩	٢٣,٢	٣٣	١٦,٨
٩ - ١٠	٧	١٤			٢١	١٢,٥	٦	٣,١
١١ فـأكـثــر	٣	٦			٥٣	٣١,٥	١٦	٨,٢
بدون (جابة)	١٧	٣٤			٢٨	١٦,٧	٧١	٣٦,٢
المجــمـــوع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٢٩)

توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

الدولة / مكان الإقامة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
مدينة	٤٨	٩٤			١١٣	٦٧,٢	١٣٢	٦٧,٣
قرية	٢	٤			٤٧	٢٨	٥٨	٢٩,٦
بادية	-	-			٨	٤,٨	٦	٣,١
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة حسب مستوى الحي السكني

الدولة / مستوى الحي	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
حي راق	٤	٨			١٠	٦	١٨	٩,٢
حي متوسط	٦	١٢			٣٦	٢١,٤	٥٤	٢٧,٦
حي شعبي	٣٩	٧٨			١٠٢	٦٠,٧	٩٣	٤٧,٤
على أطراف المدينة	١	٢			٢٠	١١,٩	٣١	١٥,٨
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٣١)

توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن / الدولة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
فيلا	٣	٦			٣	١,٨	٥	٢,٦
شقة	٤	٨			٦	٣,٦	٦٧	٣٤,٢
بيت شعبي	٣٦	٧٢			١٥٦	٩٢,٩	١٢٣	٦٢,٨
بيوت قصديرية	٦	١٢			٢	١,٢	-	-
بدون إجابة	١	٢			١	٠,٦	١	٠,٥
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
ملك شخصي	٨	١٦			٨٦	٥١,٢	١٣٦	٦٩,٤
مؤجر	١٨	٣٦			٦٣	٣٧,٥	٤٤	٢٢,٤
غير ذلك	٢٤	٤٨			١٦	٩,٥	١٤	٧,٢
بدون إجابة	-	-			٣	١,٨	٢	١,٠
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٣٣)

توزيع أفراد العينة حسب عدد حجرات المسكن

الدولة / عدد الحجرات	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
١ ـ ٢	٢٢	٤٤			٥٣	٣٣,٨	٣٩	١٩,٩
٣ ـ ٤	١٥	٣٠			٨٨	٥٢,٤	١١٣	٥٧,٧
٥ ـ ٦	٧	١٤			١٢	٧,٢	١٩	٩,٧
٧ ـ ٨	١	٢			٣	١,٨	١٣	٦,٦
٩ ـ فأكثر	٢	٤			١	٠,٦	٣	١,٥
بدون اجابة	٣	٦			١١	٦,٥	٩	٤,٦
الاجمالي	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٣٤)

مدى معاناة النزيل من مشكلات شخصية قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / الاجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٨	١٦			١٢	٧,١		
إلى حدما	١	٢			٩	٥,٤		
لا	٣٩	٧٨			٥٥	٣٢,٧		
بدون اجابة	٢	٤			٩٢	٥٤,٨		
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠		

الجدول رقم (٣٥)

نوع المشكلات الشخصية التي يعاني منها النزيل

الدولة / نوع المشكلات	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
مشاكل مادية	٤	٥٠			٣	٢٥,٠		
صعوبة الحصول على عمل	٢	٢٥			٢	١٦,٧		
مشاكل نفسية	٢	٢٥			٢	١٦,٧		
بدون إجابة	-	-			٥	٤١,٦		
المجموع	٨	٪١٠٠			١٢	٪١٠٠		

الجدول رقم (٣٦)

الأسباب المؤدية للمشكلات الشخصية

الدولة / الأسباب	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
البطالة	٥	٦٢,٥			٢	١٦,٦		
سياسية	١	١٢,٥			-	-		
قلة الإمكانات	١	١٢,٥			٥	٤١,٧		
حوادث مرور	١	١٢,٥			-	-		
بدون إجابة	-	-			٥	٤١,٧		
المجموع	٨	٪١٠٠			١٢	٪١٠٠		

الجدول رقم (٣٧)

الطرق التي يتبعها النزيل في حل المشكلات الشخصية

الدولة / الطرق	موريتانيا		قطـــر		الســودان		سوريـــا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بالتفاهم	٢	٢٥			٦	٥٠		
الاستمرار في طلب العمل	٣	٣٧,٥			-	-		
اللجوء للأقارب	٢	٢٥			٣	٢٥		
بدون إجابة	١	١٢,٥			٣	٢٥		
المجموع	٨	٪١٠٠			١٢	٪١٠		

الجدول رقم (٣٨)

مدى معاناة النزيل من مشكلات أسرية قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥	١٠			٤٧	٢٨		
إلى حد ما	١	٢			٨	٤,٨		
لا	٣٧	٧٤			٤٦	٢٧,٣		
بدون إجابة	٧	١٤			٦٧	٣٩,٩		
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪		

الجدول رقم (٣٩)

نوع المشكلات الأسرية التي يعاني منها النزيل

نوع المشكلات / الدولة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
مشكلات مادية	٢	٤٠				٨	١٧	
خلافات أسرية	٣	٦٠				٣٢	٦٨	
بدون إجابة	-	-				٧	١٥	
المجموع	٥	٪١٠٠				٤٧	٪١٠٠	

الجدول رقم (٤٠)

الأسباب المؤدية للمشكلات الأسرية

الدولة / الأسباب	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
خلافات أسرية	٣	٦٠			١٢	٢٥,٥		
نعرات قبلية	١	٢٠			-	-		
عدم توفير طلبات الأسرة	١	٢٠			٢٧	٥٧,٠		
كبر حجم الأسرة	-	-			٢	٤,٢		
تعاطي المخدرات	-	-			١	٢		
بدون إجابة	-	-			٥	١٠,٦		
المجموع	٥	٪١٠٠			٤٧	٪١٠٠		

الجدول رقم (٤١)

الطرق التي يتبعها النزيل في حل المشكلات الأسرية

الدولة / الطرق	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بالتفاهم	٣	٦٠			٢١	٤٤,٧		
بترك المنزل	١	٢٠			٥	١٠,٦		
مضاعفة الجهد والعمل	١	٢٠			-	-		
بالشكوى للأهل والأقارب	-	-			٢	٤,٣		
ببيع المخدرات	-	-			١	٢,١		
بدون إجابة	-	-			١٨	٣٨,٣		
المجموع		٪١٠٠			٤٧	٪١٠٠		

الجدول رقم (٤٢)

مدى معاناة النزيل من مشكلات في العمل قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٧	١٤			٣٩	٢٣,٢		
إلى حد ما	٢	٤			٨	٤,٨		
لا	٣٢	٦٤			٤٥	٢٦,٨		
بدون إجابة	٩	١٨			٧٦	٥٤,٦		
الإجمالي	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪		

الجدول رقم (٤٣)

نوع مشكلات العمل التي يعاني منها النزيل

الدولة / نوع المشكلات	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
مشكلات مادية	٤	٥٧,١			٢٣	٥٩		
مماطلة صاحب العمل	١	١٤,٣			-	-		
عدم التفاهم مع زملاء العمل	٢	٢٨,٦			٢	٥,١		
التهرب من المسئولية	-	-			٢	٥,١		
عدم الاستقرار المهني	-	-			٣	٧,٧		
بدون إجابة	-	-			٩	٢٣,١		
المجموع		٪١٠٠			٣٩	٪١٠٠		

الجدول رقم (٤٤)

الأسباب المؤدية إلى مشكلات العمل

الدولة / الأسباب	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الطرد من العمل	٢	٢٨,٦			٥	١٢,٨		
المطالبة بالحقوق	٣	٤٢,٨			١٥	٣٨,٥		
التنافس غير الشريف	١	١٤,٣			٨	٢٠,٥		
المشاجرة	١	١٤,٣			٤	١٠,٣		
بدون إجابة	-	-			٧	١٧,٩		
المجموع	٧	٪١٠٠			٣٩	٪١٠٠		

الجدول رقم (٤٥)

الطرق التي يتبعها النزيل في حل مشكلات العمل

الدولة / الطرق	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بالتفاهم	٢	٢٨,٦			٢١	٥٣,٨		
بالشكوي للرؤساء	١	١٤,٣			٣	٧,٧		
بترك العمل	١	١٤,٣			٦	١٥,٤		
بالاستمرار في طلب الحقوق	١	١٤,٣			١	٢,٦		
باستعمال القوة	٢	٢٨,٥			٢	٥,١		
بدون إجابة	-	-			٦	١٥,٤		
المجموع	٧	٪١٠٠			٣٩	٪١٠٠		

الجدول رقم (٤٦)

مدى معاناة النزيل من مشكلات مع الأخرين قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١	٢			١١	٦,٥		
إلى حدما	٥	١٠			٧	٤,٢		
لا	٣٧	٧٤			٤٩	٢٩,٢		
بدون اجابة	٧	١٤			١٠١	٦٠,١		
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪		

الجدول رقم (٤٧)

علاقة النزيل مع الوالدين قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
ممتازة	٤١	٨٢			١٤١	٨٣,٩	١٢٣	٦٢,٨
جيدة	١	٢			١٠	٦,٠	٣٦	١٨,٤
مقبولة	١	٢			٢	١,٢	٢١	١٠,٧
سيئة	١	٢			٤	٢,٤	١٠	٥,١
لا تنطبق	٤	٨			٤	٢,٤	٣	١,٥
بدون اجابة	٢	٤			٧	٤,٢	٣	١,٥
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٩	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٤٨)

علاقة النزيل مع الأخوة قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
ممتازة	٤٢	٨٤			١٣٤	٧٩,٨	١١٣	٥٧,٧
جيدة	٣	٦			١٣	٧,٧	٣٩	١٩,٩
مقبولة	٢	٤			٤	٢,٤	٢٤	١٢,٢
سيئة	٢	٤			٣	١,٨	١٣	٦,٦
لا تنطبق	-	-			١	٠,٦	٣	١,٥
بدون إجابة	١	٢			١٣	٧,٧	٤	٢
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٤٩)

علاقة النزيل مع الزوجة قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
ممتازة	١٧	٣٤			١٠٩	٦٤,٩	٧٣	٣٧,٢
جيدة	١	٢			٦	٣,٦	٢٠	١٠,٢
مقبولة	١	٢			٢	١,٢	١٠	٥,١
سيئة	١	٢			١	٠,٦	٦	٣,١
لاتنطبق	-	-			١	٠,٦	٩	٤,٦
بدون إجابة	٣٠	٦٠			٤٩	٢٩,٢	٧٨	٣٩,٨
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٥٠)

علاقة النزيل مع الأبناء قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
ممتازة	٢٣	٤٦			١١٣	٦٧,٣	٧٧	٣٩,٣
جيدة	١	٢			٦	٣,٦	٢١	١٠,٧
مقبولة	-	-			١	٠,٦	٩	٤,٦
لا تنطيق	١	٢			١	٠,٦	٦	٣
بدون إجابة	٢٥	٥٠			٤٧	٢٨	٨٣	٤٢,٣
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥١)

علاقة النزيل مع الأقارب قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
ممتازة	٣٩	٧٨			١٢١	٧٢	٨٠	٤٠,٨
جيدة	٤	٨			١٩	١١,٣	٥١	٢٦,٠
مقبولة	٣	٦			١	٠,٦	٢٨	١٤,٣
سيئة	١	٢			٨	٤,٨	١٢	٦,١
لاتنطبق	-	-			٣	١,٨	٩	٤,٦
بدون إجابة	٣	٦			١٦	٩,٥	١٦	٨,٢
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٢)

علاقة النزيل مع الجيران قبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
جيدة	٩	١٨			١٥٢	٩٠,٥	١٢٣	٦٢,٨
مقبولة	٤١	٨٢			١٣	٧,٧	٦٣	٣٢,١
سيئة	-	-			٣	١,٨	٧	٣,٦
بدون إجابة	-	-			-	-	٣	١,٥
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٣)

مدى مواظبة النزيل على الصلاة في وقتها

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
في جميع الأوقات	٤١	٨٢			١٣٤	٧٩,٨	٣٧	١٨,٩
في غالبية الأوقات	٥	١٠			٩	٥,٤	١٦	٨,٢
في بعض الأوقات	٢	٤			١٠	٦,٠	٤٥	٢٣,٠
لا أصلي	-	-			٩	٥,٤	٩٦	٤٩,٠
بدون إجابة	٢	٤			٦	٣,٦	٢	١,٠
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٤)

أداء النزيل للصلاة في المسجد

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
دائماً	٧	١٤			١١٣	٦٧,٣	١٦	٨,٢
أحياناً	٣٧	٧٤			٣٤	٢٠,٢	٤٨	٢٤,٥
نادراً	٥	١٠			٥	٣,٠	٢٧	١٣,٨
لا أصلي في المسجد	١	٢			٩	٥,٤	٩٢	٤٦,٩
بدون إجابة	-	-			٧	٤,٢	١٣	٦,٦
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٥)

حضور النزيل للدروس الدينية في المسجد

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢	٤			١١٢	٦٦,٧	٢٥	١٢,٨
أحيانا	٣٧	٧٤			٣٠	١٧,٩	٤٤	٢٢,٤
لا	١١	٢٢			١٧	١٠,١	١٢٥	٦٣,٨
بدون إجابة	-	-			٩	٥,٤	٢	١,٠
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٦)

حفظ النزيل للقرآن

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
كل القرآن	٤	٨			٧	٤,٢	٦	٣,١
نصف القرآن	٩	١٨			١٨	١٠,٧	١٠	٥,١
القليل من القرآن	٣٦	٧٢			١٢٣	٧٣,٢	١١١	٥٦,٦
لا أحفظ	١	٢			١٠	٦,٠	٦٥	٣٣,٢
بدون إجابة	-	-			١٠	٦,٠	٤	٢
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٧)

تأدية النزيل للعمرة

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢	٤			١٩	١١,٣	٧	٣,٦
لا	٤٧	٩٤			١٣١	٨٢,٧	١٨٣	٩٣,٤
بدون إجابة	١	٢			١٠	٦,٠	٦	٣,١
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٨)

تأدية النزيل لفريضة الحج

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢	٤			١٤	٨,٣	٧	٣,٦
لا	٤٨	٩٦			١٤٤	٨٥,٧	١٨٥	٩٤,٤
بدون إجابة	-	-			١٠	٦,٠	٤	٢,٠
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٥٩)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل عند ارتكاب الجريمة

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
يعمل	٤١	٨٢			١٤٢	٨٤,٥	١٤٩	٧٦
لا يعمل	٩	١٨			٢٤	١٤,٣	٤٦	٢٣,٥
بدون إجابة	-	-			٢	١,٢	١	٠,٥
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٦٠)

طبيعة العمل عند ارتكاب الجريمة (دائماً أم مؤقتاً)

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
دائما	٣٥	٨٥,٤			١٠٧	٧٥,٤	١٠٨	٧٢,٥
مؤقتاً	٦	١٤,٦			٣٣	٢٣,٢	٣٨	٢٥,٥
بدون إجابة	-	-			٢	١٠,٤	٣	٢,٠
المجموع	٤١	٪١٠٠			١٤٢	٪١٠٠	١٤٩	٪١٠٠

الجدول رقم (٦١)

في حالة عدم العمل عند ارتكاب الجريمة، هل كانت تقدم مساعدات مالية للنزيل

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٤	٤٤,٤			٥	٢٠,٨	١١	٢٣,٩
لا	٥	٥٥,٦			١٧	٧٠,٨	٢٨	٦٠,٩
بدون إجابة	-	-			٢	٨,٣	٧	١٥,٢
المجموع	٩	٪١٠٠			٢٤	٪١٠٠	٤٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٢)

مصادر ومبالغ المساعدات المالية التي تلقاها النزيل قبل ارتكابه الجريمة

الدولة / المصادر	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
جمعيات خيرية	٢	٥٠			-	-	-	-
أهل وأقارب	٢	٥٠			٥	٢٠,٨	١١	٪١٠٠
المجموع	٤	٪١٠٠			٥	٪١٠٠	١١	٪١٠٠
المبالغ								
١ ـ ٣٤ دولاراً	١	٢٥			٣	٦٠	٣	٢٧,٣
٣٥ ـ ٣٩ دولاراً	١	٢٥			-	-	٢	١٨,٢
٤٠ ـ ١٤٩ دولاراً	١	٢٥			٢	٤٠	٤	٣٦,٣
١٥٠دولاراً فأكثر	١	٢٥			-	-	٢	١٨,٢
المجموع	٤	٪١٠٠			٥	٪١٠٠	١١	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٣)

مستوى الدخل الشهري للأسرة من وجهة نظر النزيل

الدولة / مستوى الدخل	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
مرتفع	٤	٨			١٤	٨,٣	١٨	٩,٢
متوسط	١٠	٢٠			٨٧	٥١,٨	٩٣	٤٧,٤
منخفض	٤	٨			٥٩	٣٥,١	٧٤	٣٧,٨
بدون إجابة	٣٢	٦٤			٨	٤,٨	١١	٥,٦
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٤)

الدخل الشهري للنزيل بالدولار

الدولة / الدخل	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
٧ ـ ١٠ دولارت	٤	٨			٢٠	١١,٩	١	٠,٥
١١ ـ ٤٩ دولاراً	٧	١٤			٧٠	٤١,٧	١٨	٩,٢
٥٠ ـ ٩٩ دولاراً	١٣	٢٦			١٤	٨,٣	٥٨	٢٩,٦
١٠٠ ـ ١٩٩دولاراً	١٣	٢٦			١٤	٨,٣	٤٩	٢٥
٢٠٠ ـ ٢٩٩دولاراً	٢	٤			١	٠,٦	١٦	٨,٢
٣٠٠ ـ ٣٩٩دولاراً	ـ	ـ			٣	١,٩	٤	٢,٠
٤٠٠ ـ ٤٩٩دولاراً	٣	٦			١	٠,٦	٣	١,٥
٥٠٠ ـ ٥٩٩دولاراً	١	٢			١	٠,٦	٢	١,٠
٦٠٠ دولار فاكثـر	٤	٨			٦	٣,٥	١١	٥,٦
بـدون إجـابـة	٣	٦			٣٨	٢٢,٦	٣٤	١٧,٣
المجـمـوع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٦٥)

مصادر الإنفاق لدى النزيل بعد فقدان العمل وقبل دخول المؤسسة العقابية

الدولة / المصادر	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
من مدخرات سابقة	١٣	٢٦			٣٨	٢٢,٦	١٩	٩,٧
بالا قتراض من الغير	١٥	٣٠			٢٢	١٣,١	٢٤	١٢,٣
من أعمال مؤقتة	١٣	٢٦			٣٣	١٩,٦	٢١	١٠,٧
من الأهل	٤	٨			٦	٣,٦	١٠	٥,١
من الجريمة	-	-			٤	٢,٤	٢١	١٠,٧
بدون إجابة	٥	١٠			٦٣	٣٧,٥	١٠١	٥١,٥
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٦)

مدى اللجوء إلى مكتب العمل للمساعدة على إيجاد عمل

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٥	٣٠			١٤	٨,٣	١٠	٥,١
لا	٣٣	٦٦			٨٩	٥٣,٠	٩٨	٥٠
بدون إجابة	٢	٤			٦٥	٣٨,٧	٨٨	٤٤,٩
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٧)

في حالة اللجوء إلى مكتب العمل هل تمت المساعدة؟

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	-	-			٥	٣٥,٧	٣	٣٠
لا	١٣	٨٦			٧	٥٠,٠	٧	٧٠
بدون إجابة	٢	٤			٢	١٤,٣	-	-
المجموع	١٥	٪١٠٠			١٤	٪١٠٠	١٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٨)

في حالة عدم اللجوء إلى مكتب العمل ما الأسباب؟

الدولة / الأسباب	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بعد مكتب العمل	١	٣			٨	٩,٠	٥	٥,١
تعقيد الإجراءات	١	٣			١٩	٢١,٣	١٠	١٠,٢
دائماً يعمل	٥	١٥,٢			٢	٢,٣	١	١,٠
عدم الاهتمام	٦	١٨,٢			١	١,١	-	-
عدم وجود عمل	٢	٦,١			-	-	٣	٣,١
جهل مكان المكتب	١	٣			٣	٣,٤	-	-
عدم الاحتياج	٣	٩,١			٦	٦,٧	-	-
المساعد هو الله	-	-			٣٠	٣٣,٧	٤٤	٤٤,٩
عدم وجود مكتب	-	-			٣	٣,٤	٢٦	٢٦,٥
لا يحمل مؤهلات	-	-			٢	٢,٣	-	-
دخل العمل الحر أكثر	-	-			٦	٦,٧	-	-
بدون إجابة	١٤	٤٢,٤			٩	١٠,١	٩	٩,٢
المجموع	٣٣	٪١٠٠			٨٩	٪١٠٠	٩٨	٪١٠٠

الجدول رقم (٦٩)

حالة شعور النزيل عند فقدانه العمل بسبب دخوله المؤسسة العقابية

الدولة / الحالة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الندم	٣	٦			٣٤	٢٠,٢	٣٦	١٨,٤
الحزن	٣٣	٦٦			٤٥	٢٦,٨	٦٨	٣٤,٧
السخط	٤	٨			١١	٦,٦	١٩	٩,٧
اللامبالاة	٦	١٢			١٥	٨,٩	٩	٤,٦
بدون إجابة	٤	٨			٦٣	٣٧,٥	٦٤	٣٢,٧
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٧٠)

عدد مرات الدخول إلى المؤسسة العقابية

الدولة / عدد المرات	موريتانيا		قطــــر		الســـــودان		سوريـــــا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
مـــرة واحـــدة	٣٥	٧٠			١٥٣	٩١,١	١٠٧	٥٤,٦
مـــرتــــان	١٠	٢٠			٧	٤,٢	٤١	٢٠,٩
ثـــلاث مـــرات	٢	٤			٢	١,٢	٢٥	١٢,٨
أكثر من ثلاث مرات	٢	٤			٥	٣,٠	١٦	٨,٢
بـــدون إجـــابـــة	١	٢			١	٠,٦	٧	٣,٦
المجـــمــــوع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٧١)

توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة / الدولة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
سرقة	١٧	٣٤			٣٢	١٩		
مشاجرة/ ضرب	٩	١٨			٤	٢,٤		
تعاطي مخدرات	٥	١٠			٤٢	٢٥		
قتل	٤	٨			٢٠	١١,٩		
ترويج مخدرات	٤	٨			٣	١,٨		
نصب واحتيال	٢	٤			٢	١,٢		
خيانة أمانة	٢	٤			٢	١,٢		
ضد أمن الدولة	١	٢			٢	١,٢		
تجارة عملة	١	٢			-	-		
شيك بدون رصيد	-	-			١٠	٥,٩		
تزوير	١	٢			٦	٣,٦		
مخالفة القوانين	٢	٤			١٣	٧,٧		
اغتصاب	-	-			٧	٤,٢		
رشوة	-	-			٤	٢,٤		
حيازة أسلحة	-	-			٣	١,٨		
بدون إجابة	٢	٤			١٨	١٠,٧		
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠		

الجدول رقم (٧٢)

توزيع أفراد العينة حسب مدة العقوبة بالسنوات

الدولة / مدة العقوبة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أقل من سنة	٦	١٢			٣	١,٨		
١ ـ ٢ سنة	٢٠	٤٠			٢٦	١٥,٥		
٣ ـ ٥ سنوات	١٦	٣٢			٧٠	٤١,٦		
٦ ـ ١٠ سنوات	٤	٨			٣١	١٨,٥		
١١ ـ ١٩ سنة	-	-			٥	٣		
٢٠ سنة فأكثر	٢	٤			١٣	٧,٧		
بدون إجابة	٢	٤			٢٠	١١,٩		
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠		

الجدول رقم (٧٣)

توزيع أفراد العينة حسب أسباب ارتكاب الجريمة

الدولة / الأسباب	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الحاجة للمال	٢٨	٣٦			٧٥	٤٤,٦		
استعمال مخدرات	٦	١٢			٥	٣,٠		
الدفاع عن النفس	٤	٨			٢٣	١٣,٧		
النصب والاحتيال عليه	٣	٦			٣	١,٨		
أسباب جنسية	٢	٤			٤	٢,٤		
المشاجرة	٢	٤			٨	٤,٧		
الدفاع عن العرض	١	٢			٦	٣,٦		
اعتياد الإجرام	١	٢			٢	١,٢		
أسباب سياسية	-	-			٢	١,٢		
الطمع/ الجشع	-	-			٣	١,٨		
السكر	-	-			٢	١,٢		
تجازوات مالية	-	-			٢	١,٢		
مصادرة المال الخاص	-	-			١	٠,٦		
امتلاك سلاح غير مرخص	-	-			٣	١,٨		
بدون إجابة	٣	٦			٢٩	١٧,٢		
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠		

الجدول رقم (٧٤)

مدى اشتراك آخرون مع النزيل في ارتكاب الجريمة

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٤	٢٨			٦٣	٣٧,٥	٧٢	٣٦,٧
لا	٣٦	٧٢			٨٥	٥٠,٦	٧١	٣٦,٢
بدون إجابة	-	-			٢٠	١١,٩	٥٣	٢٧
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٧٥)

علاقة النزيل بالأشخاص المشاركين في الجريمة

الدولة / نوع العلاقة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
علاقة قرابة	٤	٢٨,٦			٦	٩,٥	٧	٩,٧
علاقة صداقة	٤	٢٨,٦			٣٠	٤٧,٦	٥٨	٨٠,٥
علاقة تعامل تجارية	٥	٣٥,٧			٥	٨,٠	-	-
علاقة عمل	١	٧,١			١٤	٢٢,٢	٤	٥,٦
علاقة إجرام	-	-			٢	٣,٢	-	-
بدون إجابة	-	-			٦	٩,٥	٣	٤,٢
المجموع	١٤	٪١٠٠			٦٣	٪١٠٠	٧٢	٪١٠٠

الجدول رقم (٧٦)

مدى وجود سوابق لأصدقاء النزيل

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥	١٠			١٣	٧,٧	٦٩	٣٥,٢
لا	٤٣	٨٦			١٥٢	٩٠,٥	١٢٦	٦٤,٣
بدون إجابة	٢				٣	١,٨	١	٠,٥
المجموع	٥٠	١٠٠٪			١٦٨	١٠٠٪	١٩٦	١٠٠٪

الجدول رقم (٧٧)

مدى تأثير أصحاب السواق على النزيل في ارتكاب الجريمة

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٩	١٨			٢٧	١٦,١	٧١	٣٦,٢
لا	٤٠	٨٠			١٣٦	٨١,٠	١٢٣	٦٢,٨
بدون إجابة	١	٢			٥	٣,٠	٢	١,٠
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٧٨)

وضعية أصدقاء النزيل من حيث العمل

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
يعملون	٣٢	٦٤			١٢٥	٧٤,٤	١٢٩	٦٥,٨
لا يعملون	١٨	٣٦			٤١	٢٤,٤	٦٧	٣٤,٢
بدون إجابة	-	-			٢	١,٢	-	-
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٧٩)

مدى شعور النزيل بالفشل في حياته

الدولة / الإجابة	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
يشعر بالفشل	٣٦	٧٢			٣٠	١٧,٩	٧٢	٣٦,٧
لا يشعر بالفشل	١٤	٢٨			١٣٨	٨٢,١	١٢٤	٦٣,٣
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

الجدول رقم (٨٠)

مصادر الشعور بالفشل عند النزيل

الدولة / المصادر	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الناس	١٦	٤٤,٥			٦	٢٠	١٤	١٩,٤
الأسرة	٤	١١,١			٣	١٠	١٠	١٣,٩
النزيل نفسه	١٢	٣٣,٣			٨	٢٦,٧	٣٠	٤١,٧
جميع هذه المصادر	٤	١١,١			٨	٢٦,٧	١٧	٢٣,٦
بدون إجابة	-	-			٥	١٦,٧	١	١,٤
المجموع	٣٦	٪١٠٠			٣٠	٪١٠٠	٧٢	٪١٠٠

الجدول رقم (٨١)

رأي النزيل في الوسائل التي يمكن أن تحسن ظروفه بعد الإفراج عنه

الدولة / المصادر	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
إيجاد عمل	٣٥	٧٧,٨			٧٠	٤١,٧	١٠٤	٥٣,١
تحسين الوضع المالي	٨	١٧,٨			٨٤	٥٠	٨٣	٤٢,٤
العودة للوطن	١	٢,٢			-	-	-	
مواصلة الدراسة	١	٢,٢			-	-	٢	١,٠
العمل أكثر	-	-			٤	٤,٨	٤	٢,٠
بدون إجابة	٥	١٠			٦	٣,٥	٣	١,٥
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠		

الجدول رقم (٨٢)

اقتراحات النزلاء حول كيفية تغيير وضعهم الاجتماعي والمادي بعد الإفراج عنهم

الدولة / الاقتراحات	موريتانيا		قطر		السودان		سوريا	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الابتعاد عن المشاكل	٨	١٦			٣	١,٨	٤	٢,٠
الحصول على عمل	١٠	٢٠			١٩	١١,٣	١٠	٥,١
السفل للخارج للعمل	٥	١٠			٣	١,٨	-	-
الاستمرار في العمل	٧	١٤			٤	٢,٤	١	٠,٥
مساعدة الأسرة وإرضاء الوالدين	٣	٦			١٩	١١,٣	١١	٥,٦
الاستمرار في المطالبة بالحقوق	١	٢			-	-	-	-
الإقبال على الله	١	٢			٢	١,٢	١	٠,٥
طلب المساعدة	١	٢			-	-	-	-
تكوين أسرة	٢	٤			-	-	-	-
الالتحاق بمحو الأمية	١	٢			-	-	-	-
مراجعة النفس	١	٢			٣	١,٨	١	٠,٥
الإقلاع عن المخدرات	١	٢			-	-	٣	١,٥
العودة إلى الوطن أو القرية	٨	١٦			٥	٣	١	٠,٥
الدراسة في الخارج	١	٢			٣	١,٨	-	-
الحصول على مورد رزق	-	-			٣٠	١٧,٧	-	-
الاعتماد على النفس	-	-			٢	١,٢	-	-
القيام بالحج والعمرة	-	-			٥	٣	-	-
بدون إجابة	-	-			٧٠	٤١,٧	١٦٤	٨٤,٧
المجموع	٥٠	٪١٠٠			١٦٨	٪١٠٠	١٩٦	٪١٠٠

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية:

١ ـ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم . لسان العرب . المجلد الأول، بيروت، ١٩٨٨م .

٢ ـ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥م . جنيف : البنك الدولي، ١٩٩٥م .

٣ ـ الحلفي، عبدالجبار عبود . «البطالة في الوطن العربي : واقع الحال واحتمالات المستقبل» . مجلة شئون عربية، العدد ٩٠، تونس، يونيو ١٩٩٧م .

٤ ـ الداود، ناصر عبدالعزيز . أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية . الرياض : مركز أبحاث مكافحة الجريمة، «د . ت» .

٥ ـ الدوسري، إبراهيم . «البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض» . في الكتاب السنوي . العدد الأول، الرياض : مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٤١٣هـ .

٦ ـ الربايعة، أحمد . أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة . الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٤هـ .

٧ ـ الزين، نزار . «مشكلة بطالة الشباب من خريجي الجامعات العربية واقتراح وظيفة جديدة للجامعة تسهم في حل المشكلة» . مجلة شئون عربية، العدد ٥٤، تونس، يونيو ١٩٨٨م .

٨ ـ السدحان، عبدالله . «قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث»، رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٣هـ .

٩ ـ السراج، عبود. علم الإجرام وعلم العقاب. الكويت: جامعةالكويت، ١٤٠٦هـ.

١٠ ـ السمالوطي، نبيل محمد. الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. جدة: دار الشروق، ١٩٨٣م.

١١ ـ السيف، محمد بن إبراهيم. العوامل الاجتماعية المرتبطة بنمط الجريمة الجنسية.

١٢ ـ السيف، محمد بن إبراهيم. الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي.

١٣ ـ الطخيس، إبراهيم عبدالرحمن. دراسات في علم الاجتماع الجنائي. الرياض: دار العلوم، ١٤١٠هـ.

١٤ ـ العدل، أنور. «البطالة خطر يهدد التقدم الاقتصادي لبعض الدول العربية والإسلامية». تحقيق صحفي بمجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٥٧، الإمارات العربية المتحدة، ذوالحجة ١٤١٤هـ.

١٥ ـ العوجي، مصطفى. الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٧هـ.

١٦ ـ الفالح، سليمان. عوامل تعاطي المخدرات.

١٧ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مشكلة البطالة في الوطن العربي. القاهرة: اليونسكو، ١٩٩٢م.

١٨ ـ الوزان، عبدالوهاب محمد. في ندوة البطالة في الكويت: الواقع والمستقبل. الكويت: منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، ١٩٩٧م.

١٩ ـ الوهيبي، وليد عبدالمحسن. في ندوة البطالة في الكويت: الواقع

والمستقبل. الكويت : منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، ١٩٩٧م.

٢٠ ـ بدر، عبدالمنعم. دراسات في التنمية الريفية. القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٩م.

٢١ ـ بدر، عبدالمنعم. مقدمة في علم الاجتماع الحضري. القاهرة، دار السعيد للطباعة، ١٩٩١م/ ١٩٩٢م.

٢٢ ـ بدر، عبدالمنعم. «التنمية في الإسلام». في الجوهري عبدالهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية : مدخل إسلامي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م.

٢٣ ـ بدر، عبدالمنعم. الاغتراب وانحراف الشباب العربي. المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الثامن، العدد ١٦، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ.

٢٤ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧م. نيويورك: جامعة أكسفورد، ١٩٩٧م.

٢٥ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦م. نيويورك: جامعة اكسفورد، ١٩٩٦م.

٢٦ ـ بسيوني، محمود شريف وآخرون. حقوق الإنسان: الوثائق العالمية والإقليمية. المجلد الأول. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨م.

٢٧ ـ خفاجي، حسن. دراسات في علم الاجتماع الجنائي. جدة : مطبعة المدينة، ١٩٧٧م.

٢٨ ـ درويش، عبدالكريم ابوالفتوح. الزيادة السكانية وجرائم العنف: دراسة تحليلية. في ندوة السكان والأمن. المركز الديموغرافي، القاهرة، ١٩٩٥م.

٢٩ ـ زكي، رمزي. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧م.
٣٠ ـ زكي، رمزي. ظاهرة التداول في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣م.
٣١ ـ سلامة، مأمون. أصول علم الإجرام والعقاب. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م.
٣٢ ـ سلطان، جمال. «إشكالية وقت الفراغ». مجلة المسلم المعاصر، العدد ٥٥، الكويت، رجب ١٤١٠هـ.
٣٣ ـ سليم، طارق عبدالوهاب. البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي. تونس: الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٦م.
٣٤ ـ عبدالحميد أحمد، محسن. «الوقاية من الجريمة: نظرة إلى الحاضر للإعداد للمستقبل». دورية الفكر الشرطي، المجلد الرابع، العدد الأول، الشارقة، محرم ١٤١٦هـ.
٣٥ ـ عبدالمجيد سيد، منصور. السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي، الرياض: مركز ابحاث مكافحة الجريمة، ١٤١٠هـ.
٣٦ ـ عبيد، رؤوف. أصول علم الإجرام والعقاب. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٧م.
٣٧ ـ عجوة، عبدالفتاح. البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٦هـ.
٣٨ ـ علي، بدرالدين. قضاء وقت الفراغ لدى الشباب العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ.
٣٩ ـ عويس، سيد. وآخرون. «ظاهرة النشل في محيط النساء في محافظة

القاهرة : دراسة إحصائية» . المجلة الجنائية القومية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس ١٩٦٥م .
٤٠ غانم، عبدالله عبدالغني . جرائم المسنين في العالم العربي . الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨هـ .
٤١ ـ غنطوس، إلياس . «هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي» . في التعطل في دول الاسكوا . عمان : منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣م .
٤٢ ـ غنيمي، محمد محمود . فائض العمالة في الدول النامية . القاهرة : عالم الكتب، ١٩٨٣م .
٤٣ ـ مابرو، روبرت . العمالة : اختيار التكنولوجيا والأولويات القطاعية في القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية . بيروت : مكتب الأمم المتحدة، ١٩٧٩م .
٤٤ ـ مرزوق، عبدالرحيم . «الهجرة الريفية الحضرية : أنماطها ودوافعها والآثار المترتبة عليها» . في الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١م .
٤٥ ـ مركز أبحاث مكافحة الجريمة . العود إلى الإجرام : دراسة ميدانية عن ظاهرة اعتياد الإجرام . الرياض . مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٤١٢هـ .
٤٦ ـ مركز بحوث الشرطة . البطالة والأمن . وزارة الداخلية، القاهرة، ١٩٩٦م .
٤٧ ـ مركز بحوث الشرطة . مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها الأمنية . القاهرة : مركز بحوث الشرطة، ١٩٩٢م .

٤٨ ـ مسعود، جبران. الرائد. الطبعة الخامسة، بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.
٤٩ ـ معاوية، عبدالله. الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ.
٥٠ ـ مكتب العمل العربي. الاستراتيجية العربية للتشغيل. عمان : مكتب العمل العربي، ١٩٩٣م.
٥١ ـ منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع الأطفال في العالم ١٩٩٣م، عمان: المكتب الإقليمي، ١٩٩٣م.
٥٢ ـ منظمة العمل الدولية. التعطل في دول الاسكوا. عمان: منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣م.
٥٣ ـ منظمة العمل الدولية. التعطل في الاسكوا. عمان : المكتب الأقليمي، ١٩٩٤م.
٥٤ ـ ورسك، ج.د.ن. البطالة مشكلة سياسية اقتصادية. ترجمة محمد عزيز، ومحمد سالم كعيبة. بنغازي : جامعة قار يونس، ١٩٩٧م.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1 - Abo-Lughod, Janet. Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case. The American Journal of Sociology, July, 1961.

2 - Al -Attar, Mohamed. Selected Determinants of Internal Migration In Developing Countries. Cairo: The American University In Cairo, 1977.

3 - Al-Ghamdi, Ali. “A Selected Factors Associated with Intermediate and High School Drop out in Rural South Western Saudi Arabia" . A dissertation, Vanderbill University, 1982.

4 - American Corporation. The Encyclopedia Americana. New York: American Corporation, 1982.

5 - Clinard, Marshall. Sociology of Deviant Behavior. New York: Inter-Science Publications, 1978.

6 - Durkheim, Emile. Suicide: A Study In Sociology. Trn. by John A. Spaulding & George Simpson.London: Routledge & Kegan, 1972.

7 - International Labour Office. Yearbook of Statistics. Geneva: International Labour Office, 1996.

8 - Oberle, W.et.al. " A Definition of Development". Journal of Community Development Society, Vol. 5, No: 1, Spring 1984.

9 - Philips, W. "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957." Economica, Vol. 25, 1958.

10 - Seers, Dudling & Leonard Joy. Development in a Divided World. England: Pengiun Books, Ltd., Harmonds Worth, 1971.

11 - Shaw, R. Paul. Migration: Theory and Fact. Philadelphia: Regional Science Research Institute, 1975.

12 - Sills, David L. International Encyclopedia of Social Sciences. New York: the Macmillan Company & The Free Press, 1977.

13 - Theodorson, G. & A. Theodorson. Modern Dictionary of Sociology.

14 - Tadaro, Micheal. Economic For Developing World. London: Longman, 1977.

15 - United Nations. Report on the World Social situation. 1993. New York: 1993.